

قدري قلمجي

A
949.61092
M627K

مدحت باشا

ابو الدستور العثماني وخالع السلاطين

اعلام الحرية
٣

دار العلم للملايين
بيروت

« ان حب الاصلاح قد اختلط بدمي فكان
كالمرض المزمن لا يبرأ منه »

مدحت باشا

الطبعة الاولى	كانون الثاني ١٩٤٧
الطبعة الثانية	نوار ١٩٥١
الطبعة الثالثة	نوار ١٩٥٨

« لا شك في ان مدحت باشا هو من عظماء هذا العصر ، وعندى
ان مسائل الشرق ، باتت في هذه المرة على ابواب الحل ، لان
مدحت باشا هو الشخص الوحيد الذي يعرف ماذا يراد من
هذه المسائل ويعمل دون ان ينحرف أقل انحراف عن جادة
القصد الحقيقي منها » .

بسمارك

« ... ومهما قيل في العراقيل التي لا بد من ان تعترض المبادئ
التي ينادي بها مدحت باشا اثناء تطبيقها على الظروف
الحاضرة ، فان الرجل من حيث ميوله الدستورية وقوة
شكيمته اعظم العظماء الذين انجبتهم تركيا » .

هنري اليوت

سفير انكلترا في الاستانة

« كان مدحت من هؤلاء الذين في خلقهم حمية ، وفي طبعهم تحد
للسر ، وثبات على الجهاد ، وجلد على تحمل الالم حتى
يلفظ آخر انفاسه وعار عليه ان يتأوه » .

احمد امين

« كان مدحت ذكي الفؤاد حاد المزاج ، حرا حازما هماما ، مستقل
الفكر ، جسورا ، يحب وطنه ودولته ويتفانى في مصلحتهما .
وكان مخلص النية في اقواله واعماله ، شديد الرغبة في الإصلاح ،
يكره الاستبداد ولا يبالي بما يلاقه في سبيل مقاومته » .

جرجي زيدان

نشأة عصامي في عهد السلاطين

استطاع السلاطين العثمانيون خلال ثلاثمائة سنة ، أن يجعلوا
من بلادهم امبراطورية مترامية الاطراف ، تمتد ممتلكاتها الى
حدود النمسا وايطاليا ، وتسيطر على جزر البحر الابيض
المتوسط الشرقية وعلى بلاد الجزائر وطرابلس الغرب وتونس
ومصر في افريقية الشمالية ، وتخضع لها شبه جزيرة العرب
وما وراء بغداد والموصل حتى خليج فارس ، وينبسط نفوذها
الى سواحل البحر الاسود الجنوبية والشرقية وشبه جزيرة
القرم وتخوم بولونيا .

ولكن هذا الاتساع العظيم في رقعة الملك ، وتعدد الشعوب
التي كانت تعيش فيها محتفظة بقومياتها ولغاتها واديانها ، ونشوء
طبقة مترفة من الارستوقراطيين واصحاب الاقطاعات الواسعة
تتحكم في افراد الرعية وتستبد بهم ، وانحطاط اكثرية السكان الى
حضيض الفاقة والجهل ، والابوثة الفتاكة ، والمظالم من كل لون ،
وتعاقب الحروب المبددة لموارد الدولة ، والقاضية على زهرة
شبابها ، والممزقة لاوصالها تمزيقا ، وانتهاج المسؤولين الكبار
عن ادارة البلاد ، نهجا سيئا اختل معه الامن ، واضطربت المصالح ،
وهضمت الحقوق - ان كل ذلك ، قد أدى الى قوضى مخيفة رانت
على البلاد العثمانية ، فأظلم فيها الجو السياسي ، وتزلزلت اركان

الحياة الاجتماعية ، وفستد الاخلاق والضماثر ، واخذت تسير نحو الخراب والانهيار . شأن كل دولة تبلغ ذلك الشأو العظيم دون ان تقيمه على اسس راسخة من الحرية والعدل والاخاء والمساواة .

ولم يكد يبرز فجر القرن التاسع عشر حتى كانت تلك الدولة الكبيرة قد وقفت على منعطف خطر من تاريخها ، فقد بدأت حدودها المترامية تتقاصر ابعادها شيئا فشيئا ، واخذت الثورات الداخلية تنشب في ممتلكاتها المختلفة ولا سيما في بلاد البلقان ذلك البركان المشتعل ، وجعلت الدول الاوروبية الكبرى تتطلع اليها طامعة باقتطاع بعض الاراضي التابعة لها او بالحصول على بعض الاميازات فيها ، اذ احست هذه الدول بدنو اجل الامبراطورية العثمانية فطفقت تتآمر عليها وتتنازع على تركتها . وقد كان الصرب اول من رفع علم الثورة على الحكم العثماني ، واستطاعوا بعد نضال عنيف الحصول في سنة ١٧١٧ على الاستقلال في شؤونهم الداخلية على ان تظل بلادهم تابعة للسلطان ثم ثار اليونانيون ودارت بينهم وبين الاتراك معارك ضارية وقفت فيها انكلترا وفرنسا وروسيا الى جانب اليونان ، وادت الى اعتراف السلطان في سنة ١٨٢٩ باستقلال البلاد اليونانية ماعدا القسم الشمالي منها ، وبلاستقلال الداخلي لكل من رومانيا وصربيا . وتلا ذلك استقلال محمد علي باشا بولاية مصر ، وبعد الاشتباك في حروب طويلة تم الاتفاق في سنة ١٨٤١ بينه وبين السلطان ، على ان تكون ولاية مصر وراثية لنسله وعلى ان يكون للسلطان الحق في اختيار من يريد من اسرة محمد علي ليعهد اليه بها . وفي سنة ١٨٥٤ اشتعلت بين روسيا وتركيا حرب دامت سنتين كاملتين ايدت فيها تركيا كل من فرنسا وانكلترا ، وانتهت باعتراف الدولة العثمانية باستقلال البلاد الرومانية .

*

في ذلك العهد العصيب والزمن العجيب ، ظهر مدحت باشا ،

وظهرت دعوته الى الحكم الديمقراطي ، لان السبيل الوحيد الى انقاذ الدولة الجانحة الى الانهيار ، قد كان في رأيه ، اعلان دستور ينشر العدل والامن في ربوعها ، ويقيم شرعة الاخاء والمساواة بين مواطنيها ، وانشاء مجالس نيابية يتمثل فيها كل عنصر من عناصرها وكل قطر من اقطارها ، بحيث تحكم الامة نفسها بنفسها ، لا أن يحكمها السلطان باهوائه وشهواته والمقربين اليه .

لقد كان هؤلاء المقربون يعيشون في البلاد فسادا ، حتى تلاعب القاضي بالقانون ، وأغمد الجندي سيفه في صدر اخيه ، واشتغل الكبير والصغير في خدمة الحكومة ، اذ كان بين الامة والحكومة هوة بعيدة المدى ، ولا رابطة بينهما سوى رابطة العبد بسيده . ولم يكن الفلاحون في الانحاء القصية ، وهم افراد الطبقة التي تؤلف اكثرية الامة ، ليتصوروا الحكومة الا جابيا يؤم قراهم في كل عام لاغتصاب حصة كبيرة من الغلال التي جنوها بعرق الجبين ، وضابطا يقتحم دورهم حاملا بندقية او مشهرا سيفه لينتزع اولادهم من أحضانهم فيساقوا الى الجبهة ويحاربوا في بلاد لا يعرفونها ومن أجل هدف يجهلونه ، وقلما كانوا يرجعون . فخرج مدحت باشا من بين افراد الامة ، ليصرخ في وجوه اولئك الحكام : اننا نحن مصدر السلطات ، وما انتم ، والسلطان في طليعتكم ، الا ولاة لدى الامة توليكم متى شاءت وتعزلكم متى أرادت ، ويجب ان تؤدوا لها حسابا دقيقا عن كل ما تصنعون . وقد نشأ مدحت باشا نشأة عصامية لامعة ، فبلغ أعلى مراتب الدولة ، بجده وخلقه وصدق وطنيته ، في وقت لم تكن تنفع الا الشفاعات والمحسوبيات . وما لبث ان أضحي سياسيا كبيرا ومحجرا عظيما ، ومثلا يحتذى في كرامة الخلق ورجاحة الحلم وصلابة العقيدة والجرأة في الرأي ، وقائدا ضحي بنفسه في سبيل أمته ، بين سياسة محترفين لا يعرفون سوى الحسد لزملائهم ، والاستبداد بمن هو أضعف منهم ، والتزلف للكبراء والسلطين . سياسة يزعمون أنهم يخدمون الدولة وهم ألد أعدائها ، يضرها

فريق منهم بجهله وضعفه، ويضرها فريق آخر بسعيه المتواصل لتحقيق أغراضه الذاتية ومطامعه الخسيسة أيا كان السبيل الذي يسلكه اليها .

فتح ذلك المصلح الكبير عينيه للنور سنة ١٨٢٢ م ١٢٣٨ هـ في استنبول وهي يومذاك ثالث مدينة في العالم من حيث الكبر والاتساع ، يزيد عدد سكانها على مليون و ١٧٥ ألفا . وكانت غارقة في نوم عميق طال أمده وحان وقت الانتباه منه ، تتمخض مخاضا طويلا بما تمخضت به من قبلها سائر العواصم الكبرى ، حين انتقال الحكم فيها من طبقة ارسوقراطية اقطاعية مستبدة تستأثر بخيرات البلاد وتسيطر على مقدراتها ، الى طبقة نامية من المثقفين واصحاب الحرف والصناعات تريد ان تنتشر راية العدل والامن ، وان توزن اقدار الناس حسب اعمالهم وكفاياتهم ، وان يكون ثمة قانون عام يعين الحقوق ويحدد الواجبات ، وما يرافق هذا الانتقال من تصادم بين الطبقة الناشئة الصاعدة والطبقة المتفسخة المنحلة ، وتضارب بين نفوذ الفئات الاصلاحية ونفوذ المحافظين على القديم . وقيام هؤلاء عقبية كؤودا في طريق الاصلاح ، حتى تضطر الجماعة المحددة ان تضرب خصومها ضربة قاضية وترفع علم العدل ولواء الاخاء والمساواة . وكانت استنبول في ذلك العهد صورة مصغرة عن تلك الامبراطورية الواسعة الارجاء ، فهي ليست اوروية صرفا ولا آسيوية شرقية ، وليس لها طابع قومي خاص ولا طابع دولي شامل ، تعيش فيها الاضداد جنبا الى جنب . فيها الترف المفرط والفقير المدقع ، وفيها الجمال الخلاب والقبح الشنيع ، وفيها المحاكم الشرعية والكنيسة والمحاكم المدنية وطنية واجنبية ، وفيها جاليات من كل بلد وكل قومية ، وفي وسع السائح من اي قطر كان ان يجد فيها من يحادثه بلغته . وهي الى هذا كله من اهم المراكز التجارية ، تتلاقى في شواطئها السفن المثقلة بالبضائع من جميع انحاء العالم .

وكان ابوه الحاج حافظ محمد اشرف قاضيا شرعيا مستنيرا عرف بالاستقامة والنزاهة والميل الى التجديد والاصلاح ، فسماه احمد شفيق وكان له استاذا لقنه القرآن وعلمه مبادئ الانشاء ، ثم ادخله الى الديوان الهمايوني فتعلم الخط الديواني الخاص بهذا القلم . وكانت العادة جارية بتسمية من يتخرج من هذا الديوان باسم جديد ، فاطلق على احمد شفيق اسم مدحت الذي عرف به . وكان الى جانب ملازمته لا قلام الحكومة وتدربه فيها على ايدي كتبتها ، يعنى بزيادة معارفه فيتردد على جامع الفاتح ليدرس في حلقاته . وقد تعلم هناك اللغة العربية ، ودرس بها البلاغة والمنطق والفقه والحكمة ، واتقن لغة الفرس وقرأ ادبهم وتاريخهم . ومن اساتذته المشهورين شيخ الاسلام عارف بك ، وهو عالم مستنير من نخبة علماء الدولة في ذلك العهد ، ومن الزعماء المصلحين الداعين الى المبادئ الدستورية الحرة ، كان يقول من اعلى المنابر ان هذه المبادئ ليست مخالفة للديانة الحنيفة او مضرة كما يزعم انصار الاستبداد ، بل هي محققة لها ولا تقوم في العصر الحديث الا بها .

وما ان بلغ مدحت باشا سن الثامنة عشرة حتى اضطرته الحاجة الى الاشتغال في احد اقلام الحكومة باجر زهيد ، الا انه ما لبث ان اخذ يتقدم باطراد ، متنقلا في شتى الوظائف الكتابية من الاستانة ، الى الشام ، فصيدا ، فقونيه ، فقسطموني . وقد ساعدته هذه الفترة من حياته على معرفة البلاد العثمانية ، والاطلاع على احوالها المختلفة والوقوف على المفاصد والمظالم التي تعصف بها ، فعاد الى العاصمة وقد اقنعه تجاربه ، بان السبيل الوحيد الى انقاذ الدولة هو الاتحاد والتضامن بين عناصرها ، وتأسيس المجالس الشورية ، وسن الانظمة العادلة التي تضمن للمواطنين حرياتهم السياسية وحقوقهم الاجتماعية ، وتعين لموظفي الدولة حدود سلطتهم والاعمال المطلوبة منهم . وما عتم بعد عودته الى استنبول حتى تزوج ، وعين في قلم الصدارة ، ولم ينقض وقت

وجيز حتى أصبح رئيسا لذلك القلم .

واتفق ان وقع خلاف بين ملتزمي جمارك الشام وحلب ، ثم اشتد هذا الخلاف وعظمت اهميته ، وتأخر للحكومة من جرائه مبلغ خمسين كيسا من النقود ، فأرسلت مدحت افندي للتحقيق في القضية فعاد بعد ستة اشهر وقد استرد مبلغ ألف واربعمائة كيس من مال الحكومة المسلوب من واردات الجمارك ، واثبت ان الصيرفي ميثاق قد سرق خمسة آلاف كيس ، وان محمد باشا القبرصي مشير فيلق بلاد العرب قد ارتكب اخطاء جسيمة اضطرت الحكومة الى عزله .

وقدر نظار الدولة (الوزراء) خدمات مدحت ، وأثنى عليه الصدر الاعظم رشيد باشا فطفق يتقدم باستمرار ، ويكلف القيام بكل جليل ودقيق من المهمات . ثم تولى الصدارة (رئاسة الوزارة) محمد باشا القبرصي وكان حاقدا على مدحت ، فأراد الانتقام منه ، فأرسله الى بعض ولايات البلقان لاضطراب الامن فيها ، لعله يفشل او يقتل ، فاذا به يسجل انتصارا جديدا في مضمار السياسة ، فقد استطاع بحزمه وعدله ، أن يعيد الامن في تلك الولايات النائرة الى نصابه ، وان يكتسب محبة الاهلين . ثم يعود وقد اقبل القبرصي وحل رشيد باشا محله وعين عالي باشا وزيرا للخارجية وكلاهما من نوابغ السياسة وانصار التجديد والاصلاح ، فيقدم اليهما تقريراً عن شؤون تلك الولايات مقترحا منحها استقلالاً ادارياً . وكاد اقتراحه يجد سبيلا الى التنفيذ على يده نفسه ، لولا ان محمد باشا القبرصي قد عاد الى تولي الصدارة بالنيابة ، وعاد الى محاربة مدحت افندي باصرار ، معتزما ابعاده عن الباب العالي (مجلس الوزراء) باية وسيلة كانت ، فاخذ ينسب اليه في المجالس الرسمية ما هو براء منه . ثم ادعى بانه يلتزم ضريبة الاعشار وكانت الحكومة قد منعت ذلك ، وزعم انه استولى على اعشار احدى النواحي التابعة للاستانة ، الا ان المجلس الذي تألف لمحاكمته ما لبث ان برأه مما رمي به .

ولما عاد رشيد باشا وزملاؤهما الى الحكم ، عرفوا لمدحت قدره واكبروا جهده ، فأرسلوه الى بعض الولايات للنظر في شؤونها والتحقيق في شكواها من ظلم الولاة ، فكشف التحقيق الذي اجراه عن فضائح جسيمة ادت الى عزل ميرزا سعيد باشا والي سلسطرة وأعوان له ، والقاء تبعة الاضطرابات في ولايات البلغار على معمر باشا ، ثم تجول بنفسه في هذه الانحاء معيدا اليها السكينة ، مطلقا سراح الثوار بعد ان اجابهم الى مطالبهم المشروعة واخذ عليهم المواعيق بالمحافظة على الامن .

وكان للنجاح الذي اصابه في التحقيق عن اضطرابات البلقان ، وفي اصلاح شؤون البلغار ، أثر كبير في الباب العالي فصدق على الاقتراحات التي أرسلها ، وقدر الخدمات التي قام بها وقرر مكافأته عليها . ولكن ميرزا سعيد باشا المعزول من ولاية سلسطرة وغيره من المقربين لدى السلطان عبد المجيد ، الذي ساءت همهم اعماله ، سعوا به لدى المابين (قصر السلطان) فرد تحقيقاته ، وارسل رجلا اخر من رجال الدولة يدعى فخري بك لاعادة التحقيق مرة ثانية . وعلى الرغم من ان فخري بك لم يزد حرفا واحدا على تقريره ، فقد اثار هذا العمل سخط مدحت ودعاه الى الاستقالة من وظيفته والاعتزال في منزله حيناً من الوقت .

على ان غرض مدحت من العزلة لم يكن انتجاع الراحة في دعة البيت وسكونه ، بل الانكباب على الدراسة والاستعداد للوثوب . وفي الواقع انه مالبت ان عكف على تعلم اللغة الفرنسية وهو في الخامسة والثلاثين من عمره ، ثم اعتزم السياحة في اوربا للوقوف على احوالها واسباب تطورها ، فسافر الى باريس ولندن وفيينا وبروكسل ، حيث رأى رأي العين ما كان يقرأ ويسمع به عن الحرية التي تتمتع بها البلدان الاوروبية ، وعن النظم الدستورية التي تنتظم حياتها العامة وتساوي امام القانون بين ابنائها جميعا . وكان من البديهي ان يقارن بين ما شاهده في اوربا من مالم الحرية والرقى والرخاء ، وبين ظلمات الجور

والفقر والجهل التي تتخبط فيها الدولة العثمانية ، وان يفكر في انقاذ بلاده من العلل التي تنتابها ، وفي تحرير شعبه من القيود التي تكبله وتعوق تقدمه وتطوره ، وفي طليعتها استبداد القصر الملكي برجاله وحاشيته ومحظياته وخصيانه وعلى رأسهم السلطان الذي يسمي نفسه ويسميه جماعة من الكفرة المتكسبين بالدين : ظل الله في ارضه .

الا انه لم يجرأ حين عودته الى الاستانة ، على المجاهرة بكل ما جال في خاطره وهو ينتقل في عواصم الغرب ، وان كان لم يتورع عن التصريح بلزوم الاصلاح ، وعن الالاح بشأته في مواقف كثيرة ، مما لفت اليه الانظار مرة اخرى ، دون ان يكشف عن حقيقة نياته وخطرها على النظام القائم ، اذا صح ان تسمى تلك الفوضى التي كانت الدولة العثمانية تضطرب في احوالها نظاما . فهاذنه محمد باشا القبرصي الذي تبوأ مركز الصدارة مرة اخرى ، واختاره لحل مشاكل البلقان التي كانت تزداد اضطرابا وتعقيدا بتحريض من روسيا القيصرية وسفيرها اغناطييف ، وطلب الصدر الاعظم من السلطان عبد المجيد ان يعهد اليه بتلك المهمة ، فلبى السلطان طلبه ومنحه رتبة الوزارة وعينه سنة ١٨٦٠ واليا في الصرب وبلغاريا .

وهنا تبدو موهبة عظيمة في مدحت باشا ظهر اثرها في كل ولاية تولاه ، هي موهبة الادارة والتنظيم وسياسة الرعاية بروح الانصاف والمساواة . وكان هذا الرجل الكبير الذي خلق ليحكم بين الناس بالعدل ، لم تكن تتاح له في عاصمة الملك ظروف مؤاتية لاطهار مواهبه والعمل على تحقيق مبادئه الديمقراطية وخطته الاصلاحية ، فكان يعمد في الولايات التي يتولى ادارتها ، الى تنفيذ تلك المبادئ والخطط في نطاق الاوضاع المحيطة به والصلاحيات التي يتمتع بها .

ومن مآثره في ولايات الصرب وبلغاريا انه خفف وطأة استعبادها ونظر الى مواطنيها نظرة المساواة في الحقوق ، واشرك

جميع عناصرها في مجالس الولايات ، وفصل الوظائف الادارية بعضها عن بعض ، ونظم مصالح الحكومة ومجالس البلدية ودوائر الشرطة والدرك وخفف عبء الضرائب وحسن طرق جبايتها ، وضرب على ايدي المستبدين الذين ينهبون الاموال الاميرية ويعتدون على حقوق الرعية حتى كان المزارعون يسقون ارضهم من عرق جباههم ثم ينظرون الى محصولاتها فيرونها في ايدي الغاصبين ظلما . يضاف الى ذلك ما قام به من الاعمال العمرانية الهامة ، كانشاء الطرق ، وتأسيس المدارس والمستشفيات ، واصلاح الري وحياء الزراعة ، حتى بلغت شأوا عظيما من التقدم بالنسبة الى ما كانت عليه من قبل . وقد قال الكاتب النمساوي كانيتز : « زرت ولايات الدانوب مرة وعدت اليها مرة اخرى حين كانت تحت ادارة الوالي الخطير مدحت باشا ، فدهشت مما رأيته فيها من تغييرات واصلاحات حولتها من اسوأ الاحوال الى أحسنها » . وقال هذا الكاتب ايضا : « عرفت قدر مدحت باشا من مشاهداتي نتيجة اعماله ، وليس مما سمعت عنه فقط . ولا شك في انه اداري حازم وحاكم عادل ، ولو حكم في ولايات الدانوب مدة طويلة لاصبحت قدوة يقتدى بها وانموذجا تتخذه الدولة لاصلاح سائر ولاياتها » .

وكان الولاة في أيامه يوجهون همهم الى نهج الدولة والرعية ، ويسيرون في الناس سيرة الظلم ، لا يتطلعون الا الى خدمة انفسهم وتحقيق مطامعهم . فجاء مدحت باشا يقدم المثل بنفسه وعمله ، على النهج الذي ينبغي للولاة ان ينهجوه ، والهدف الذي يجب ان يضعوه نصب اعينهم وهو خدمة الوطن والمصلحة العامة . وكان زملاؤه اذا ارادوا تحقيق امر او تنفيذ مشروع ، طلبوا به اذنا رسميا من الباب العالي ، ثم باتوا ينتظرونه شهورا طوالا لا يلاقون بعدها سوى رفض الطلب وخيبة الامل . اما هو فكان حرصه على التقيد بالقانون ورغبته في خدمة البلاد تنافيان الطاعة العمياء لسيد الحكم فيها . وقد لاه في ذلك فريق من اصدقائه

ونصحوه بأن يعدل عن نهجه هذا ، ولكن لم يكن ثمة شيء يمنعه عن تنفيذ ارادته او يخيفه من عواقبها ، لأنها لم تكن تهدف الى مصلحته الشخصية بل الى المصلحة العامة . وقد قال مرة لاحد أصدقائه الذين يلومونه على سياسته ويحذرونه مقبتهما : « وما الذي أجره على نفسي من وراء هذه السياسة العادلة الحرة ؟ لئن كان النقي هو ما ينتظرني فاني لا أرهبه ، وان خمسمائة قرش في الشهر من الحكومة لتكفي حاجاتي الضرورية في بلاد الغربية وديار المنفى ، بل اني لغني عنها ايضا بفضل يراعي هذا ، فهو خليق بان يكسبني ما تحتاج اليه معيشتي » .

وينتقل سنة ١٨٧٠ الى ولاية بغداد فينتقل من ضفاف الدانوب الى ضفاف دجلة ويبادر الى توطيد دعائم الامن بنفسه مجابها في ذلك كثيرا من الاخطار . ثم ينتهي الى الشؤون الداخلية فيصلح ادارة الحكومة ، وينظم المحاكم ، ويشترط ان لا يكون احد من الموظفين من صنائع الوجهاء . وقد عاقب الحكام الظالمين وفتح ابوابه للمتظلمين ، فهابه القاسطون واطمان كل صاحب حق وحاول زيادة رواتب الصغار من الموظفين فأخفق ، وهو يقول في ذلك : « سوف يأتي زمن يتيسر للدولة فيه ان تعادل بين العمل والاجرة ، أما الآن والاجحاف ظاهر فكأننا نحن انفسنا نأذن بالرشوة لدوي الرواتب الزهيدة - بل نأمرهم بذلك امراء » . وقد نظر في الطرق المتخذة لجباية الاموال فاصلحها ، ورغب كثيرا من عشائر البدو في ممارسة الزراعة . ثم قام بكثير من المشاريع العمرانية ، فهو الذي انشأ اول مطبعة في بغداد واصدر فيها جريدة دعاها « الزوراء » وهو الذي اصلح ادارة عمان البحرية وانشأ معمل الحديد الذي لحق بتلك الادارة ، وأسس مدرسة الصنائع ، وانشأ الحديقة العامة ، والف شركة من اهالي بغداد فسيرت القاطرات الكهربائية بين بغداد والكاظمية وهي اول شركة « ترامواي » في الولايات العثمانية . وكانت له عناية خاصة باصلاح الطرق ، فقرب المسافة بين بغداد والبصرة ساعات

اذ خرق سبيلا لدجلة فحواله عن مجراه في محل يلتف فيه ويدور مسافات طويلة ثم يرجع الى قرب مجراه الاول ، وما يزال ذلك المحل يعرف بالقصة او قصة مدحت .

وقد أطلق من الحرية لمأموهيه بقدر ما ألقى عليهم من التبعة . وكان لا يفتأ يحثهم على الجرأة والاقدام والصرافة في الحق ، ويوبخ من يلمس فيه تزلفا اليه بقول او بعمل . وقيل انه دخل يوما قاعة مجلس الادارة والاعضاء مجتمعون فقال : ارى الحاجة ماسة بنا الى استئذان الباب العالي في زيادة الضرائب ، فما رأيكم ؟ قالوا جميعا : هذا هو الرأي وتلك الحكمة . قال : فلنكتب اذن محضرا ونرسله في الحال .

فكتبه الكاتب وبعد ان مهره باختامهم قدم اليه فمهره وقال : بارك الله فيكم ! وغادر المجلس . ثم رجع اليهم في اليوم التالي وقال : فكرت في أمر زيادة الضرائب فتراءى لي انه ظلم لايجوز ان نثقل ذمنا به ، ولكن سبق السيف العذل فقد بعثت بمضطه أمس الى الباب العالي فرأيت ، اذا رأيتموه صوابا ، أن نلحقها باخرى نوضح فيها اننا تسرعنا بارسالها ونأتي على الاسباب الموجبة لنقضها فما قولكم ؟ فقالوا جميعا هذا هو الرأي وتلك هي الحكمة !

فأمر الكاتب فكتبها ، وبعد ان وقعوا عليها دفعها اليه . فأخرج المحضر الاول من جيبه ، وامسك هذا بيد وذاك بيد ، وقال : هذا هو الرأي وتلك هي الحكمة ! وانا صاحبهما أمس واليوم ، وسأظل كذلك غدا وبعد غد ، فما شأنكم اذا وهذا المجلس ! ثم بين لهم قيمة الحرية وفائدتها ، ووجب عليهم ان لا يخشوا مخالفته اذا رأوه على غير هدى .

ولو حدث هذا لغير مدحت لسر به ورأى فيه ما يدغدغ كبرياه ، واتخذة دليلا على قوة عارضته ونفوذ شخصيته . ثم شجهم على التماسك فيه .

ولكن تلك اخلاق المسيطرين والمستبدين ، وأين هي من اخلاق العظماء والمصلحين !

سلطان خارج من قفص

عاش عبدالعزيز في القفص عشرين سنة كاملة قبل ان يجلس على العرش . فقد كان السلاطين في خوف دائم من اولياء العهد ، فكانوا يضعونهم في اقفاص ذهبية يتمتعون فيها بما يشاؤون من متارف وملذات ، ولا يغادرونها الا الى العرش او الى القبر ، ولا يعاشرون فيها الا الجواري والخصيان والدرائش ، فلما تسلم ادارة الملك سنة ١٨٦١ بعد وفاة اخيه عبد المجيد ، كانت له هذه العقلية الفريدة : عقلية رجل قضى في القفص شطرا كبيرا من حياته ، ثم غادره ليصبح فجأة حاكم اعظم امبراطورية في عهده . فاذا به يثار لنفسه فيجعل من هذه الامبراطورية المترامية الاطراف سجنا كبيرا للملايين السكان ، ولكنه سجن من حديد لا سجن من ذهب ، وليس فيه الا البؤس والشقاء .

ولم تنقض سنوات على صعوده الى العرش ، حتى بنى على شقاء تلك الامبراطورية ، افخم قصر عرفته القسطنطينية مدينة القصور الباذخة ، وحتى كان في قصره هذا بضعة الاف من الخدم والحرس والطهاة والمنجمين ، وفي حريمه ثلاثمائة امرأة يحرسهن مائة من الخصيان ، وفي اسطبله ستمائة جواد من الخيول العريقة النسب يخدمها مئتا حوذي والف سائس ، وفي حديقته ذات الاسوار العالية التي تحجبها عن العيون اجمل الازهار

والرياحين وندر الاشجار المثقلة بالفواكه يؤتى بها من جميع انحاء العالم ويتعهد بها مائة بستاني . وانشأ الى جانب هذا القصر الشاهق سجنا مخيفا سماه الناس « القرن » ، ويكفي ان نسمع هذا الاسم لنعرف ماذا كان يجري ضمن جدرانه في هاتيك الايام السود .

واطلق السلطان ايدي المقربين منه ليتصرفوا في ارواح الرعية واموالها مثلما يشاؤون ، على ان يمدوه دائما بالمال الذي يحتاجه للهوى وعيته . فترددت البلاد في هوة الفاقة ، واضطربت شؤونها الاجتماعية أسوأ اضطراب ، واخذت تتلوى تحت نير الولاة القساة الظالمين ، وتضاعفت الضرائب وصارت تجبي بالسوط ، والشعب المنكوب يتظلم وما من سميع .

وكان السلطان عبد المجيد قد اورث الدولة خمسة وعشرين مليون ليرة انكليزية من الديون ، فلما خلفه عبد العزيز رفع هذه الديون باسرافه الى مائتين وخمسين مليون ليرة ، عدا عما جمعه من عرق الكادحين ، وانفق اكثرها على متارفه ومحظياته واتباعه ، ولم ينفق منها على الاسطول والجيش وبقية مرافق الدولة سوى سبعة في المائة من مجموعها الضخم . واستمرت الحال على هذا الغرار حتى حدث سنة ١٨٧٥ حادث اهراج الدوائر المالية في البلاد العثمانية وفي اوربا كلها ، اذ اعلنت الدولة عجزها عن سداد هذه الديون ، مما ادى فيما بعد الى انشاء دائرة الديون العمومية تحت مراقبة هيئة دولية واطلاق ايدي الاجانب في شؤون البلاد .

وكانت نقمة الشعب تتعاظم ، واي شعب يرضى بان يثقل كاهله بمثل هذا العبء من الديون ؟ والثورة تجيش في النفوس على هذا الوضع المخيف ، واي شعب لا يثور اذا ارهق بالضرائب كي تنعم الغواني ويسرفن ما شاء لهن الاسراف ؟ وكان مما يضاعف النقمة ويدكي الثورة ، سياسة التفريق بين العناصر والتميز بين الطوائف التي تجري عليها الدولة والتي

اشعلت نار الفتى المتواصلة في البلقان .

وقد هبت طائفة من المفكرين تقاوم هذا الوضع ، وتناشد السلطان ان يضع له حدا ، وتدعو الامة الى اقامة صرح الدولة المتداعي على اساس جديد . اذ تبين للجميع ان انقاذ الدولة العثمانية من الانهيار ، لا يتم الا بنقلها من الحكم الاستبدادي الى الحكم الديمقراطي ، واقتفاء آثار الدول الاوربية المتقدمة بنشر العلم والتسوية بين افراد الرعية ، كي تتحد الامة ، وتتعاون على العمل ، وتتساوى في الحقوق والواجبات ، وتتقف في وجه ذلك التيار الجارف من الفساد والفسوضي والانحلال .

وكان على رأس هؤلاء المفكرين مصطفى باشا فاضل الذي هرب مع عدد من الاحرار الى اوربا ، ووجه الى السلطان عبد العزيز خطابا مفتوحا شهيرا دعاه فيه الى تجديد شباب الدولة بدستور يتساوى امامه المسلمون والنصارى في الحقوق وفي الواجبات وفيه يقول :

« ارى المناققين او الجاهلين من ذوي الرأي فينا يسارعون الى الاستفادة حتى من حكمة الدستور ، يقولون لجلالتكم : الدستور يصير الملك آلة لا روح فيها ، يسلبه اختياره ، وينزع عنه شعاره . وللالة : الدستور يريد المسلمين على ترك ما عز عليهم ، دينهم ولباسهم وما القوا . اولئك قوم ماكرون ، اولئك قوم جاهلون ، فانيذ مشورتهم ، وخل عنك سعائتهم . ما قيد الدستور غير الهوى ، وما انتزع الا حرية الخطأ في سياسة الرعية ، وما فرض على الرعية فرضا ينوب عنها مجدها ، او يذهب معه نعيمها ، ولكنه يكفل الدين . ويصون الملك ، ويحفظ الاموال على أهلها ، وينزل السكينة في قلوب الامة ، ويصير المرء حرا كريما . الدستور يتيح لنا ان نبدل روابطنا الدولية الحاضرة بأحسن منها ، ويقيم لنا بناء حكومة قوية لا منفذ فيها لقول الاجنبي ، ويبسط الحماية الحقبة على صنوف الرعية ، وينشر على الجميع راية عدل يستوي فيه كل امرئ بأخيه » .

وبعد ان يعدد مساويء الاستبداد وحسنات الدستور يقول : « ليس في هذا الوجود سياستان : مسلمة ومسيحية . العدل واحد ، وما السياسة الا العدل

يجري على يد السلطان . ان نظامنا القديم يضمننا : انه افسد طباع ساستنا وحط من نفوسهم فافسدوا من طباع الدولة وحطوا من مقامها . فعلينا ان نخرج من هذا النظام وان لا نعود اليه ابدا : نظام ترزح الامة تحت اقاله ، ولا يرد صيحة المهاجم عنا ، فعلينا ان نخرج منه الى نظام كالذي نراه سائدا في كل مكان ، ذلك الذي انى نزل انهض الامم وبنى للمجد صروحا . اجدير بنا ان نرى الولايات التي انفصلت من حكمنا مباشرة ، ولا فارق بيننا وبينها ، تهلل للنظام الحر ونحن تقدم رجلا ونؤخر اخرى ؟ الا تضم سلطنتك من صادقي الوطنية والمخلصين ، ومن السياسة المحنكين ، اكثر مما تضم مصر وتونس ورومانيا وصربيا ؟ بلى ، ادعهم يأتوك طائعين ، واجعل في كل بلد طاقة يختارها أهلها غير مكرهين ، تكشف لك الغطاء عن امر رعيته ، وتهد لك سبيل العمل على ما يميل اليه حناك الابوي ، ثم اسمع للنواب الذين تحشدتهم ارادتك في عاصمة ملكك ، يشرحون لعرشك السامي حاجات الامة ويرفعون لمقامك العالي رغائبا . . . الخ »

وكان مدحت باشا قد اثارته الحالة التي صارت اليها بلاده ، فاستقال من ولاية بغداد ، وعاد الى العاصمة يناضل مع المناضلين في سبيل انقاذ الدولة من ويلات الاستبداد . ولم تكن النقمة على الاستبداد منحصرة فيما يعنيه من الحكم المطلق اذ يقبض رجل واحد على ازمة الحكم فيتصرف بالبلاد كما يشاء . هواء دون قانون ولا رقيب ، وانما كانت تشمل ايضا ، كما يقول سيلمان البستاني في كتابه « عبرة وذكرى » وهو الكتاب الذي اهداه الى روح مدحت باشا ، ذلك الاستبداد بمعنى الحكم الجائر الذي اباح الموبقات واستباح المحرمات ، استبداد حكم الاندال برقاب الرجال فنكس الرؤوس وذلل النفوس ، استبداد لا مرشد له الا التعتن عن هوى تميل به النفس الى حيث لا تدري ، ولا شرع له ولا وازع ، يحلل اليوم ما يحرمه غدا . استبداد يتمثل لنفسه بنفسه ، تصادر به الاموال بغير حساب ، ويبطش المجرمون بالابرياء بغير عقاب . اذا آتس نقمة من الناس عليه عمد الى التفريق بينهم فأثار فيهم أثرة التعصب الذميمة ،

قضرب بعضهم ببعض ، حتى اذا غفلوا عن مظالمه حيناً ثم استفاقوا من غفلتهم ورجعوا الى التظلم منه خلق لهم ملهة يتلهون بها عنه . استبداد تقتسم فيه فئة ضئيلة اموال الامة فتتنعم بها وتشقى الامة ، ولا حرج على تلك الفئة ولا جناح . تستولي على موارد ثروة البلاد من حرث وغاب ومنجم ، وتسلب الامتيازات ، كأنما كل ذلك من تراث آبائها واجدادها . اذا اكتشف مجتهد منجما وقال للحكومة انا صاحب الحق باستخراجه فلکم سهمكم ولي سهمي بمقتضى النظام ، قال رجال المايين بل هو هبة استوهبها احدنا فاذهب خاسرا . واذا قضى باحث زمنا فدرس مشروعا وقال هذا نتاج بحث طويل ولدي جميع الوسائل العلمية والمالية للقيام به بهذه الشروط وذلك السهم منه للحكومة ، قالوا بل هو لنا فاخذوه بلا شرط ولا بدل . تلك هي الفئة الظالمة التي كانت تتسبب بالنفي والسجن والقتل ، فتفتك بمن شاءت كما شاءت فرادى وعشرات ومئات والوفاء ، ولا يشق شغاف قلبها الصلد عويل أيم ولا صراخ يتيم . وما لبث مدحت باشا ان تزعم تلك الحركة الثورية فنذر نفسه للكفاح في سبيل مطالبها العادلة ، وركز برنامجه الاصلاحى في هذه الكلمات :

« ان التبذير في الدولة قد بلغ درجة لا تطاق ، فالمالية ترسل الاموال الى المايين ، فيصرفها السلطان في ملذاته ، والنظار يبيعون الوظائف بيع السلع ، فالوالي يشتري وظيفته من الصدر الاعظم ، ويذهب الى الولاية فيستغل اهلها بانواع الظلم ، حتى خربت الولايات . وقد وقعت الدولة في ازمة شديدة ، ولا سبيل الى الخلاص منها الا بتبديل الادارة الحالية ، وانما يكون تبديلها بانشاء مجلس نيابي وجعل النظار مسؤولين امامه ، وبان يكون هذا المجلس قوميا فلا يفرق في انتخابه بين المذاهب والعناصر ، وبان يوضع الولاة في الولايات تحت المراقبة الشديدة فلا يعثون بمصالح الرعية . »

واشتد الصراع شيئا فشيئا بين دعاة التجديد وانصار القديم ، وانقسمت البلاد الى معسكرين : معسكر مدحت باشا

ومن حوله احرار الفكر والطلاب وارباب الحرف والصناعات وفريق من العمال الواعين ، ومعسكر السلطان عبد العزيز ومن ورائه الحاشية والمقربين الذين يمدونه بكل ما يطلبه من اموال الامة ينفق اقله في المصلحة العامة واكثره في ملذاته وشهواته ، « يؤيده كما يقول الاستاذ احمد امين ، كثير من المعتمدين من رجال الدين قد اشترت ذممهم بما اعدق عليهم من اموال الدولة ، فهم يسمون كل حركة تدعو الى الاصلاح فتنة ، ويقولون : سلطان غشوم خير من فتنة تدوم . »

وبلغ الصراع اشده حين عين محمود نديم لمنصب الصدارة . فقد كان هذا الرجل من طبقة الاشراف ، ولكنه اشتهر بسوء الاخلاق وفساد السيرة ، ولم يقدّر طول حياته بعمل يعود على الامة بالنفع وكان ماهرا في الحصول على الاموال بالسوء والوعيد ، عالما بأسرار الدسائس وفنون المكاييد ، فأخذ يخدم الاستبداد بكل قواه ، ويدهن المستبد بمجاراته في غاياته ، فأحله السلطان من قلبه محلا لم يجد به على احد من قبله . فورط الدولة في ديون جديدة كي يجد المال لنفسه ولعبد العزيز ، وابطل الانظمة والقوانين التي تغاير مشربه ومشرع عبد العزيز ، وغير مجلس الشورى بما يوافق هواه وهوى عبد العزيز ، وابعد رجال الاصلاح ، ونفى جميع مخالفيه ، واخذ ينقل الولاة والموظفين نقل حجارة النرد ، يرسل احدهم من وظيفة الى اخرى ثم ينقله من هذه الوظيفة الى غيرها قبل وصوله الى مقرها . وقد حاول ان ينفي مدحت باشا الى ولاية سيواس ولكنه لم يجرؤ على ذلك لشدة محبة الشعب له والتفافه حوله . كان المايين ينني على محمود نديم ويمجده ويطريه ، بينما كان الشعب يزاد تقمة عليه . وما لبث السلطان ان شعر بهذه النقمة تجيش وتندم وتنذر بشر مستطير . فخاف عاقبة ذلك ، واراد ان يطفى الشر المتطاير قبل ان يتحول الى نار لا يخمد لهيها . فعزل نديما وعهد بالصدارة الى ابي الاحرار .

الا ان عبد العزيز يريد ان يظل سلطانا مطلقا لا رأي يعارض رأيه ولا ارادة تحد ارادته ، واخلاق مدحت باشا مخالفة لهذه النزعة الاستبدادية على خط مستقيم ، فهو لا يقول الكذب ، ولا يدهن في امور الدولة ، ولا يحني رأسه امام السلطان ، ولا يضحى بمصلحة الشعب امام ترغيب او ترهيب . بل انه ليصنع اكثر من ذلك ، فهو يتهم محمود نديم باختلاس اموال الدولة ، ويحاكمه فيدينه ويقضي عليه باعادة مائة الف ليرة قد اختلسها من الخزينة ، فيسكت السلطان على مضض ثم يصدر عفوه عن محمود نديم . وهو يرفض فرمان (مرسوم) السلطان الذي يخول اسماعيل باشا خديو مصر عقد القروض والمعاهدات مع الدول الاجنبية . لانه يرى ، وكأنه كان يرى بعين الغيب ما سيقع حقا ، «انه اذا ابيع له ذلك تدخل الاجانب في شؤون القطر المصري ، وضاع استقلاله الاداري والسياسي معا ، وتدخل الاجانب يوما ما في شؤون تلك البلاد بحجة المحافظة على اموالهم » . فيغضب السلطان ولكنه يسر غضبه في نفسه ، ثم يصدر فرمانه بغير وساطة الصدر الاعظم .

وهكذا كان النضال عنيفا بين ارادة السلطان وارادة مدحت باشا التي تمثل ارادة الامة ، بحيث لم يطل عهده في الحكم الا خمسة وسبعين يوما . رأى بعدها انه لا يستطيع الاستمرار في عمله ، ورأى السلطان انه لا بد من اقالته ، فغادر منصبه غير آسف عليه .

وتناوب مقام الصدارة بعد ذلك اربعة اشخاص لم يرض احدهم السلطان كل الرضى ، فقد كان هو وحاشيته يطمحون الى اعادة محمود نديم ، ولكن اقتضاح امره كان يحول دون ذلك ، فانتدب السلطان اسعد باشا لمنصب الصدارة فولى الصدر الجديد مدحت باشا وزارة العدل ، ثم خلفه رشدي باشا فأبقى مدحت في وزارته وايده في مبادئه الإصلاحية ، واتفق معه على ان ترفع الوزارة تقريراً الى عبد العزيز يتضمن رأيها

في الاصلاح . فوضع ابو الاحرار تقريراً جاء فيه :

«لقد صرحت جلالكم في خطاب العرش بأنكم تلتزمون خطة الاصلاح المنشود ، ومع هذا فقد ساء الحال ، وادت كثرة تغيير موظفي الدولة الى البلبلة والاضطراب ، وضل اكثرهم الطريق ولم يسيروا وفق قصدكم ، بل خرجوا عن جادة الاستقامة وافسدوا ما أحدثه الاصلاح ، واختلت مالية الدولة ، وحدا ذلك بالناس الى نشر الاراجيف في داخل البلاد وخارجها ، وخاف الناس ان يفضي هذا الى انقراض الدولة ...»

«وقد اضطررنا وطينتنا الى عدم السكوت والوقوع فيما لا تحمد عقباه ، فلجاناً الى اعتباركم الشاهانية ... ولا يخفى على حكمة جلالكم ان الدواء الشافي لهذه العلة هو اجتثاث اسبابها التي نعرفها حق المعرفة ، فاذا ازيلت الاسباب زال المرض ... فاذا اصدرتم خطأ همايونياً جديداً حتمتم به اتباع القوانين والنظم ، والمساواة بين الغني والفقير والكبير والصغير في نظر القانون . وارجعتم المنشآت الخيرية الى اصلها وصرفتم الاموال في سبيل ما خصصها له الواقفون ، واعدمتم مرجع امور الدولة الى الباب العالي ، فيقر قراراته ويعرضها على جلالكم ، ولم تستأثر جلالكم بشيء من حقوق الدولة المالية والملكية ، ولم تنفق الدولة قرشاً واحداً الا برأي الباب العالي ، وحددت وظائف كبار الموظفين واصغارهم ، وجعل لوزراء مسؤولين عن نتائج اعمالهم ، وحتمتم ذلك على خواصكم ورجال حاشيتكم - اذا تم ذلك كله حصلت النتيجة المطلوبة بعون الله تعالى ، ووصلت الدولة الى الطريق الذي ترجوه جلالكم .»

«هذي هي نتيجة افكارنا . وربما اخطانا ... ونحن نطلب من جلالكم انقاذ الامة - التي اصبحت مصالحتها بين يديكم - من ازماتها الحاضرة ، وعلى كل حال فالرأي لكم .»

فما كاد عبد العزيز يقرأ هذا التقرير ، حتى ساوره غضب عظيم فأمر بعزل مدحت باشا وتعيينه والياً على سلانيك . ثم عزل بعد ايام رشدي باشا وعينه والياً على حلب . واعاد محمود نديم الى مقام الصدارة .

على ن ولاية مدحت لم تطل هذه المرة الا ثلاثة اشهر اقبل

بعدها فعاد الى منزله الصغير في ضواحي استنبول يفكر في
الخطط العملية التي تنفذ بلاده .

ومن ذلك المنزل الصغير الجاثم على شاطئ البوسفور كأنه
نسر باسط جناحيه لينطلق في رفيع السماء ، انبثق النور الذي
احرق صاحبه ولكنه احيا وطنه وهدى شعبه .

خلع السلطان عبد العزيز

ظلت الاحوال الداخلية والخارجية تسير في الدولة العثمانية
من سيء الى اسوأ . وكان رجال الحكم يرون بوادر التدمير
تسري بين جماهير الشعب فيحاولون قمعها بالامعان في الظلم
والتمادي في الجور . ولكن العنف لم يكن ليزيد تلك النفوس
الساخطة الا توثبا وضراما واستعدادا للانتفاض على الطاغية .
وقد تمثلت مساوئ الدولة والوان جورها واستبدادها ،
لدى جماهير الشعب ، في شخص محمود نديم الصدر الاعظم ،
فقال الناس انه سبب جميع المصائب والمظالم ، ولكنهم كانوا
ما يلبثون ان يروا ان مثل تلك الفظائع لا يجرو وزير عيسى
اقترافها الا برأي السلطان ورضاه ، لا سيما وان مثالبه قد
ظهرت في عهد صدارته الاولى . فلم يتنكر السلطان له بل
عاضده وعفى عنه واعاده الى منصب الصدارة من جديد .
وكان مدحت باشا في طليعة اولئك الناقمين والمحرضين على
النقمة ، الراغبين في الاصلاح والمنادين الى النضال في سبيله .
لقد كان يقول :

« ان السبب الوحيد لتدمير المسيحيين في الدولة العثمانية هو فقدانهم الحرية ،
فمتى منحوها عطفوا على الدولة وشعروا انهم جزء منها . وسبب ضعف
المسلمين هو فقدان الحرية ، فمتى شعروا بحريتهم اقدموا على عملهم ،

ونشطوا ، وكسبوا ، وتعلموا ، واستخدموا ذكاءهم ومواهبهم لاسعاد انفسهم
واسرتهم وهيتهم الاجتماعية . وفقدان الجميع الحرية يملؤهم خوفا ، ويفقدهم
رجولتهم ، ويخلقهم بأخلاق العبيد : من ذلة وضعة ، وعدم التفات الا الى المآكل
والملبس ينالونه من اخس الطرق . وليس الذي وقعنا فيه من طبيعة الاسلام في
شيء فالاسلام يسوي بين الغني والفقير في الحقوق والواجبات ، وبين الوزير
وراعي الغنم ، ويجعل امرهم شوري ، وهذا السلطان يكره كلمة شوري كما
يكره الموت . والاسلام جعل من اهم قواعده الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
وهذا السلطان لا يسمح لاحد ان يأمر بمعروف ولا ن ينهي عن منكر . ان الشوري
الاسلامية نطمت في العصر الحديث بما يسميه الاوروبيون البرلمان ، والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر تشكل في المدينة الحديثة بحرية الصحف في النقد ،
وحرية الافراد والجماعات في التأليف وابداء الاراء في صراحة ، يستحسنون ما
يرون ، ويستنكرون ما يرون ويخطبون كما يشاءون . فلا احد معصوم
ولا الحكومة معصومة ولا الولي معصوم ، وانما الذي يقومهم ويخيفهم ويلزمهم
الجماعة ، يقظة الرأي العام وحرية في النقد ، وهذا ما سمي في القرآن :
التواصي بالحق ، والتواصي بالصبر . كل هذا واضح وجلي ولا بد منه ،
ولكن ارادة السلطان عبد العزيز هي الصخرة التي تتكسر عندها هذه الاراء .
«ارض الدولة العثمانية اخصب ارض في العالم ، وهي مع ذلك افقر ارض ،
لهجرة كثير من اهلها بالظلم ، واقتال كاهل من بقي بالضرائب . ولا شركات
ولا مصانع . فالقطن كثير في البلاد ومع هذا فالقمشة القطنية تجلب من اوربا ،
حتى الطرايش التي نضعها على رؤوسنا ، وعلب الكبريت التي نشعل بها
نيراننا ، تجلبها من الخارج . وكل هذه المواد متوفرة عندنا ، ولكن لا عدل ،
ولا امن على المال ، فلا شركات ولا صناعات . ولا يتأتى العدل الا بالقوانين
العادلة ، والمحاكم العادلة ، وهذه لا تكون الا بالحرية ، اي بالدستور . كل
من جاهر بالاصلاح ابعد ، فقؤاد باشا مات محتقرا مهينا . وعالي باشا دست
له الدسائس حتى عزل من منصبه ، وهما من هما في الكفاية والاستقامة ، وانما
يقرب امثال محمود نديم الشره الجاهل الذي يقدم مال الدولة للسلطان . ثم
ينتهب لنفسه ما نالته يده . »

على هذا النحو الذي ساقه الاستاذ احمد امين في ترجمته

القصيرة لمدحت باشا في الجزء الخامس من كتابه «فيض الخاطر»
كان ابو الاحرار يفكر في عزله وهو يسرح الطرف في مياه
البوسفور التي تتموج تحت شرفة منزله وقد انعكس عليها
ضوء القمر في ليالي استنبول الساحرة ، او يتحدث في المجتمعات
التي تضمه والوطنيين الصادقين من نخبة الاحرار ورجال الفكر
وكان مدحت اذا فكر في امر اقدم عليه وناضل في سبيل تحقيقه ،
فاعتزم عزما راسخا ان يذل من ارادة السلطان عبد العزيز التي
تتكسر على صخرتها الاراء المخلصة ، وان يطهر البلاد من امثال
محمود نديم الذين يمدونه في ضلاله واستبداده ويغرونه
بالتماذي فيهما . واخذ يوسع افق عمله ودعوته ما استطاع .
ولم يزل يبيت روح الثورة في نفوس العلماء والمدرسين وطلبة
العلوم والواعين الناقمين من افراد الشعب ، حتى احتشدوا ذات
يوم في جامع السلطان محمد الفاتح وساحته والشوارع المؤدية
اليه ، ثم ساروا في مظاهرة صاخبة الى الباب العالي ، وهم
يهتفون بسقوط الصدر الاعظم محمود نديم وشيخ الاسلام
حسن فهمي ، فما كاد هذان يشاهدان تلك الجموع الغفيرة
حتى لاذا بالفرار .

وقد دهش عبد العزيز وذهل لهذه المظاهرة الجبارة .
وارتعدت فرائصه من هذا الحدث الجديد الخطير في الحياة
السياسية ببلاده . وعبثا حاول رجاله تفريق المتظاهرين . فقد
ابوا فك حصارهم عن الباب العالي الا اذا اجيبت مطالبهم ،
ولبثوا في اماكنهم الى صباح اليوم التالي ، حتى اضطر السلطان
الى ان يعلن لهم انه يلبي مطالبهم للمرة الاولى والاخيرة . ولكنهم
اذا عادوا الى مثل هذا العمل فسيضطر الى ازالة العقاب
الصارم بهم ! وكان المتظاهرون يطالبون باسقاط محمود نديم
واشياعه ، وتعيين مدحت باشا صدرا اعظم فوافق السلطان
على عزل محمود نديم من الصدارة وحسن فهمي من مشيخة
الاسلام ، ولكنه لم يوافق على اسناد منصب الصدارة الى

مدحت باشا ، بل اسنده الى رشدي باشا وعين مدحت وزيرا
بلا وزارة (وزير دولة) وجعل حسن افندي خير الله شيخا
للاسلام وحسين عوني باشا وزيرا للحرية .

وظن الناس فترة قصيرة من الزمن ، ان تغيير الوزارة
واشتراك مدحت فيها سيقم للعدل موازينه ، وينشر الحرية
في البلاد ، والاخاء بين المواطنين . ولكن الايام مرت دون ان
تحقق الوزارة شيئا مما يرجى منها فالسلطان لم يسمع نصيحة
مخلص وظل متماديا في استبداده ، ومحمود نديم لم يعتزل
الحكم الا على امل العودة اليه في اول فرصة مؤاتية ، وهو
يبذل من اجل هذا الغرض الاموال الطائلة مستميلا الجواني
والخصيان ذوي النفوذ الاكبر في السراي ، والاجانب الطامعون
لم يرضوا عن الخطوة التي خطتها البلاد نحو الاصلاح فهبوا
يثيرون المضاعف في وجه الحكومة الجديدة زاعمين ان المسلمين
سيفتكون بالمسيحيين على اثر الاضطرابات في البلقان ، واراد
الجنرال ايغناطييف سفير روسيا القيصرية وصديق محمود
نديم اذكاء هذه المخاوف فأحضر مائة رجل من رجال الجبل
الاسود شاكي السلاح لحراسة السفارة ، مدعيا ان الفوضى قد
ضربت اطنابها في الاستانة وهو لا يأمن على حياته فيها .

ومن ثم عادت نقمة الشعب الى الظهور ، واصبحت فكرة
الدستور فكرة عامة ينادي بها الجميع ويعملون في سبيلها .
اذ تبين لهم ان فساد الدولة او اصلاحها لا يعود الى الاشخاص
الذين يتولون مهامها ، بقدر ما يعود الى النظام الذي يعين هذه
المهام ويحددها ، او يدعها دون تحديد ولا تعيين مطلقا ايدي
الحكام ، كبارا وصغارا ، في مقدرات الامة يعثون بها حسب
اهوائهم ويعيثون فيها كما يشاءون . ووفق الجميع يتطلعون
الى تحويل النظام القائم من الملكية الاستبدادية التي ترجع
امورها الى حاكم فرد لا يسأل عما يفعل لانه في زعمه انما يستمد
سلطته من الله ، الى ملكية دستورية ترجع السلطة العليا فيها

الى مجلس نيابي ينتخبه افراد الامة فيمارسها في حدود دستور
تقرره البلاد حسب حاجتها ودرجة رقيها . وايقن الجميع بان
هذا الانتقال من الحكم المطلق الى الحكم الديمقراطي هو السبيل
الوحيد الى انقاذ البلاد من الهوة الداخلية التي سقطت فيها ،
ومن الاخطار الخارجية التي تحدق بها ، لان الدستور وحده
كفيل بان يمنح الفرد شعوره بشخصيته واطمئنانه على حقه ،
وان يقوي من وحدة البلاد ، ويرفع مستواها المادي والاخلاقي ،
ويعزز بأسها وصمودها امام الطامعين بها والذين يتهددون بها
من كل صوب .

ولكن عبد العزيز يرى في كلمات الحرية والدستور
والشورى سبة تنتقص من سيادته وتطعن كبرياه ويأبى الا
التمادي في ظلمه وجوره . وقد توهم ان مركزه اصبح ثابتا
بحماية وزرائه المحبوبين من الشعب ، فلما قابله وقد من الطلبة
يطالبون الحكومة بسن دستور للبلاد ، ويناشدون السلطان التنازل
عن قسم من ثروته لسد العجز الذي تعانيه ميزانية الدولة ،
وعدهم باجابة رغبتهم في اقرب وقت ، ولكنه اعتزم في الواقع
ان يضع حدا لشغيبهم باغلاق المدارس الدينية ، ونفي الطلبة
الى خارج الاستانة ، واعتقال جميع العصاة والمتمردين منهم ،
كما قرر تهريب ثروته من البلاد على ظهر بارجة روسية .

وحينئذ التمتعت في ذهن ابي الاحرار فكرة خطيرة . لماذا لا
يخلع هذا السلطان الذي يعارض في الاصلاح الضروري لانقاذ
الدولة ، اذا كانت الامة ، وهي صاحبة السلطان الاول ، تؤيده
في هذه الفكرة ، فتحمل الى العرش ملكا يشعر بارادتها
فيحترمها ، ويعرف ان القوة في يدها فلا يخالفها او يحاول
الاستبداد بها ؟

وظل صدره يهجس بهذه الفكرة امدا طويلا ، يقلب وجوها
المختلفة كلما فرغ من مشاغله اليومية ومر في طريقه الى منزله
بجسر غلطة معقل الشحاذين وباعة الفاكهة وصيادي السمك

مدحت باشا ، بل اسنده الى رشدي باشا وعين مدحت وزيرا
بلا وزارة (وزير دولة) وجعل حسن افندي خيرالله شيخا
للاسلام وحسين عوني باشا وزيرا للحربية .

وظن الناس فترة قصيرة من الزمن ، ان تغيير الوزارة
واشتراك مدحت فيها سيقوم للعدل موازينه ، وينشر الحرية
في البلاد ، والاخاء بين المواطنين . ولكن الايام مرت دون ان
تحقق الوزارة شيئا مما يرجى منها فالسلطان لم يسمع نصيحة
مخلص وظل متماديا في استبداده ، ومحمود نديم لم يعتزل
الحكم الا على امل العودة اليه في اول فرصة مؤاتية ، وهو
يبدل من اجل هذا الغرض الاموال الطائلة مستميلا الجواري
والخصيان ذوي النفوذ الاكبر في السراي ، والاجانب الطامعون
لم يرضوا عن الخطوة التي خطتها البلاد نحو الاصلاح فهبوا
يشيرون المصاعب في وجه الحكومة الجديدة زاعمين ان المسلمين
سيفتكون بالمسيحيين على اثر الاضطرابات في البلقان . واراد
الجنرال ايغناطييف سفير روسيا القيصرية وصديق محمود
نديم اذكاء هذه المخاوف فأحضر مائة رجل من رجال الجبل
الاسود شاكي السلاح لحراسة السفارة ، مدعيا ان الفوضى قد
ضربت اطنابها في الاستانة وهو لا يأمن على حياته فيها .

ومن ثم عادت نقمة الشعب الى الظهور ، واصبحت فكرة
الدستور فكرة عامة ينادي بها الجميع ويعملون في سبيلها ،
اذ تبين لهم ان فساد الدولة او اصلاحها لا يعود الى الاشخاص
الذين يتولون مهامها ، بقدر ما يعود الى النظام الذي يعين هذه
المهام ويحددها ، او يدعها دون تحديد ولا تعيين مطلقا ايدي
الحكام ، كبارا وصغارا ، في مقدرات الامة يعيشون بها حسب
اهوائهم ويعيشون فيها كما يشاءون . وطلق الجميع يتطلعون
الى تحويل النظام القائم من الملكية الاستبدادية التي ترجع
امورها الى حاكم فرد لا يسأل عما يفعل لانه في زعمه انما يستمد
سلطته من الله ، الى ملكية دستورية ترجع السلطة العليا فيها

الى مجلس نيابي ينتخبه افراد الامة فيمارسها في حدود دستور
تقرره البلاد حسب حاجتها ودرجة رقيها . وايقن الجميع بأن
هذا الانتقال من الحكم المطلق الى الحكم الديموقراطي هو السبيل
الوحيد الى انقاذ البلاد من الهوة الداخلية التي سقطت فيها ،
ومن الاخطار الخارجية التي تحدق بها ، لان الدستور وحده
كفيل بأن يمنح الفرد شعوره بشخصيته واطمئنانه على حقه ،
وان يقوي من وحدة البلاد ، ويرفع مستواها المادي والاخلاقي ،
ويعزز بأسها وصمودها امام الطامعين بها والذين يتهددون بها
من كل صوب .

ولكن عبد العزيز يرى في كلمات الحرية والدستور
والشورى سبة تنتقص من سيادته وتطعن كبريائه ويأبى الا
التمادي في ظلمه وجوره . وقد توهم ان مركزه اصبح ثابتا
بحماية وزرائه المحبوبين من الشعب ، فلما قابله وقد من الطلبة
يطالبون الحكومة بسن دستور للبلاد ، ويناشدون السلطان التنازل
عن قسم من ثروته لسد العجز الذي تعانيه ميزانية الدولة ،
وعدهم باجابة رغبتهم في اقرب وقت ، ولكنه اعتزم في الواقع
ان يضع حدا لشغبهم باغلاق المدارس الدينية ، ونفي الطلبة
الى خارج الاستانة ، واعتقال جميع العصاة والمتمردين منهم ،
كما قرر تهريب ثروته من البلاد على ظهر بارجة روسية .

وحينئذ التمعت في ذهن ابي الاحرار فكرة خطيرة . لماذا لا
يخلع هذا السلطان الذي يعارض في الاصلاح الضروري لانقاذ
الدولة ، اذا كانت الامة ، وهي صاحبة السلطان الاول ، تؤيده
في هذه الفكرة ، فتحمل الى العرش ملكا يشعر بارادتها
فيحترمها ، ويعرف ان القوة في يدها فلا يخالفها او يحاول
الاستبداد بها ؟

وظل صدره يهجس بهذه الفكرة امدا طويلا ، يقلب وجوها
المختلفة كلما فرغ من مشاغله اليومية ومر في طريقه الى منزله
يجسر غلظه معقل الشحاذين وباعة الفاكهة وصيادي السمك

فشاهد ما يعانيه المواطنون من بؤس وما يقاسونه من عناء مرهق في سبيل لقمة يسدون بها جوع اطفالهم ، بينما ينفق الذهب الوهاج بسخاء في القسم الاخر من المدينة في سبيل جواد اصيل او غانية متعجرفة . . كما تستبد به صورها كلما اوى الى فراشه لينال قسطا من الراحة ، وقد سجا الليل وساد السكون ، فلم يعد يسمع الا صوت هراوات الخفراء الغليظة التي يدقون بها الارض عند كل خطوة يخطونها ليزكروا النائمين بأنهم يقومون بواجبهم في المحافظة على الامن ، فتنبج الكلاب من كل صوب لسماع هذه الاصوات التي تعكر صمت الليل ، ويذكر هو ان ليس في البلاد من الامن الا هذا المظهر المزعج .

وما لبث ان شرع يسعى لاجراج الفكرة التي تستغرقه الى حيز العمل ، غير حافل بالخطر الذي يعرض نفسه له ، ما دام يقتحم هذا الخطر في سبيل وطنه وشعبه . وقد بادر اول الامر الى الاتصال بولي العهد الامير مراد في سجنه بقصر جراغان ، وكان هذا الامير لين العريكة مطبوعا على الحلم يكره الاستبداد والارهاق وجميع انواع المظالم ، فأنس فيه ميلا شديدا الى تنفيذ مبادئه الديموقراطية وعلان الدستور الذي يعمل من اجله . ثم اخذ مدحت يجهر برأيه بين نفر قليل من اصدقائه الخالص فايدته فيه جماعة من الاحرار ، في طلبعتهم حسن افندي خيرالله شيخ الاسلام ، واستطاع ان يقنع به اعضاء الوزارة واحدا بعد آخر وعلى رأسهم رشدي باشا وحسين باشا . وتألفت من الجميع عصبة عرفت باسم الاحرار ، واعتزمت هذه العصبة الجريئة المباركة خلع السلطان عبد العزيز قبل ان تزج الامة بنفسها في ثورة لم تستعد لها ولا تعرف عواقبها . ثم اتفق اعضاؤها على ان يتم الخلع يوم الثلاثاء في ٣١ ايار سنة ١٨٧٦ . وكانت خططهم المقررة في بادىء الامر ان تجتمع جماهير المواطنين من المسلمين والمسيحيين في جامع « نور عثمانية » فتنباحث في حالة

البلاد وتقطع على نفسها ميثاقا لانتقاد الوطن ، ثم تنتخب وفدا يذهب لمقابلة السلطان والصدر الاعظم ، طالبا باسم الشعب اعلان قانون يتضمن الاصلاحات الواسعة ويقوم على اساس الحرية والاخاء والمساواة ، فاذا رفض السلطان هذا الطلب اعلن الوفد خلعه فورا .

ولكن اتفق ان اوفد السلطان في مساء الاثنين ، اي قبل الموعد المعين للانقلاب بيوم واحد ، من يدعو اليه حسين عوني باشا . فظن وزير الحرية ان امر المؤامرة قد افتضح ، وامتنع عن الذهاب لمقابلة السلطان زاعما انه مريض . ثم اسرع الى وزارة الحرية حيث دعا اليه مدحت باشا والصدر الاعظم وشيخ الاسلام . واطلعه على ما حدث له ، واصر على انجاز الخلع في تلك الليلة نفسها ، فاتفق الاحرار على ذلك ، وكتب شيخ الاسلام حسن خيرالله افندي بتوقيعه الفتوى التالية بخلع السلطان :

« اذا كان امير المؤمنين زيد مختل الشعور ، وقليل الاختيار بالشؤون السياسية . ينفق الاموال الاميرية في سبيل شؤونه الذاتية بصورة ليس في مقدور الشعب والبلاد احتمالها ، ويشوه الامور الدينية والزمنية . مخربا البلاد والعباد ، فهل يصح خلعه اذ كان بقاؤه مضرا بالملك والشعب ؟ »
« الجواب : يصح . »

★

كانت تلك الليلة حالكة الظلام . والمطر ينهمر فيها بغزارة . والريح تهب من ناحية البحر عاصفة معولة ، وكان ثمة رجل يسعى في ظلمة الليل البهيم ، جادا تحت وابل المطر ، والريح تلعب بمعطفه الفضفاض ، وعيناه تتألقان بنور عجيب كأنهما تخترقان العتمة الداجية وتنظران من خلالها الى الفجر الذي يوشك ان ينشق من الظلام .

ويصل الرجل الى ميدان « سرکجي » فيتمهل في سيره قليلا ، ويتلفت يمينا وشمالا في حذر وتحفز واقدام ، ثم يدنو من

الشاطيء فيركب قارباً صغيراً كان هناك ، ويمسك بمجذافيه فيحركهما بساعدين قوين ، وينطلق ذلك القارب الرشيق القد المسنون الطرفين براكبه في عرض اليم ، مجابها الامواج الصاعدة الهابطة ، والرياح العاصفة المتناوحة ، والرجل لا يكل عن التجديف ، لا ترهبه ظلمة الليل وظلمة البحر وظلمة السماء ، حتى يبلغ حي «باش ليماني» على البوسفور ، فيقف القارب في مكان معين منه ، واذا برجل آخر يقبل اليه من جوف الظلام ، وينظر الرجلان احدهما الى الآخر ويتحدثان في صوت خفيض اشبه بالهمس ، فيعرف صاحب القارب في الرجل المقبل اليه حسين عوني باشا وزير الحربية ، ويعرف هذا في محدته مدحت باشا ابا الاحرار .

ويعود القارب بالرجلين الكبيرين ، مجابها مرة ثانية امواج البوسفور الغاضبة الهائجة ، ومدحت باشا يجذب بقوة مضاعفة وعزيمة اشد ، وكأنه ، وهو يضرب الموج بمجذافيه العريضين ، انما يضرب جبهة الاستبداد ويبدد امواج الظلام عن امته الطامحة الى الحرية والنور ، فاذا ما وصل الى الشاطيء ، نزل مدحت وتبعه عوني ، ثم تعانقا عناقا اخويا حارا ، وسار كل منهما في ناحية لتحقيق مهمته الجسيمة .

وكانت مهمة عوني باشا ان يذهب الى « طوله بغجة » لاعتقال السلطان في قصره بمساعدة معاونيه الذين ينتظرونه هناك ، ثم يذهب الى قصر جراغان لاحضار ولي العهد . اما مهمة مدحت باشا فكانت اشق واخطر ، اذ كان عليه ان يذهب الى قيادة الجيش لأقناع قادته بمساعدة الاحرار في تحقيق الانقلاب . وكان وهو يسري وحيدا في جوف الليل ، نحو ذلك الهدف العظيم الذي ربما ذهب بحياته ، يذكر وداعه الاخير منذ ساعات لزوجته واولاده ، ويتراءى له وجه ابنه وحيد الذي يشبهه كثيرا ، وتبدو له الدمعة التي تخاللت في عيني ممدوحة ابنته الكبرى وهي تودعه مع انها لم تكن لتعلم اي خطر يقدم عليه . ويتمتم

في ايمان عظيم : « لئن قضيت نحبي في هذه المغامرة ، فسي سبيلكم يا ابنائي اموت ، وفي سبيل الملايين من اخوتكم الذين يطمحون مثلكم الى حياة حرة عزيزة ! »

ويبحث الرجل خطاه وقد داخله عزم جديد ، وعيناه تومضان كأن بريقهما صوت يهتف : « اما الظفر واما الموت ! »

ويبلغ قيادة الجيش ، فيدخلها غير متردد ، ويقذف باقتراحه في وجه القائد العام بعد ان يستميله بحذقه وذكاؤه . فيقبل القائد هذا الاقتراح ، وهو ان يأمر الجيش بالتأهب في ساحة بايزيد والوقوف في شكل مربع انتظارا لمجيء وزير الحربية برفقة السلطان ، ولم يكن هذا القائد ليعلم اي سلطان سوف يجيء .

وما كاد افراد الجيش يصطفون كما طلب مدحت وامر القائد العام ، حتى قام فيهم ابو الاحرار خطيبا . وكانت سيول المطر قد توقفت ، وانجابت الغيوم المدلهمة ، ولاحت تباشير الفجر في السماء ، فأنشأ مدحت يحدثهم عن فجر آخر يبزغ نوره في حياة الدولة حين تنتقل من الحكم الاستبدادي الى ظل الدستور . ثم يثير حماسهم الوطنية بحملته على مظالم عبد العزيز . وما كاد ينتهي من خطابه الى ضرورة خلعه وتنصيب ولي العهد . حتى يقبل حسين عوني باشا برفقة الامير مراد ، فيهتف افراد الجيش بحياته وحياة الدستور .

ويجتمع العلماء والوزراء وقادة السراي في ساحة بايزيد ، فتقرأ الفتوى القاضية بخلع عبد العزيز ، ويبايع الامير مراد بعرش البلاد ، ثم ينتقل السلطان الجديد الى سراي طولمة بغجة بينما الناس يهني بعضهم بعضا مستبشرين بنجاة الدولة من برائن عبد العزيز .

سلطان ينتحر وآخر يجن

نشأ الأمير مراد متوقد الذهن ذكي الفؤاد ، وتلقى في حداثته قسطاً من المعرفة على أيدي الاساتذة الاتراك والفرنسيين ، فشغف بالثقافة شغفا عظيماً ، ولكنه ما لبث ان ادخل الى القفص قفصى فيه بضع سنين . ولما زار السلطان عبد العزيز فرنسا خشى ان يبقيه واخاه عبد الحميد في استنبول ، وهما وريثاه الشرعيان ، فاصطحبهما معه ، واتيح لهما ان يتنسما نسيم الحرية الى حين . ثم ما لبث مراد ان اعيد الى قفصه الذهبي ، وهو قصر جراغان الشهير ، وحرمت عليه المطالعة والدراسة . ولكنه احيط وهو شاب في ريعان الصبا ، بجيش من الجواري الفاتنات ، فكان يقضي اوقاته في ذهول متنقلا بين موائد الخمر ومخادع الغواني الحسان .

وفي ليلة الثلاثين من ايار سنة ١٨٧٦ ، قبيل انبثاق الفجر ، اوقظ الأمير مراد ، واخرج من قفصه ليصبح سلطان البلاد . وكان قد ابلغ ان تنصيبه على العرش سيتم في منتصف اليوم التالي ، فأذا بعوني باشا يحاصر القصر تحت جنح الليل ، ثم يفتح الابواب بجنده ، ويدخل مخدع الأمير المستسلم الى غمرة الاحلام ، فيأمره بارتداء ثيابه فوراً ، والسير الى ساحة بايزيد امام وزارة الحربية حيث ينتظره مدحت وشيخ الاسلام ،

ويخبره ان عمه عبد العزيز قد خلع وسجن في قصره . فلم يستطع الأمير ان يتفوه بكلمة واحدة ، ونهض فارتدى ثيابه ورافق عوني باشا الى حيث يريد حائراً ، مذهولاً ، اطوع له من بنائه . وهناك اجريت المراسيم اللازمة لتنصيبه على العرش ثم اطلقت المدافع طلقاتها مائة مرة ومرة ابتهاجاً بحكمه وتيمناً بعهد .

وقد تولت السلطان الجديد رهبة مما حدث ، واخافه رأى الجموع الحاشدة التي انزلت ارادتها سلفه عن العرش واحلته محله . فرجا النظر ان يبقوا الى جانبه ، فظل مدحت باشا وحسين عوني باشا ورشدي باشا وحسن افندي خيرالله يبيتون في السراي ثلاث ليال متواليات لاعادة الطمأنينة الى نفسه . اما السلطان المخلوع فان رجال الانقلاب لم يشاءوا اعتقاله ، فنقل الى «سراي طوبقبو» ، ثم اختار سراي «فرعية» فنقل اليها مع ثلاثمائة من نسائه وجواريه وأولاده . وكان يخدمه في سرايه القديمة بضعة آلاف من الخدم على اختلاف اختصاصهم . أبعدا عنه . وانتخب ثلاثة من خدم السلطان مراد لخدمته هم مصطفى آغا البهلوان ، والحاج محمد آغا ، ومصطفى آغا الجزائري ، ثم اختارت والدته السلطان اربعة من الخصيان السود وأرسلتهم مع هؤلاء الثلاثة بواسطة نوري باشا مشير المايين الى رئيس مخفر دائرة فرعية . فلما وصلوا الى المخفر توجه الخصيان الى دائرة الحرم وظل الباقون في المخفر الى ليلة الاحد لعدم توافر المكان اللازم لاقامتهم في القصر .

وأتاح الانقلاب لمدحت تأليف مجلس شورى ، تمهيدا لتحقيق مبادئه التي لا يكون للانقلاب أي معنى اذا لم توضع موضع التنفيذ وقد نظم هذا المجلس على نسق مجلس الشورى في فرنسا وجعله على ثلاثة اقسام : اداري وحقوقى وجزائي . وكان يرأسه وزير من وزراء الدولة يعاونه سكرتير وثلاثة عشر عضواً وستة عشر مستشاراً يمثلون جميع عناصر الامة . وقد انتخب مدحت

لرئاسة هذا المجلس فعكف مع زملائه على رسم المشاريع لوضع
انظمة الدولة ، وتطهير دوائر الاجراء والجبابة من المتلاعبين ،
وتأسيس المصارف الزراعية في مراكز الولايات لتحرير الفلاحين
من استعباد المرابين .

ولكن الغرض الاساسي من الانقلاب كان في رأي مدحت اعلان
الدستور . قال ابو الاحرار :

«وكانت هذه المسألة قد ارتسمت في فكري حين كنت واليا في بلغاريا ،
فوضعت قانونا موافقا لروح العصر ، وقد حان الان وقت العمل به . ولكن اعلانه كان
يقتضي موافقة اقراني على محتوياته ، فتباحثنا في مواد في الميثاق التي قضيناها
في السراي ، فقال حسين عوني باشا ان هذا القانون ينبغي درسه وتعديله
فيجب ان نهمل ذكره في الخط الهمايوني الذي سنشره ، فاكتمنا بتخفيض
مرتبات السراي السلطانية الى ٦٠ الف ليرة عثمانية ، وبالحاق مناجم فحم
اركلي وبقية المعادن والاراضي المسماة بالشفاك الهمايونية بنظارة المالية ،
وباجراء بعض مقدمات اصلاح . ولكن الاساس الذي يجب النظر اليه ومعالجته
هو اختلال الادارة ، ولا يتم البرء من هذا الداء الا بالشورى التي ينتظرها
الناس بفروغ صبر . وقد جلس السلطان على عرش اجداده وهو عازم على
تأسيس حكومة شورية ، فزاد ذلك في انتشار فكرة الشورى بين الاحرار . وقرنا
تشكيل مجلس ، بعد الانتهاء من حفلات الجلوس ، للبت فيما يجب اجراؤه
لاعلان الدستور .»

ولكن مفاجآت عدة لم تكن تهجس على ببال ، مالم يثبت أن
اعترضت طريق مدحت باشا الى الإصلاح الذي يتبغيه . فان
عبد العزيز بعد ان استقبل ارادة الامة بالسكون التام ، وارسل
الى ابن اخيه مراد كتابا يبارك له فيه بالسلطنة ، عاد في اليوم
السادس لخلعه ، فاستعظم الامر الذي حل به والمصير الذي
انتهى اليه . فآخذ مقصا وقطع شريان ذراعه فمات .

حدث ذلك يوم الاحد في ٥ ايار سنة ١٨٧٦ ، وتفصيل الامر
كما رواه المؤرخون انه سمع في صبيحة ذلك اليوم صراخ وعويل
يصدران عن قصر فرعية حيث يقيم عبد العزيز ، فخف رجال

المخفر الملحق بالقصر يسألونه عن الخبر ، فقبل لهم ان السلطان
قطع شريانا من ذراعه بمقص . وسمع حسين عوني باشا عويل
النساء من منزله وهو يتأهب للذهاب الى محل عمله ، فركب
الزورق الذي كان في انتظاره ، وذهب الى القصر بعد ان ارسل
الرسل الى بقية الوزراء ليوافوه الى هناك ، فاجتمع الجميع في
مخفر فرعية .

اما مدحت باشا فكان في بيته في استنبول ، فلم يعلم بالامر
الا حين ذهب الى الباب العالي حوالي الظهر لحضور مجلس
النظار ، اذ ابتدره به المستشار سعيد افندي ، فقام لساعته
قاصدا سراي فرعية ، فالتقاء احد الخدم في ميدان السراي
السلطانية وقال له ان السلطان مراد قد مرض مرضا شديدا
عند سماع خبر انتحار عمه ، فعرج مدحت على السراي لرؤية السلطان
مراد وبقي هناك بعض الوقت ، ثم توجه توا الى دائرة فرعية ،
فرأى هناك رهطا من الوزراء والامراء وقد انتهبوا من التحقيق
عن انتحار عبد العزيز ، واستدعوا تسعة عشر طبيبا من السراي
ومن السفارات الاجنبية ففحصوه وقرروا انه مات منتحرا .

وقد سأل مدحت رشدي باشا عن تفصيل الحادثة ، فأشار
الى مقص هناك ، وقال له : بهذا انتحر السلطان . ثم اشار الى
محضر التحقيق قائلا : اذا اردت تفصيل الامر فاقرأ هذا ، واذا
اردت ان تسأل عن شيء فاسأل فخري بك . وكان فخري بك
هذا احد ابناء الماين ومن ندماء السلطان ، خدمه ايام سلطنته
وفي شبيبته وأصر على البقاء معه بعد خلعه ، وقد وقف على
كيفية انتحاره هو وأحد الخصيان .

وبعد التحقيق وسؤال رجال المخفر والوقوف على التفاصيل
اللازمة ، لم يبق مجال للرؤية في صحة النبأ . فقد كان عبد
العزيز يقيم بين جواريه ونسائه واولاده ومعه والدته ، وشاهده
اكثرهم حين طلب المقص ، ومن المستبعد جدا ان تقع ثمة جناية
بفعل فاعل نهارا جهارا بين ذلك العدد العديد من النساء اللواتي

يرفعن اصواتهن بالصراخ والعيول لاقبل حادثة او بادرة ، ولم يسمع احد صوت واحدة منهن ، ولا قالت احداهن كلمة تدل على وقوع جريمة ما . بل لقد صرح بعضهن بانهن سمعن السلطان يردد مرارا ان من يريد الانتحار فليقطع احد شرابين ذراعيه فتلك اسهل طريقة للتخلص من الحياة . فلم يعد هناك مجال للتوسع في التحقيق ، وجزم الجميع بان السلطان المخلوع قد آثر الموت على الحياة فقطع شريانا من ذراعه اليسرى وحاول قطع غيره من الذراع اليمنى فلم يقدر على ذلك ولكنه أحدث بعض الجراح فيها ، فلما دخلت والدته عليه مع فخري بك وبعض النسوة ، لانها كانت قد قلقت عليه حين رأته يطلب مقصا ومراة كعادته ثم يغلق عليه باب حجرته فلا يسمع منها حركة ولا همس ، كان لا يزال في قيد الحياة يفتح عينيه تارة ويفمضهما اخرى . وبعد دقائق توفي بين ذراعي امه على مشهد من نساء القصر .

وكان السلطان مراد قد اعترته كما قلنا رهبة لمشهد الجموع الغفيرة التي احتشدت حول الدار يوم تنصيبه . وأثرت فيه المفاجأة التي نقلته من القفص الى العرش ، وظهرت عليه عوارض مرض عصبي كانت حياته المتهتكة قد اعدته له . فلما بلغه خبر انتحار عمه اشتد عليه المرض وبدأت عليه امارات الجنون . بيد ان رجال الحكومة ارادوا كتمان الامر عن الجمهور ، فلم يعلم به الاطباء واعضاء البيت المالك . ولكن مضت خمسة وعشرون يوما ولم تخف وطأة المرض بل اشتدت . وبينما كان السلطان يتنزه في بستان القصر ، رمى بنفسه في الحوض بشيابه ، مما ادى الى اقتضاح امره وانتشار خبر جنونه في الاستانة .

وبينما كان رجال الانقلاب منهمكين في معالجة الامور الاولى التي تلازم فترة الانتقال من عهد الى عهد ، اشتدت الاضطرابات في البلقان ، ونشبت الثورة في جزيرة كريت . فكانوا يجتمعون كل يوم لدرس المسائل المختلفة التي تحيط بهم ، ووضع الخطط

السريعة لاقرار الامن في البلاد . وانهم لفي غمرة تلك الاحداث المتعاقبة . اذا بمفاجأة اخرى تفاجىء اولئك الاحرار وتضاعف العقبات التي تعترض طريقهم الى الاصلاح . ذلك انهم كانوا مجتمعين ذات مساء في دار مدحت باشا لتداول الرأي في بعض الشؤون ، فدخل عليهم أحد ضباط الجيش ، وفي يده مسدس صوبه الى حسين عوني باشا ورماه برصاصتين في بطنه فأرداه قتيلا .

ولم يكن مع المجتمعين سلاح يذودون به عن انفسهم ، فهرب اكثرهم الى الغرفة المجاورة حاسبين ان ثمة مؤامرة مدبرة لاغتيالهم وان المتآمرين قد أحاطوا بالدار . ولم يبق في القاعة سوى راشد باشا ناظر الخارجية واحمد باشا القيصري ناظر البحرية الذي بقي ثابت الجنان وحاول القبض على الجاني ، فأطلق عليه هذا رصاصتين اصابته احدهما في ذراعه والاخرى في اذنه . ثم تبعه اذ غادر القاعة يريد قتله فاعترضه احمد آغا خادم مدحت باشا فرماه الجاني برصاصة في رأسه قضت على حياته .

وسمع خدام النظار وياورانهم الطلقات النارية ، فهرعوا الى مكان الاجتماع ، فاذا بالقاتل يقف على اعلى السلم فيصوب اليهم احد المسدسات الخمسة التي كان يحملها ، ويطلق عليهم النار فيصيب خمسة منهم ، ويهدد الباقين بالقتل ان حدثتهم انفسهم بالدنو منه فلا يجرؤ واحد على مخالفته

ولما أمن القاتل جانب هؤلاء . بعد ان القى الذعر في قلوبهم عاد الى الحجرة فرأى راشد باشا ينهض من الارض وكان قد اغمي عليه ، فبادره برصاصة اصابته رأسه واجهز عليه بخنجر استله من حزامه . ثم جن جنونه فأخذ كرسيا ورمى به الشرا المعلقة في السقف فوقعت منها الشموع الكثيرة ، فالتقط احداها وحاول ان يضرم النار في الغرفة مبتدئا باحراق الستائر . ولكنه ما كاد يشرع في ذلك حتى وصلت فرقة من الجند فقبضوا عليه

بعد ان جرح عدة أشخاص منهم وقتل شكري بك احد ياوران
الصدارة بآخر رصاصة كانت معه .

وكان القاتل يدعى حسن الشركسي وهو شقيق المحظية لثالثة
في حريم عبد العزيز ومن الموالين للسلطان المخلوع ، وقد اثار
انصار الاستبداد نقمته على رجال العهد الجديد فدفعوه الى
ارتكاب جريمته ، فبلغ عدد ضحاياه خمسة اشخاص والجرحى
الذين اصابهم عشرة . وكان بين القتلى رجلان كبيران احدهما
حسين عوني الذي عرف بمواهبه العسكرية ، وثانيها راشد
باشا الذي اشتهر باطلاعه الواسع على غوامض السياسة
الخارجية ، ففقدت الامة بهما عظيمين من عظمائها في اشد
الافاق حاجة اليهما .

وبعد ايام من مقتل هذين الرجلين الكبيرين اللذين انهد بهما
ركنان عظيمان من اركان الدولة ، اعلنت صربيا الحرب على
الدولة العثمانية ، وابتدأ جنود الجبل الاسود بمناوشتها في
جهات الهرسك واشقودرة ، واشتعلت نار الثورة في البلغار .
وهكذا انقضت المشاكل على رجال الحكومة وعلى مدحت باشا
بنوع خاص ، لانه كان الزعيم المدرب الوحيد الذي يحسن ادارة
دفة الامور وسط تلك الامواج السياسية الهائجة . فكان
يؤدي وظيفته في الباب العالي نهارا ، ويرى الشؤون الحربية
بالاشتراك مع رشدي باشا ليلا ، وكثيرا ما كانا يتفقدان
الثكنات ويجتمعان بقيادة الجيش الى ساعة متأخرة من الليل .

يقول مدحت باشا : « وقد ظهرت آثار حب الوطن في
المسلمين . ولما سمع المسيحيون ان الحكومة ستصدر قانونا
يوجب المساواة بين العناصر المختلفة ، بدت عليهم علائم حب
الوطن ... وكان ايغناطييف سفير القيصر يشغل بايجاد
القتل ، فتارة يثير العصابات في الروملي ، وطورا يسعى في
افتراء الاكاذيب بواسطة الجرائد المأجورة . ونشر الكونت

اندراسي ناظر خارجية النمسا مذكرات في اوربا ذكر فيها
مسيحيي البوسنة والهرسك وقال ان الهلال والصليب لا يجتمعان
في راية واحدة . فأردت ان اكذب روايته ، وشكلت فرقة
عسكرية من متطوعي المسيحيين . وامرت ان يرسم على رايتها
الصليب والنجم والهلال ، ثم ارسلناها الى الجبهة فلم يتأخر
افرادها عن المسلمين في حروبهم ، واطهروا مهارة فائقة برهنوا
بها على صدق وطنيتهم . »

كانت الحكومة الجديدة قد ذكرت في خطبة العرش ، انها
ستحل الشورى محل الاستبداد ، وان مواطني الدولة سيتساوون
في ظل الحكم الدستوري . ولكن السلطان اصيب بالجنون ، فلم
تتمكن من اعلان الدستور ، ونقل السيادة الى الشعب . وكان
مدحت باشا يعلم ان الدستور يمهّد الطريق للخلاص من كثير من
المشاكل التي تعانيها الدولة . فدعا الى اجتماع في الباب العالي
للبحث فيما يجب عمله بهذا الصدد ، حضره الوزراء وعدد من العلماء ،
وقرأ عليهم صورة القانون الاساسي (الدستور) الذي وضعه ،
فقرر ادخال بعض التعديل على مواده ، واناطوا ذلك بلجنة
منهم وجعلوه رئيسا عليها .

ولكن ابا الاحرار ورفاقه كانوا قد يئسوا من شفاء السلطان
بعد ان عالجه امهر الاطباء الاوروبيين ، وقد مضى على جلوسه
شهران ولم تقدم له اوراق اعتماد السفراء الاجانب ، ولم يتقلد
سيف بني عثمان كما تقضي التقاليد ، ولم ينتفع منه باعلان
الدستور ، بحيث اضحى عبئا ثقيلا على عهد الاصلاح وغلا
شديدا ليد مدحت .

وكان ابو الاحرار يجتمع خلال ذلك بعبد الحميد سرا ، مذ
بدا مرض السلطان ، لمعرفة شروطه لاعتلاء العرش مكان اخيه ،
فاستقبله عبد الحميد بوجه باش لامثيل له في النفاق والتلون ،
وخدعه ببراعة فائقة في اخفاء نياته الحقيقية ، وتظاهر بالغيرة
على المبادئ الدستورية اكثر من الاحرار الدستوريين انفسهم ،

وصرح له بأنه يرغب في وضع دستور يخول الشعب سلطة أوسع من السلطة التي نص عليها الدستور المعروض عليه ، وزاد على ذلك أنه مستعد للتنازل عن العرش متى استعاد أخوه قواه العقلية ، وقيل أنه أعطى مدحت باشا صكا خطيا تضمن جميع هذه العهود .

فلما استوتق مدحت باشا من أن عبد الحميد سيعلم دستوره وينفذ خطته ولا يعارض في تحقيق مبادئه ، قرر باتفاق مع أعضاء الوزارة خلع السلطان مراد . واستناد الملك إلى ولي عهده عبد الحميد . وعلى ذلك عهد الصدر الأعظم رشدي باشا إلى ستة من أشهر أطباء العاصمة منهم أربعة من أطباء السفارات الأجنبية بفحص السلطان من جديد ، ففعلوا ووضعوا تقريراً طبيياً قالوا فيه إن اتجاهه نحو الشفاء في وقت قصير أمر مستحيل . كما استصدر رشدي باشا فتوى الخلع بتوقيع شيخ الإسلام حسن خير الله وقد جاء فيها :

«إذا جن امام المسلمين جنونا مطبقا ، ففات المقصود من الامامة ، فهل يصح حل الامام من عهده ؟»

«الجواب : يصح ، والله اعلم»

ثم دعا الوزراء والعلماء والامراء إلى اجتماع يعقد يوم الخميس في ٣٠ آب سنة ١٨٧٦ في الباب العالي للمذاكرة في امر خطير . وقد اراد من تعيين الباب العالي مقرا للاجتماع ، اخفاء الغاية الحقيقية منه عن المدعويين اليه ، لان اجتماعات الخلع وغيرها من المسائل الهامة كانت تعقد في قصر طوبقبو ، فلما توافدوا إلى الباب العالي في الوقت المعين ، قيل لهم ان الاجتماع سيعقد في طوبقبو فانطلقوا اليه . وحين تكامل عقد المدعويين وقف رشدي باشا خطيباً بينهم فحدثهم عن مرض السلطان مراد ثم تقدم أمين الفتوى فتلا نص الفتوى القاضية بوجوب خلعه عملاً بأحكام الشريعة الغراء .

وحينئذ سار وفد من الوزراء والمفكرين الاحرار مؤلف من مدحت باشا وناحق كمال و خليل باشا وشريف باشا إلى البهو المجاور لقاعة الاستقبال حيث كان عبد الحميد وأتوا به ، وكان مضطرباً صاحب الوجه ، فوقف إلى جانب العرش يستمع إلى صك البيعة الذي تلاه شيخ الإسلام ، ثم صعد إلى العرش ، وتقدم الحاضرون نحوه فبايعوه ، وكلهم أمل بأن عهده سيكون عهد الحرية والدستور .

اعلان الدستور

كان الملك في قديم الزمان يتمتع بسلطة لا تحدّها حدود ،
فيأمر بما يريد ويصنع ما يهوى ، وينقض ويثبت ما يشاء من
الاحكام . ثم تبدل هذا الشكل الاستبدادي من اشكال الحكم في
اكثر البلدان ، الى الشكل الديموقراطي الذي يقرر ان الامة
وحدها هي مصدر السلطات ، انها صاحبة الحق في حكم نفسها
حسب الانظمة التي تلائمها والتي يضعها ممثلوها المنتخبون
من قبلها في دستور يعين حقوق المواطنين وواجباتهم ، ويحدد
صلاحيات الاحكام .

ويرافق الحكم الاستبدادي عادة النظام الاقطاعي ، بينما
تبرز الحاجة الى الحكم الديموقراطي مع نشر البرجوازية لحاجة
رجال الحرف واصحاب الصناعات والمهن الحرة ، الى استتباب
الامن وانتشار الحرية للذين لا تنمو بدونهما صناعة ولا تزدهر
تجارة ، فتندفع هذه الطبقة في ابان صعودها ، الى النضال في
سبيل القيم الانسانية الرفيعة كالعدل والاخاء والمساواة كي
ينتزع افرادها الناشئون من غمار الشعب المركز الذي يستحقونه
بجدتهم ودأبهم من اصحاب النفوذ الاقطاعي والجاه الموروث .

وليس من شأننا هنا البحث في المدى الذي يستطيع الانتفاع
فيه من هذه القيم وهل تتمتع بها في النتيجة فئة من الناس ام

الناس اجمعون ، والنظر فيما تؤول اليه لدى هذه الطبقة نفسها
بعد ان تسيطر وتسود . وانما الذي يهمنا التنبؤ به ان الانقلاب
الذي تدعو اليه في المجتمع ، والدستور الذي يجسد مبادئها ،
قل ان يتحققا دون نضال ثوري عنيف قد يطول أو يقصر بحسب
الحاجة اليهما وتطور الظروف المؤاتية لهما .

ونحن اذا رجعنا الى تاريخ النظام الدستوري في البلاد
الاوروبية منذ ايام كرومويل في انكلترا ، الى ايام الثورة الفرنسية
الى عهدنا هذا ، رأينا ان كل خطوة من خطوات الاصلاح قد
اقتضت القائلين به نضالا عنيفا استغرق كثيرا من الجهود
وسالت فيه كثير من الدماء ، فلکم تنطوي تحت كلمة الدستور
من حروب اهلية وثورات دامية ، وكم ينبض تحت حروفها من
قلوب الاحرار الذين جاهدوا في سبيلها وبذلوا دمهم من اجلها
في بطولة وسخاء . . .

ومن هنا تبدو قيمة الدور الكبير الذي مثله مدحت باشا في
تركيا ، وليس حوله الا اقلية ضئيلة من الاحرار ، وجماهير
تؤيده ولكنها لاتعرف السبيل الى نصرته لانها لم تع وعيا كاملا
ولم تنظم تنظيما دقيقا ، فضلا عن ان الروف الصناعية المؤاتية
لقلب الحكم الاقطاعي بانظمتها الاجتماعية وقيمة الفكرية لم تكن
قد توافرت بعد ، بينما وقفت في وجهه القوى الرجعية التي
رسخت دعائمها في البلاد وقبضت على ازمة الحكم بيد حديدية
فليس من المعقول ان تتخلى عنه باختيارها .

ومن ثم لا نعجب اذا علمنا ان عبد الحميد الذي وعد مدحت
باشا باعلان دستوره وتحقيق مبادئه ، كان يضمّر غير ما يظهر ،
منتظرا اللحظة التي يستوي فيها على العرش ، ليتحرر من
نفوذ ابي الاحرار ومن خطته الاصلاحية ، ويتصرف بالملك
والرعية كما يشاء هواه . ولم يكن ذلك بالامر اليسير ، ولا
المفاجأة به ممكنة . ولهذا فقد ظل في الايام الاولى من حكمه
يتودد اليه ، ويحتفي به ، ويحيطه بضروب العطف والرعاية .

الا انه طلق في الوقت نفسه يستميل رجال الدين بالتقرب اليهم والانعام عليهم ، ويعمل على اكتساب محبة الشعب بالطرق التي تؤثر فيه . وقد اوعز الى عماله فنشروا في صحف الاستانة يوم جلوسه « ان وارث الاستانة الشرعي الامير عبد الحميد افندي قد امتنع عن الاكل منذ يومين ، واعتزل في دائرة الخرقفة الشريفة ، وانهمك في استمداد العون من روحانية صاحب الرسالة ، وهو يذرف الدموع بغزارة ، لكي يتوفق الى اسعاد الامة الاسلامية وقيادتها الى ميناء السلام » .

وقد كان هم عبد الحميد الاوحد ان يكسب الوقت فلا يطالبه الاحرار بتحقيق وعوده ، الا وقد استعد لمجابهة الموقف بما ينبغي له من قوة . فأخذ يلهي الشعب بمجالي الزينات التي امر باقامتها احتفاء بجلوسه ثلاثة ايام متوالية في طول البلاد وبها وبحرا . ولما انقضى اليوم الثالث رزق مولودة فأمر باستمرار الزينات والافراح احتفاء بقدمها . واتفق ان اليوم الخامس كان يوم ميلاده فاحتفل به ايضا . وسارع في اليوم السادس الى اجراء حفلة تقليد السيف بروعة عظيمة وابهة فائقة . وهكذا انهمك الشعب في الاعياد المتواصلة ، بينما السلطان الجديد لا يدع دقيقة واحدة تفوته دون ان يعمل في سبيل توطيد عرشه وتوسيع نفوذه . فقد زار ثكنات الجنود في الاستانة واحدة بعد اخرى ، والقى على افراد الجيش الخطاب الرنانة مشيدا ببطولتهم وولائهم للعرش ، مكيلا لهم الوعود السخية ، واوعز الى عماله بأن ينشروا في امكنة بارزة من صحف العاصمة والولايات . انباء هذه الزيارات وما لاقاه السلطان فيها من مظاهر الحفاوة والاجلال .

ثم انشأ يعمل على انتزاع السلطة من ايدي الوزراء وحصرها في شخصه . فاستدعاهم اليه واختلى بهم كل واحد بمفرده مستوضحا اياه عن كل كبيرة وصغيرة من شؤون وزارته . ولم يقف عند العمل السلبي بل قام بعمل ايجابي خطير ، اذ

عين سعيد باشا الصغير رئيسا لكتاب المابين وعين سعيد باشا الملقب بالانكليزي مشيرا للمابين ، فخالف بذلك اول اليهود التي قطعها لمدحت باشا ، لان ابا الاحرار كان قد اشترط عليه قبل السعي لتنصيبه على العرش ان يعين ضياء بك او نامق كمال بك الاديبين المشهورين رئيسا لكتاب المابين ، اذ كان لهذا المنصب اهمية كبرى لا تقل عن اهمية الصدارة العظمى وقد تفوقها ، فرأى مدحت ان اسناده الى احد اقطاب الاحرار يضمن حياة الدستور ، واذا بالسلطان يعهد به وبمشيرية المابين الى رجلين من الداء الاحرار ، ثم يعين رديف باشا قائدا للجيش والداماد (صهر السلطان) محمود جلال الدين باشا وزيرا للحربية وجودت باشا وزيرا للعدلية ، فتتألف من هؤلاء جميعا حاشية يسكن اليها عبد الحميد ويعتمد عليها ويطلق يديها في شؤون الدولة .

وقد اسر مدحت هذه البادرة العدائية في نفسه ، ولبت ينتظر ما تتمخض عنه الايام ، اذ كان همه الاساسي اعلان الدستور ، والى هذا الهدف العظيم كان يوجه انتباهه ومساعيه كلها ، وهو على استعداد لان يضحي بكل شيء في سبيل الوصول اليه . وادرك عبد الحميد انه اثار استياء الاحرار وحذرهم ، فأراد ان يزيل ذلك الاثر الذي تركه في نفوسهم ، فكلف مدحت باشا ان يضع الخط الهيموني (خطاب العرش) وهو المرسوم او المنشور الذي جرت العادة ان يذيعه كل سلطان جديد لدى ارتقائه الى العرش مبينا فيه الاسس التي ستقوم عليه سياسة البلاد في عهده والمشاريع الاصلاحية التي ينوي القيام بها . فارتاح ابو الاحرار لهذه المهمة ، وبادر الى وضع مرسوم لم تعرف الدولة مثيلا له من قبل ، وعرضه على جلالة السلطان ، فما كاد يطالعه حتى تغيرت ملامحه ووعد بتدقيقه واعادة النظر فيه . وما لبث ان حذف منه المواد التالية :

١ - تسمية الصدر الاعظم من الآن فصاعدا رئيس الوزراء

الا انه طفق في الوقت نفسه يستميل رجال الدين بالتقرب اليهم والانعام عليهم ، ويعمل على اكتساب محبة الشعب بالطرق التي تؤثر فيه . وقد اوعز الى عماله فنشروا في صحف الاستانة يوم جلوسه « ان وارث الاستانة الشرعي الامير عبد الحميد افندي قد امتنع عن الاكل منذ يومين ، واعتزل في دائرة الخرقعة الشريفة ، وانهمك في استمداد العون من روحانية صاحب الرسالة » وهو يذرف الدموع بغزارة ، لكي يتوفى الى اسعاد الامة الاسلامية وقيادتها الى ميناء السلام .

وقد كان هم عبد الحميد الاوحد ان يكسب الوقت فلا يطالبه الاحرار بتحقيق وعوده ، الا وقد استعد لمجابهة الموقف بما ينبغي له من قوة . فأخذ يلهي الشعب بمجالي الزينات التي امر بأقامتها احتفاءً بجلوسه ثلاثة ايام متوالية في طول البلاد برا وبحرا . ولما انقضى اليوم الثالث رزق مولودة فأمر باستمرار الزينات والافراح احتفاءً بقدومها . واتفق ان اليوم الخامس كان يوم ميلاده فاحتفل به ايضا . وسارع في اليوم السادس الى اجراء حفلة تقليد السيف بروعة عظيمة وابهة فائقة . وهكذا انهمك الشعب في الاعياد المتواصلة ، بينما السلطان الجديد لا يدع دقيقة واحدة تفوته دون ان يعمل في سبيل توطيد عرشه وتوسيع نفوذه . فقد زار ثكنات الجنود في الاستانة واحدة بعد اخرى . والقى على افراد الجيش الخطاب الرنانة مشيدا ببطولتهم وولائهم للعرش ، مكيلا لهم الوعود السخية ، واوعز الى عماله بأن ينشروا في امكنة بارزة من صحف العاصمة والولايات ، انباء هذه الزيارات وما لاقاه السلطان فيها من مظاهر الحفاوة والاجلال .

ثم انشأ يعمل على انتزاع السلطة من ايدي الوزراء وحصرها في شخصه . فاستدعاهم اليه واختلى بهم كل واحد بمفرده مستوضحا اياه عن كل كبيرة وصغيرة من شؤون وزارته . ولم يقف عند العمل السلبي بل قام بعمل ايجابي خطير ، اذ

عين سعيد باشا الصغير رئيسا لكتاب المابين وعين سعيد باشا الملقب بالانكليزي مشيرا للمابين ، فخالف بذلك اول العهد التي قطعها لمدحت باشا ، لان ابا الاحرار كان قد اشترط عليه قبل السعي لتنصيبه على العرش ان يعين ضياء بك او نامق كمال بك الادبيين المشهورين رئيسا لكتاب المابين . اذ كان لهذا المنصب اهمية كبرى لا تقل عن اهمية الصدارة العظمى وقد تفوقها . فرأى مدحت ان اسناده الى احد اقطاب الاحرار يضمن حياة الدستور . واذا بالسلطان يعهد به وبمشيرية المابين الى رجلين من الداء الاحرار ، ثم عين رديف باشا قائدا للجيش والداماد (صهر السلطان) محمود جلال الدين باشا وزيرا للحربية وجودت باشا وزيرا للعدلية ، فتتألف من هؤلاء جميعا حاشية يسكن اليها عبد الحميد ويعتمد عليها ويطلق يديها في شؤون الدولة .

وقد اسر مدحت هذه البادرة العدائية في نفسه ، ولبت ينتظر ما تتمخض عنه الايام ، اذ كان همه الاساسي اعلان الدستور ، والى هذا الهدف العظيم كان يوجه انتباهه ومساغيه كلها ، وهو على استعداد لان يضحي بكل شيء في سبيل الوصول اليه . وادرك عبد الحميد انه اثار استياء الاحرار وحذرهم ، فأراد ان يزيل ذلك الاثر الذي تركه في نفوسهم ، فكلف مدحت باشا ان يضع الخط الهميوني (خطاب العرش) وهو المرسوم او المنشور الذي جرت العادة ان يذيعه كل سلطان جديد لدى ارتقائه الى العرش مبينا فيه الاسس التي ستقوم عليه سياسة البلاد في عهده والمشاريع الاصلاحية التي ينوي القيام بها . فارتاح ابو الاحرار لهذه المهمة . وبادر الى وضع مرسوم لم تعرف الدولة مثيلا له من قبل ، وعرضه على جلالة السلطان ، فما كاد يطالعه حتى تغيرت ملامحه ووعد بتدقيقه واعادة النظر فيه ، وما لبث ان حذف منه المواد التالية :

١ - تسمية الصدر الاعظم من الآن فصاعدا رئيس الوزراء

٢ - قبول النظام الدستوري واعلانه في البلاد ٣ - تخفيض نفقات القصر الى مقدار لا يتجاوز المبالغ الضرورية واتقاص رواتب افراد الاسرة السلطانية ٤٠ - التبرع من خزينة السلطان الى خزينة الدولة بمبلغ قدره ٥٠٠٠ (وقد ترك مدحت تعيين هذا المبلغ الى السلطان) ٥ - تحديد نفقات القصر وجعلها في الشهر ٥٠٠ (ترك امر تعيين هذا المبلغ الى السلطان) ٦ - تأليف لجنة من الوزراء وعلماء الحقوق وخبراء القانون لوضع قانون يضمن للبلاد الحياة الدستورية ٧٠ - تأسيس مدارس عامة يتلقى فيها ابناء البلاد على اختلاف مذاهبهم قواعد التربية الصحيحة ٨ - الغاء الاتجار بالرقيق وعتق عبيد القصر وجواريه .

ثم عهد السلطان بالمرسوم الى جودت باشا فأعاد وضعه بصيغ غامضة تلائمه واذاعه . وكان في حذفه تلك المواد الرئيسية منه دليل صريح على تخوفه من استقلال الصدارة عنه . ومن اعلان النظام الدستوري ، ومن نشر المعرفة في البلاد وتحريرها ودفعها نحو الرقي . فنظم الاحرار حملة واسعة في الصحافة والمجالس العامة في سبيل الحكم النيابي ، وتفسير معناه ، وبيان الفوائد التي تجنيها البلاد في ظله . وكانت بعض الصحف مثل « وقت » و « بصيرت » و « حقيقة » تعتمد الى تبسيط هذا الموضوع لتقربه من اذهان الناس . ولعل خير نموذج على مقالات الصحف يومذاك ، المقال التالي الذي نشرته جريدة « وقت » في عددها الصادر في ١٥ تشرين الاول سنة ١٨٧٦ على طريقة السؤال والجواب . وهو يبين اسلوب التفكير السائد في ذلك العهد ، والمشاكل التي كانت تشغل الرأي العام :

« س : ما هو مجلس النواب ؟

ج : هو مجلس مؤلف من نواب ينتخبهم الشعب ، وظيفته مراقبة حسن

سير القوانين والموافقة على الانظمة التي تتطلبها احتياجات الدولة والعمل على تسير الشؤون المالية على محورها القانوني بطريقة اصولية ومنع جميع انواع المساوي .

س : هل يوافق تأسيس هذا المجلس احكام الشريعة السمحة واصول الادارة القديمة ؟

ج : نعم يوافق ، فالعقل والدين يهكمان للانسان ان يحاسب رفيقه في المبلغ الذي يعطيه اياه بعد ان يدلّه على طريقة انفاقه ، مراقبا في الوقت ذاته اعمال الشخص المنتدب لسن الانظمة والقوانين التي من شأنها ان تنظم له ادارته فيصون بذلك القوانين المقدسة من عبث العابثين ، والشعب اولى بممارسة هذا الحق الذي يملكه الفرد . واما من حيث مطابقة المجلس قواعد الادارة القديمة فان علماء الدين في قديم الزمان كانوا هم الذين يقومون بهذه الوظيفة بصفتهم ائمة الشعب ، وستنتقل الان هذه الوظيفة الى نواب منتخبين من الشعب . وبهذا لا نكون قد خالفنا اصول الادارة القديمة .

س : ولماذا لا يقوم علماء الدين بهذه الوظيفة كما كانوا قبلا ؟

ج : ان الغاية من تأسيس مجلس النواب هي اكمال اصول القديمة وتجديدها ، لان علماء الدين في الاسلام لا يمتازون عن العامة كما هو الحال عند المسيحيين ، فالاسلام قد سوى بين الجميع . وعلى هذا فاستناد الوظيفة المذكورة الى نواب الشعب اجدر واولى من حصرها في فئة العلماء كما يدلنا على ذلك العقل والنقل .

س : هل يدخل المجلس نواب عن مواطنينا المسيحيين ؟

ج : نعم من دون شك .

س : بماذا نجيب والحالة هذه على اعتراضات البعض في هذا الشأن ؟

ج : لا محل للاعتراض في هذا الشأن بتاتا ، فما دام المسيحيون مساوين في الحقوق كما نصت بذلك احكام الشريعة الفراء . فمن حقهم ان يشاركوا المسلمين في طلب حساب المبالغ التي يدفعونها ، وفي مراقبة القوانين والانظمة . وهكذا بدأ الفريقان يتحفران للوثوب . وان كان عبد الحميد قد ظل يتجنب جهده وقوع الاصطدام بين هذين الفريقين الكبيرين ، ويحرص على بقاء العلاقات الودية بينه وبين خصمه

الذي يبغضه ويخشاه ، لانه كان يدرك ان الدولة في حاجة الى حنكته ومهارته وقوة عزمه لانقاذها من الاخطار المحدقة بها ، وان حاجتها اليه في ذلك الوقت بعينه لمهي اقوى من اي وقت اخر ، لان تلك الاخطار توشك ان تنقض على الامبراطورية العثمانية فتزلزل اركانها . وكذلك تجاهل مدحت باشا موقف السلطان العدائي ، فقابلته وسلمه مشروع الدستور الذي وضعه ليبيدي رأيه فيه ، فاستعظم عبد الحميد الحقوق التي يمنحها للامة ، الا انه لم يستطع الجهر برفضه اياه ، فكتب الى مدحت كتابا يناشده فيه الاناة والروية ، قال فيه :

« لقد اطلعنا على مشروع الدستور الذي رفعتموه بطريقة غير رسمية ، فراينا ان احكامه الشاملة قد حوت امورا لا تتفق مع قواعد البلاد واستعدادها . ولما كنا نرمي قبل كل شيء الى ايجاد ادارة صحيحة تكفل للبلاد المستقبل الحسن فاننا نتلقى بمزيد التقدير والاستحسان جميع المساعي التي تبذل في هذا الشأن . وغاية ما نرجوه من النظم الجديدة المنوي اعلانها ، التوفيق بين حاجات الرعية وحقوق الحكومة ، ولهذا اطلب اليكم ان تبينوا للصدر الاعظم ، بعد ان تبلغوه سلامي وتطلعوه على كتابي ، رغبتني في طرح مشروع الدستور على بساط البحث والذاكرة في مجلس وزرائنا الخاص . لكي يجري تعديله على اساس القاعدة المذكورة . ولي وثيق الامل بان غيرتكم الاسلامية ستحملكم على اظهار اثار رويتكم ، ضمن نطاق مقاصدنا . وانتظر ان تبقوا هذا الامر مكتوما بينكم وبين الصدر الاعظم .

على ان الجو لم يلبث ان اضطرب اضطرابا عنيفا ، فان الدول الكبرى التي كانت تتنازع لحاف « الرجل المريض » وهو اللقب الذي اطلق على الدولة العثمانية يومذاك ، قد اتفقت على عقد مؤتمر في الاستانة لمعالجة المشاكل القائمة في البلقان ، مبررة ذلك برغبتها في حماية الاقليات المسيحية والعناصر المضطهدة . ولم يكن هناك من يستطيع اخراج الدولة من ذلك الموقف العصيب الا مدحت باشا . فان دستوره المقترن لدى الرأي العام في الولايات العثمانية الشائنة وفي اوربا نفسها ،

بالمباديء التي تنشدها تلك الولايات ينزع من الدول الاوربية اكثر الحجج التي تتذرع بها للتدخل في شؤون الدولة العثمانية واقتطاع الولايات التابعة لها .

أجمع قادة الرأي في استنبول على ان مدحت باشا هو رجل الساعة الذي لا يستطيع انقاذ البلاد احد غيره . وادرك عبد الحميد نفسه تلك الحقيقة المرة بالنسبة اليه . وتردد كثيرا في ان يعهد الى خصمه بتلك المهمة العظيمة ، ثم وجد نفسه مضطرا الى ذلك اضطرارا لا ندحة له عنه ، تدفعه اليه الظروف القاهرة ، ويحثه عليه خصوم مدحت انفسهم . فاستدعاه الى البلاط واخبره بعزمه على الاخذ بمبادئه ودعاه لاعلان الدستور .

ولم يجهل مدحت باشا السبب الذي من اجله انقلب عبد الحميد واشياعه دستوريين ، فهو يعرف ان الاصلاح لم يكن غاية لديهم لما يكون له من اثر كبير في توجيه البلاد نحو التقدم والرفق والحريية ، بل هو وسيلة مؤقتة يلجأون اليها ليكسبوا عطف بعض الدول الاوربية ويدحضوا ذرائع البعض الاخر لانتزاع الولايات العثمانية . وقد رضي ابو الاحرار بان يكون الة في يدهم لتنفيذ اغراضه هذه ، معتقدا بانه متى آتم تنفيذها استطاعت مبادئه ان تفرض ذاتها فرضا واستطاع ان يرغم السلطان على الاحتفاظ بالدستور .

ومن ثم تألفت بامر السلطان وتحت رئاسة مدحت باشا لجنة تأسيسية قوامها الصدر الاعظم والوزراء والعلماء وقادة الرأي ونفر من كبار القواد ، واجتمعت هذه اللجنة في ٢ ايلول سنة ١٨٧٦ فقررت تأليف مجلس نواب ومجلس اعيان ، واخذت تدرس مواد الدستور المستوحى باكثره من الدستور البلجيكي ، ثم ما لبث عبد الحميد ان اقال رشدي باشا من الصدارة العظمى واستندها الى مدحت في ١٩ تشرين الاول سنة ١٨٧٦ .

وقد قوبل تعيين مدحت باشا للصدارة العظمى بعد تلك

الضجة الكبرى التي قامت حول الدستور والنضال الذي نشب في سبيله ، بارتياح وغبطة عظيمين . وجاء في كتاب « عصر السلطان عبد الحميد واثره في الاقطار العربية » ان هذا النبأ « هز البلاد من اقصاها الى اقصاها » ولم ينفرد الشعب العثماني وحده بالرغبة في مجيء هذا الزعيم الى دست الحكم في هذه الفترة الطافحة بالمخاطر ، فان « انظار العالم الاسلامي باجمعه كانت متجهة اليه تتوقع انقاذ السلطنة والخلافة من الخطر المحدق بها على يديه ، وهو الزعيم العثماني الوحيد الذي كان يتمتع في ذلك الوقت بثقة العالم الاسلامي وعطف العالم الاوربي معا . ولنا نغالي اذا قلنا ايضا ان المسلمين المنبئين في مختلف الاقطار كانوا متعلقين بمدحت باشا كثر من تعلق العثمانيين به . ونحن اذا انعمنا النظر في اسباب هذا التعلق الشديد لا نجد فيه شيئا من الغرابة ، لان المسلمين غير العثمانيين كانوا بعيدين عن العوامل والمؤثرات التي حملت فريقا من العثمانيين على تأليف احزاب في الاستانة وبقية الولايات غايتها مقاومة الاحرار الدستوريين ، سعيًا وراء مقاصدهم الذاتية . فقد كانت هذه الاحزاب تحارب مدحت باشا والدستور الذي كان يعمل على وضعه لاصلاح شؤون الدولة ، لمجرد الاحتفاظ بمراكزها في الحكومة وتأمين منافعها الشخصية ، بينما المسلمون في الخارج لم يكن لهم غاية من هذا القبيل ، فالطبقة المفكرة منهم كانت تحبذ مبادئ الاحرار بروح حيادية بريئة لمجرد لمسها اثار الاخلاص والتفاني التي كانت تتجلى في اعمال مدحت باشا وانصاره ، مثالة للحوادث الجارية في مركز الخلافة . ومما زاد في تعلقها هذا اتصالها بالشعوب المعادية للامة واطلاعها على حقيقة نياتها ومطالعتها الانباء والاراء الصحيحة التي كانت تنشرها صحف الدول بحرية لم تكن صحف الاستانة تملكها »

على ان المصاعب ما لبثت ان اعترضت سبيل مدحت باشا من جديد ، فالسلطان لا يزال يتردد في الاقدام على الامر الخطير

الذي شرع فيه ، وقد ظل ليالي بطولها لا يغمض له جفن ولا يفتأ يرسل في طلب هذا الوزير او ذاك القائد من اتباعه الذين يتق بهم ، يستشيرهم في الموقف الحرج الذي وضعته الظروف فيه . وابو الاحرار يلح عليه خلال ذلك ويسرف في الالاحاح ، ويطالبه ويشتد في الطلب ، ثم يندره بالاستقالة اذا لم يسرع في الوفاء بوعده . حتى اضطر الى اصدار امر بان تعقد لجنة الدستور جلسة ختامية تفحص فيها الدستور لآخر مرة .

وقد كانت هذه الجلسة عاصفة صاخبة حاول المعارضون ان يؤجلوا فيها اعلان الدستور الى موعد اخر ، فأبى مدحت باشا ذلك وأصر على اعلانه في اقرب وقت . وحينئذ وقف جودت باشا احد اقرب المعارضة وخاطب مدحت بقوله : « لم يعد ثمة حاجة الى الدستور بعد ان تولى العرش سلطان حكيم عاقل ! » فاحتدم مدحت لهذا القول الذي اراد خصمه احراجه به ، والقى خطابا طويلا قال في نهايته هذه الجملة التي ظل صداها يتردد في مسمع عبد الحميد زمنا طويلا : « اتنا لم نخلع السلطان عبد العزيز الا طمعا في الوصول الى هذه الغاية المقدسة ! » ثم هدد بالاستقالة اذا لم يتعين موعد اعلان الدستور في تلك الجلسة . فلم يجد الحاضرون حينئذ بدا من الموافقة على رأيه ، فعينوا موعدا لاعلان الدستور ، واستصعدوا ارادة سنية بذلك .

وكان دستور مدحت باشا مؤلفا من ١٤٠ مادة . فحذفت اللجان التي نظرت فيه ٢١ مادة منها ، ثم رفع الى المابين فأعاد عبد الحميد النظر في مواده مادة فمادة وادخل عليها بعض التعديل ولا سيما على المواد التي تحدد صلاحية السلطان ، ثم أضاف اليها المادة ١١٣ التي تخوله صلاحيات واسعة . وقد قبل مدحت رغم هذا كله ، اعلان الدستور على هذا النحو ، رغبة في سرعة العمل ، قائلا ان ما لا يدرك كله لا يترك جله ، مؤملا ان يعيد تعديل الدستور متى توطدت دعائم الحكم النيابي في البلاد وقوي نفوذ الاحرار فيها . اما المواد الاساسية التي

بقيت بعد ادخال بعض التعديل عليها ، فهي المواد التي تعلن حرية الرأي والنشر والتعليم ، والمساواة بين افراد الرعية على اختلاف مذاهبهم وعناصرهم ، واستقلال القضاء ، وتعين صلاحيات السلطان واختصاص مجلسي المبعوثان (مجلس النواب) والاعيان (مجلس الشيوخ) ، وطرق الانتخاب وشروطه ، وتوسع صلاحية المجالس الادارية في الولايات ، وتلغى المصادرة والتعذيب والسخرة كما تلغى امتيازات استانبول التي كان لها ادارة خاصة وكان سكانها معفيين من الخدمة العسكرية ومن اكثر الضرائب . وتقرر ان يكون التعليم الابتدائي الزاميا بالنسبة الى جميع المواطنين ، وتقضي على الحكومة بان تعرض موازنتها على مجلس المبعوثان ثم على مجلس الاعيان لاحراز موافقتهما عليها قبل اعتمادها .

وفي اليوم الثاني عشر من شهر كانون الاول سنة ١٨٧٦ ، وهو يوم افتتاح مؤتمر الدول الست في الاستانة ، بينما كان اعضاء المؤتمر مجتمعين لتقرير طرق الاصلاح التي ينبغي للدولة العثمانية انتهاجها ، اذا بهم يسمعون مدافع الاسطول التركي تطلق نيرانها ، واذا بصفوت باشا وزير الخارجية العثمانية يقف بينهم قائلا : « ايها السادة ، ان هذه المدافع التي تقصف على جهة الخليج ، تؤذن باعلان النظام الدستوري الجديد الذي رأى جلالة السلطان تطبيقه في الدولة . ولما كان هذا النظام يكفل لسائر العناصر العثمانية حريتها الشخصية ، فلم يعد ثمة من حاجة الى اجتماعنا بعد هذا الانقلاب » .

وقد تلقى المندوبون هذه الكلمات بصمت عميق ، وتولاهم الذهول لهذه المفاجأة . ثم قال مندوب انكلترا بلهجة اليائس : « ان مهمتنا قد انتهت ايها السادة ! » . ولكن المندوب الروسي اعترضه قائلا : « ان هذه المظاهر يجب ان لا يكثرث لها » وألح على ضرورة الشروع في بحث الموضوع الذي انعقد المؤتمر من اجله ، اذ ليس هناك ما يضمن ان الدستور الذي اعلن سينفذ ،

فوافقهم زملاؤه على رأيه .

وفي الواقع ان ذلك اليوم التاريخي كان من ايام الاستانة المشهورة ، اذ تم فيه بضغط العناصر التقدمية في تركيا وعلى رأسهم مدحت باشا ، اعلان النظام الدستوري الذي يقرر مبدأ سيادة الامة وحققها في حكم نفسها بواسطة ممثلها الذين تنتخبهم لاداء هذه المهمة ، ويضع حدا للحكم الفردي الاستبدادي الذي كان يخول السلطان حق التصرف المطلق بافراد رعيته باعتبارهم اتباعا له لا باعتباره حاكما مكلفا من قبلهم بان يدير شؤونهم ويحكم بينهم لمصلحة العامة لا لمصلحته الخاصة .

ومن ثم كان احتفال جماهير الامة بهذا اليوم رائعا لم يشبهه احتفال من قبله في حياة الدولة العثمانية . ولم تكن روعة هذا اليوم متمثلة في معالم الابهة والجلال التي كانت تغدقها السراي السلطانية على الاحتفالات الرسمية السابقة ، ولا تجلت عظمتها بمن اشترك فيه من الامراء والكبراء وغيرهم من قادة الدولة ، فقد ساد السراي السلطانية ذلك اليوم وجوم لا عهد لها به رغم البنود والرايات التي نصبت على شرفاتها ، لان الدستور قد انتزع منها حقوقا كانت تزعم انها تستمدتها من الله ، ثم تتصرف بها تصرفا لا يرضي الله بل يقضيه . وتولت اصحاب النفوذ من كبار الارستقراطيين واصحاب الاقطاع نقمة شديدة رغم اشتراكهم في الاحتفاء بالدستور والتصفيق له ، لان هذا الدستور سيعين لكل مواطن في الدولة حقه وواجبه بروح الانصاف وعلى قدم المساواة ، وما يرضيهم ان يكف القانون من عبثهم بالرعية والدولة وقد كانوا فوق كل قانون . وانما كانت روعة ذلك اليوم وعظمتها كامنة في قلوب الناس ، عامة الناس ، الذين طال عذابهم في ظل الفوضى والفرقة وتمييز المواطنين بعضهم من بعض ففرحوا بتبشير النظام والاخاء والمساواة ، والذين طال شوقهم الى الحرية بعد اجيال طويلة قضوها في ذل العبودية فابتهجوا ببزوغ نورها من بين السحب المتكاثفة المدلهمة .

واقبلت جماهيرهم الغفيرة منذ الصباح الباكر « فاحتشدت في الشوارع والطرقات الممتدة من ميناء سرکه جي الى قضاء البساب العالي » رغم شدة البرد وسيل المطر المنهمر الذي لم ينقطع دقيقة واحدة « لتحية الدستور الذي يجسد القيم الانسانية التي ينزعون اليها ، والحرية التي يتعشقون »

وقد ظلوا بضع ساعات ، واعناقهم مشرّبة نحو البحر ، في انتظار ابي الدستور . وما لبث مدحت باشا ان اقبل حاملا تلك الوثيقة التاريخية التي تعد الدولة بعهد جديدة وحياة جديدة . فاستقبلته الجماهير الحاشدة بهتاف عظيم . ثم قريء المرسوم السلطاني القاضي باعلان الدستور ، ووزعت نسخ الدستور المطبوعة على الحاضرين ، والقي مدحت باشا خطابا نوه فيه بالخطوة العظيمة التي خطتها الدولة في ذلك اليوم الى الامام . وسار المجتمعون بعد ذلك في شوارع العاصمة بمظاهرة كبرى انتهت عند دار ابي الدستور . ومما قاله مدحت باشا في خطابه يومذاك : « لقد نلنا بنعمة الدستور حقوقا جديدة . ان الدستور سراج منير سيرشدنا ويهدينا الى الكمال الحقيقي . وبهدي هذا السراج انتقلت دول اوربا من ظلمة الجهل الى عالم النور . وبفضل المجالس النيابية اصبحت هذه الدول مثالا جميلا وقدوة حسنة تستفيد منها الامم ويقتدي بها العالم ، دولا يعرف كل فرد من افرادها ما له من الحقوق وما عليه من الواجبات » .

وكان المواطنون المسيحيون في مقدمة المبتهجين بالدستور ، وقد افوا وفدا من رؤسائهم الروحيين ذهب الى دار مدحت باشا في تلك الليلة نفسها ، واعرب له عن ابتهاج المسيحيين بهذا الحدث الوطني الكبير . وعن تقديرهم لجهوده في سبيل الوصول اليه . ولم تقتصر الغبطة بالعهد الجديد على العاصمة وحدها ، بل تألقت معالم الفرح في كل مدينة وقرية ، وظل مدحت باشا اياما عدة يتلقى برقيات التهنئة من ولايات الامبراطورية

• المختلفة •

ولا بد من ان نشير هنا الى ان الحركة الوطنية لم تكن قد نضجت في هذه الولايات ، وظل الطابع الديني ظاهرا فيها . وقد ساعد على ذلك ، الخطة التي درجت عليها الدولة بتمييز المواطنين المسلمين من المسيحيين ، والتجاء هؤلاء في بعض الاحيان الى الدول الاجنبية يلتمسون مساعدتها وحمايتها . فكان تفكير مدحت باشا في اعلان المساواة المدنية بين المواطنين ، وفي انشاء المجالس العمومية في الولايات وتوسيع صلاحياتها . وان لم يقدم حلا نهائيا للمشكلة القومية التي كانت تنخر في جسم الامبراطورية العثمانية ، تفكيرا تقدما خليقا في ذلك الوقت بالاعجاب والاكبار ، جمع حوله قلوب المواطنين الاحرار في جميع انحاء الامبراطورية .

وبينما الدول الست ماضية في مؤتمرها بالاستانة ، في التآمر على الدولة العثمانية ، بحجة حماية الاقليات والعناصر المضطهدة أخذ مدحت باشا يعمل على تنفيذ الدستور حالا كي يثبت للرأي العام في تلك الدول ان سياسة الدولة العثمانية قد تغيرت حقا بعد اعتناقها النظام الجديد . فاطلق حرية الرأي والنشر والاجتماع ، وعفا عن المبعدين السياسيين ، واراد ان يخطو خطوة عملية نحو تحقيق المساواة بين الطوائف ، فزار بطريركي الروم والارمن وحدثهما عن الحرية التي يمنحها الدستور لجميع المواطنين ، وطلب اليهما العمل على توحيد الصفوف لانهاض الوطن المشترك . وكان هذا الحادث فريدا من نوعه ، اذ لاول مرة منذ ستة قرون يزور الصدر الاعظم رؤساء الطوائف المسيحية في مراكزهم . فقابل المواطنون المسيحيون هذه المبادرة الطيبة بحماسة ، واذكت في نفوسهم العاطفة الوطنية الصادقة .

مدحت وعبد الحميد

شهدت تركيا في تلك الايام صراعا قويا بين رجلين على جانب عظيم من القوة والدهاء والحنكة ، هما مدحت وعبد الحميد . فقد كان ابو الاحرار يعد نفسه ممثل الشعب ويرى ان هذا الشعب يجب ان يكون صاحب السلطة الاولى في البلاد وان تكون ارادته فوق ارادة الحكام والسلاطين ، فكافح كفاحا دائما في سبيل الدستور ، مؤمنا بأن اعلانه هو اول خطوة يخطوها الشعب نحو حقه اذ يجعل منه مصدر السلطات . وكان عبد الحميد يخادع مدحت باشا قبل صعوده الى العرش ، زاعما له انه يوافق على اعلان الدستور ، مصرحا بان الدولة لا تستطيع حل مشاكلها الحاضرة والخروج من وهدتها الا اذا عملت به . وقد رأى نفسه مضطرا الى مجازاة مدحت في هذه الاراء ، لان ابا الاحرار كان في تلك الايام الرأس المفكر في الدولة واليد التي تعمل على ادارة دفة الامور وتوجيه الفئات المختلفة من اوساط الشعب .

وقد رأينا كيف انتصر مدحت باشا على عبد الحميد بمساعدة الاوضاع الداخلية والظروف الدولية وصعود موجة الحرية في البلاد ، فأعلن الدستور الذي وضعه وان كان قد ادخل عليه كثيرا من التعديل . وكان طبعيا ان لا يقف نضال ذلك الرجل

الكبير عند هذا الحد ، اذ بات عليه وقد ظفر باعلان الدستور ، ان يظفر بصيانتة وحمايته من العبث به ، وان يعمل على تنفيذه بروحه وحرفه لئلا يظل روحا جامدا وحرفا ميتا . اذ ليس الدستور وعدا يبتهج به ، بل عملا يجب ان يحيط الدولة باسرها ويشمل المواطنين باجمعهم من السلطان في قصره الى الفلاح في حقله المغمور . والحق ان تنفيذ الدستور ربما كان اصعب من اعلانه في بعض الاحيان ، وكثيرا ما نشب النضال الدامي في لدولة الدستورية نفسها في سبيل تحقيق المبادئ التي ينطوي عليها ، ونقلها من عالم الخيال والمثال الى عالم الواقع الحي .

لا بدع اذن ان يشتد الصراع بين مدحت وعبد الحميد ويبلغ أوجه في المرحلة التي عقيبت اعلان الدستور . فقد كان لا بد من ان تثير الاعمال التي يتصرف بها ابو الاحرار كأنه رئيس وزارة في دولة اوروية دستورية راقية ، والتي تؤلف حوله القلوب وتجمعها على حبه والاعجاب به ، حفيظة السلطان عبد الحميد الذي ايقن بان الامر اذا استمر على هذه الحال فمعناه زوال نفوذه وفقدان سيطرته ، وكان اكثر ما يثيره على هذا الطراز الجديد من الحكم ، الحرية التي نعمت بها الصحافة فجعلت تكتب ما تريد ، فكان يطالع صحف الاستانة باهتمام ، ثم يرسل الى الصدر الاعظم مذكرة بما نشرت من امور لا يرضى عنها ، مرفقا اياها بقصاصات الصحف التي يشير اليها طالبا معاقبة كاتبها والصحف التي نشرتها . ولكن مدحت باشا لم يكن ليعير شكاوي السلطان اذنا صاغية ، وقد قابل عبد الحميد وصارحه بأن الدستور يخول الصحافة حق الكتابة في المواضيع التي تريدها وانتقاد ما ترى انتقاده من شؤون الحكومة والدولة ، فهي ممثلة الرأي العام ولسانه المعبر عن حقوقه ورغباته . ولكن هذه الحجة لم تنفع الخاقان الاعظم بل زادت في اذكاء غضبه ، فظل يواصل ارسال مذكراته الاحتجاجية ، مطالبا بمعاقبة

هذه الصحيفة او تلك ، وظل مدحت باشا لا يولي هذه المذكرات السلطانية اهتماما .

وتصدر بعد ذلك جريدة «الاستقبال» التي كانت معطلة في العهد السابق ، فتنشر في صفحاتها الاولى نص الكتاب الذي كان قد وجهه مصطفى فاضل باشا الى السلطان عبد العزيز معددا له محاسن الدستور . ثم تنشر سلسلة من المقالات الغفل ، تحلل فيها موقف السلطان المريب من الدستور في جميع مراحلها . ويعرف السلطان ان كاتبها هو ضيا باشا الروائي الشهير الذي كان عبد الحميد قد وعد بتعيينه رئيسا لكتاب المابين ثم اخلف وعده هذا حين جلس على العرش . فينقم عليه ويكتب الى مدحت باشا مذكرة يطلب فيها تعيينه سفيراً في برلين لابعاده عن العاصمة ، فيرفض مدحت هذا الطلب ، فيشير السلطان حينئذ بتعيينه والياً على سوريا . ولكن الاحرار الدستوريين ما يلبثون ان يقرروا رفع عريضة الى السلطان يوقعها الالوف من سكان الاستانة ، معربة عن رغبتهم في انتخاب ضيا باشا نائبا عنهم ، ليحولوا بذلك دون ابعاده . فيرى عبد الحميد في ذلك تحديا له ، ويبادر الى ارسال مذكرة ثانية بلسان سعيد باشا مشير المابين يقول فيها : « ان نيابة ضياء باشا لا يمكن قبولها ابدا لكونه متسما بوصمة الخروج على جلاله متبوعه المشروع ، وهذا ثابت بالادلة الفعلية » في حين ان الدستور لا يجيز اسناد النيابة الى الموصومين بالشوائب . ومما يدعوا الى التعجب واستلغات النظر ، ان هذا الرجل الذي لم يتأخر عن التذرع بجميع الذرائع لاكتساب الشهرة والنفوذ لدى الاهلين بواسطة الصحف واسواها سمحنا بمنحه رتبة الوزارة وتعيينه والياً على سوريا التي يعتز بها لمجرد رغبتنا في عدم رفض مقترحات صدرنا الذي نسعى لتنفيذ رغائبه ، مع انه ليس هنالك ضرورة تحملنا على اظهار عطفنا على ضياء باشا لتصرفاته المذكورة ، ومع هذا لم يعرف قيمة عطفنا عليه بهذا التعيين ، بل انصرف

في الآونة الاخيرة الى استثمار القوة التي نالها من رتبة الوزارة . فهو تارة ينسب لنفسه فضل تأسيس الدستور الذي اعلن بمساعي بعض المخلصين بناء على رغبتنا ورضانا وقد اشار الى هذا في فقرة درجت في جريدة «الاستقبال» وتارة يشيع اننا نأقمون على الحياة الدستورية ، وغايته من ذلك طمس نياتنا الحسنة . فبناء على ما تقدم ، ان جلاله السلطان يفوضكم باتخاذ التدابير التي تستحقها اعمال ضيا باشا .

فيفزاد بذلك الجفاء بين الفريقين ويستحكم ، ولكن كلا منهما يترتب في امره فلا يعلن ما يضره نحو الآخر ، تعاشيا للاصطدام في ذلك الموقف الحرج الذي يعقد في جوه المتوتر مؤتمر الدول الست في الاستانة للتدخل في شؤون الدولة والتحكم في مقدراتها .

وما كانت اباحت هذا المؤتمر لتدعو الى الاطمئنان ، بل كانت تهيب بالمخلصين من رجالات البلاد الى الحذر واتخاذ الحيطة لمجابهة نتائجها ، لما تتكشف عنه من الاهداف العدائية التي تنزع اليها . وقد رأى مدحت باشا ، ان احسن ما يصنعه في ذلك الجو المكفهر الذي ينذر وطنه باعظم الاخطار ، ان يسرع في تنفيذ الدستور لتقوية وحدة البلاد واصلاح شؤونها . فأرسل الى اقاليم البلقان نخبة من الموظفين الذين يعهد فيهم الكفاية والنزاهة وامرهم بأن يعينو اكثر الموظفين في تلك الاقاليم من ابنائها ، وان يعيدوا اليها مجالسها العمومية للعمل على ادارة شؤونها الداخلية . وشرع في انتخاب النواب في الولايات ، واعد مكانا لمجلس المبعوثان .

ثم عمد الى تقوية الجيش واعداده لمواجهة الخطر الذي يهدد البلاد . وكانت الخزينة لا تزال تشكو العجز الذي منيت به منذ ايام عبد العزيز ، فلجأ الى الاستدانة من اصحاب المصارف الاهلية والاجنبية الذين كانوا شديدي الثقة به . والى الف في الاستانة جمعية من المسلمين والمسيحيين سماها « جمعية الهدية

هذه الصحيفة او تلك . وظل مدحت باشا لا يولي هذه المذكرات السلطانية اهتماما .

وتصدر بعد ذلك جريدة «الاستقبال» التي كانت معطلة في العهد السابق ، فتتشر في صفحاتها الاولى نص الكتاب الذي كان قد وجهه مصطفى فاضل باشا الى السلطان عبد العزيز معددا له محاسن الدستور . ثم تنشر سلسلة من المقالات الغفل ، تحلل فيها موقف السلطان المريب من الدستور في جميع مراحلها . ويعرف السلطان ان كاتبها هو ضيا باشا الروائي الشهير الذي كان عبد الحميد قد وعد بتعيينه رئيسا لكتاب المابين ثم اخلف وعده هذا حين جلس على العرش . فينقم عليه ويكتب الى مدحت باشا مذكرة يطلب فيها تعيينه سفيراً في برلين لابعاده عن العاصمة ، فيرفض مدحت هذا الطلب . فيشير السلطان حينئذ بتعيينه والياً على سوريا . ولكن الاحرار الدستوريين ما يلبثون ان يقرروا رفع عريضة الى السلطان يوقعها الالوف من سكان الاستانة ، معربة عن رغبتهم في انتخاب ضيا باشا نائبا عنهم ، ليحولوا بذلك دون ابعاده ، فيرى عبد الحميد في ذلك تحدياً له ، ويبادر الى ارسال مذكرة ثانية بلسان سعيد باشا مشير المابين يقول فيها : « ان نيابة ضياء باشا لا يمكن قبولها ابدا لكونه متسماً بوصمة الخروج على جلالة متبوعه المشروع ، وهذا ثابت بالادلة الفعلية ، في حين ان الدستور لا يجيز اسناد النيابة الى الموصومين بالشوائب . ومما يدعوا الى التعجب واستلقات النظر ، ان هذا الرجل الذي لم يتأخر عن التذرع بجميع الذرائع لاكتساب الشهرة والنفوذ لدى الاهلين بواسطة الصحف واسواها سمحنا بمنحه رتبة الوزارة وتعيينه والياً على سوريا التي يعتز بها لمجرد رغبتنا في عدم رفض مقترحات صدرنا الذي نسعى لتنفيذ رغائبه ، مع انه ليس هنالك ضرورة تحملنا على اظهار عطفنا على ضياء باشا لتصرفاته المذكورة ، ومع هذا لم يعرف قيمة عطفنا عليه بهذا التعيين ، بل انصرف

في الآونة الاخيرة الى استثمار القوة التي نالها من رتبة الوزارة ، فهو تارة ينسب لنفسه فضل تأسيس الدستور الذي اعلن بمساعي بعض المخلصين بناء على رغبتنا ورضانا وقد اشار الى هذا في فقرة درجت في جريدة «الاستقبال» وتارة يشيع اننا ناقمون على الحياة الدستورية ، وغايته من ذلك طمس نيائنا الحسنة . فبناء على ما تقدم ، ان جلاله السلطان يفوضكم باتخاذ التدابير التي تستحقها اعمال ضيا باشا .

فيزداد بذلك الجفاء بين الفريقين ويستحكم ، ولكن كلا منهما يترئى في امره فلا يعلن ما يضمره نحو الآخر ، تحاشياً للاصطدام في ذلك الموقف الحرج الذي يعقد في جوه المتوتر مؤتمر الدول الست في الاستانة للتدخل في شؤون الدولة والتحكم في مقدراتها .

وما كانت ابحاث هذا المؤتمر لتدعو الى الاطمئنان ، بل كانت تهيئ بالمخلصين من رجالات البلاد الى الحذر واتخاذ الحيطة لمجابهة نتائجها ، لما تتكشف عنه من الاهداف العدائية التي تنزع اليها . وقد رأى مدحت باشا ، ان احسن ما يصنع في ذلك الجو المكفهر الذي يندر وطنه باعظم الاخطار ، ان يسرع في تنفيذ الدستور لتقوية وحدة البلاد واصلاح شؤونها . فأرسل الى اقاليم البلقان نخبة من الموظفين الذين يعهد فيهم الكفاية والنزاهة وامرهم بأن يعينوا اكثر الموظفين في تلك الاقاليم من ابنائها ، وان يعيدوا اليها مجالسها العمومية للعمل على ادارة شؤونها الداخلية . وشرع في انتخاب النواب في الولايات ، واعد مكانا لمجلس المبعوثان .

ثم عمد الى تقوية الجيش واعاداده لمواجهة الخطر الذي يتهدد البلاد . وكانت الخزينة لا تزال تشكو العجز الذي منيت به منذ ايام عبد العزيز ، فلجأ الى الاستدانة من اصحاب المصارف الاهلية والاجنبية الذين كانوا شديدي الثقة به . والف في الاستانة جمعية من المسلمين والمسيحيين سماها « جمعية الهدية

العسكرية « لجمع التبرعات للجيش ، ثم شجعها على تأليف فرقة عسكرية من نوع المليشيا باسم « الجند الوطني » فما كاد السلطان يسمع هذا النبأ حتى ريع له اذ خشي ان تصبح هذه الفرقة الشعبية وامثالها قوة بيد مدحت يدافع بها عن الدستور فأرسل الى الصدارة مذكرة يمنع بها تأليف الفرقة « لأن تأليف الجيش من اختصاص وزارة الحربية ولا يسوغ للجمعيات القيام بأعمال كهذه » .

لاريب في ان ابا الدستور كان يدرك ما يضمه عبد الحميد للدستور وحماته من عدااء متعاضم . ولا ريب ايضا في انه كان يريد ان يقطع عليه سبيل العودة بالبلاد الى عهد الاستبداد . وقد كانت خطته الوحيدة لتحقيق هذا الهدف الوطني العظيم ، الاسراع بتنفيذ الدستور كي تبدو للناس فضائله فيتعلقوا به ويدافعوا عنه ، وهي خطة لا شك في صحتها واهميتها ، الا ان الاقتصار عليها في ذلك الجو المعادي له ، ومع ما يملك اعداؤه من قوى لا يحصرها عد ، يجعلها خطة ضعيفة صعبة التحقيق ، اذ ربما قطع عليه عبد الحميد الطريق الذي يسلكه وهو ما يزال في اوله . وكان لا بد لأبي الاحرار ، كي يضمن بلوغ الهدف الذي ينشده ، من ان يكون على صلة وثيقة بجماهير الامة نفسها يوقظ فيها شخصيتها ، ويبعث في قلوبها حب الحرية والاستماتة في سبيلها . وقد كادت الصلة الروحية تتوثق بينه وبين الجماهير الفقيرة في عهده ذاك ، ولكن هذه الصلة الروحية كانت في حاجة ايضا الى الاتصال المباشر والى التنبيه المستمر والتنظيم الدقيق حتى تتحول الى قوة مادية يستطيع مدحت باشا الاعتماد عليها لصيانة الدستور وفرض مبادئه الاصلاحية . شعر مدحت باشا بهذا كله ، ولكنه شعر به والعاصفة التي يعمل في قلبها توشك ان تنفجر صواعقها ، فما العمل وكيف السبيل الى انقاذ الدستور وانقاذ الوطن معه ؟ التمعت في ذهنه وهو في حيرته تلك ، فكرة جديدة لعلها كانت كفيلة بانقاذ

الدستور لو اتيح لها ان تتحقق : لقد كان مندوبو الدول الست في الاستانة ما يفتأون يرددون في مؤتمراتهم ان احتجاج الدولة العثمانية باعلان الدستور لرفضها مطالبهم بحماية الاقليات هو احتجاج واه ، اذ ليس هناك من ضمانات على ان هذا الدستور نفسه سينفذ في دولة درجت على الاستبداد . فلماذا لا يفيد من هذا الظرف نفسه لتثبيت دعائم الدستور ؟ وما عثم ان اخرج الفكرة الطارئة الى حيز العمل ، فأرسل اوديان افندي الى لندن للاتصال بوزارة الخارجية البريطانية ، وابلاغها ان الدستور القائم في البلاد يضمن حقوق الاقليات المسيحية وسلامتها اكثر من التدابير التي ينوي المؤتمر اتخاذها ، فلا حاجة اذن الى هذه التدابير العدائية . واذا كانت الدول الاوروبية تشك في تنفيذ الدستور فإن الدولة العثمانية مستعدة لتنفيذ دستورها بمعاهدة دولية ولأعطاء جميع الضمانات التي تطلب منها لتنفيذها . ولكن تلك الدول لم يكن يهمها اصلاح الدولة العثمانية بقدر ما كان يهمها ايجاد الذرائع المختلفة للتدخل في شؤونها وانتزاع البلدان التابعة لها ، فكان طبيعيا اذن ان ترفض هذا الاقتراح ، محتجة بأن تقييد الدستور بمعاهدة دولية هو من قبيل التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية !

وما لبث المؤتمر ان انهى اعماله بعد ان اتخذ عدة مقرارات تنتقص من سيادة الدولة العثمانية ، ووجه الى الباب العالي مذكرة جاء فيها ان مندوبي الدول الست وسفراءها عازمون على مغادرة الاستانة اذا رفضت هذه المقرارات ، وقد امهل الباب العالي اسبوعا واحدا للجابة عليها . ولم يشأ مدحت باشا ان ينفرد الباب العالي بالجواب على هذا الانذار ، بل اراد ان يجيب عليه الشعب بنفسه . وبما ان مجلس النواب لم يكن قد تم انتخابه ، فقد دعا مائتين وخمسين رجلا من قادة الرأي في البلاد على اختلاف طوائفهم وهيئاتهم ، الى عقد مجلس وطني

كبير . فالتأم هذا المجلس في الباب العالي في ١٨ كانون الثاني سنة ١٨٧٧ وبحث مطالب المؤتمر فقرر رفضها في جو يلهب وطنية وحماسة . ومن الخطب الشهيرة التي القيت في هذا الاجتماع خطاب القاه احد الرهبان المسيحيين قال فيه : « ان الدستور قد جعلنا اخوة ، ولا نرضى ابدا بتدخل السفراء في شؤوننا الداخلية . وما غايتهم من هذا التدخل سوى اثارة الفتن والقلق . فنحن وان فرق الدين بيننا امة واحدة في السياسة ، والدين لله . فليصل المسلم في جامعه والمسيحي في كنيسه . ولكن الوطن لنا جميعا ، ونحن مستعدون لاهراق اخر نقطة من دمائنا ، في سبيل صيانتها » .

وبادر مدحت باشا فارسل قرار المجلس الوطني الى مندوبي الدول ، فلم يبطيء هؤلاء بمغادرة الاستانة في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٨٧٧ ، ويميل المؤرخون الى الاعتقاد بأن مدحت كان عازما على مواصلة المفاوضات مع الدول الست لتعديل المقررات وقبولها في النهاية اذا اوشكت المفاوضات ان تنقطع ، لأنه كان يعتقد بان القضية لم تنته بمؤتمر الاستانة ، ويعارض في الاشتباك مع روسيا في حرب تسوء عواقبها لما يلمس من ضعف بلاده وتفككها .

الا ان الاقدار لم تتح له تحقيق هذه الخطة . لأن الازمة المستحكمة بينه وبين السلطان كانت قد وصلت خلال ذلك الى حدها الاقصى . فقد كان نفوذ مدحت يتعاظم يوما بعد يوم في داخل البلاد وخارجها ، حتى تضائل امامه نفوذ عبد الحميد وخبأ سلطانه . وكانت حاشية الخاقان الاعظم من محمود باشا الى رديف باشا الى سعيد باشا وغيرهم من اصحاب المطامع الخسيسية الذين كانوا يغتنون من الظلم فافتقروا بالعدل وقضت نزاهة مدحت وصلابته على مناواريهم النفعية ودسائسهم المجرمة ، لا يفتأون يخيفون السلطان من مدحت باشا ومبادئه الخطرة قائلين انه يهدف الى اعلان الحكم

الجمهوري في البلاد ايضا فالى هذا كله نقمة ايغناطييف السفير الروسي على ابي الدستور ومساغيه المتوصلة لا بعاده عن الحكم لأن روسيا القيصرية كانت حريصة على ن تظل الدولة العثمانية مسرحا للفوضى وميدانا للفتن التي تتوسل بها للتدخل في شؤونها .

ومن عجب ان لا ينتبه مدحت باشا الى المؤامرات التي كانت تحاك حوله في الخفاء ، فلا يتخذ حيطته لها ، ولا يقابلها بالالتجاء الى الشعب الذي يحبه ويعجب به كي يصونه ويحميه لانه المدافع الاول عن حقه في الحرية والتقدم وعن طموحه الى الحياة العزيزة الكريمة . ولكن ابا الاحرار كان منهمكا في تنفيذ دستوره وتحقيق برنامجه الاصلاحي . فلم يفتن لما يدبر له . ولو فطن له لما عدل به ذلك عن المضي في نضاله الى النهاية بجرأته العظيمة وصلابته العجيبة اللتين لا يعرفهما الا من ندروا انفسهم للدفاع عن الحق حتى آخر لحظة من حياتهم . لقد كان يقول : « تحملت من المتاعب منذ جلوس السلطان مراد ما يفوق القدرة البشرية ، وكنت اقول ليست هذه الحياة لي بل للأمة ، وقد وقع الوطن في مصائب داخلية وخارجية ، فواجب ان اسعى في تخليصه من مخابها » . وعلى هذه الخطة من النضال والتضحية ونكران الذات كان يسير ، علما بأن سيرته تلك مناقضة تماما لما يريده السلطان ، فما يروعه ذلك ولا يؤثر فيه وانما يروعه ويؤثر فيه وحي ضميره وصوت وجدانه . وكان في برنامجه ان يقبل المسيحيون في الجيش ، وكانوا لا يكلفون من قبل المساهمة في الدفاع عن وطنهم ، وتعينهم في وظائف الدولة أسوة ببقية المواطنين . فرفع الى السلطان كتابا طلب فيه موافقته على قبول الطلاب المسيحيين في المدارس الحربية . ثم اتبعه بكتاب اخر اقترح فيه تعيين ولاية مسيحيين لبعض ولايات الدولة . فأهمل عبد الحميد هذين الكتابين ولم يجب عليهما .

كبير . فالتأم هذا المجلس في الباب العالي في ١٨ كانون الثاني سنة ١٨٧٧ وبحث مطالب المؤتمر فقرر رفضها في جو يلهب وطنية وحماسة . ومن الخطب الشهيرة التي القيت في هذا الاجتماع خطاب القاه احد الرهبان المسيحيين قال فيه : « ان الدستور قد جعلنا اخوة ، ولا نرضى ابدا بتدخل السفراء في شؤوننا الداخلية . وما غايتهم من هذا التدخل سوى اثارة الفتن والقتال . فنحن وان فرق الدين بيننا ، امة واحدة في السياسة ، والدين لله ، فليصل المسلم في جامعه والمسيحي في كنيسه . ولكن الوطن لنا جميعا ، ونحن مستعدون لاهراق اخر نقطة من دماننا ، في سبيل صيانتها » .

وبادر مدحت باشا فارسل قرار المجلس الوطني الى مندوبي الدول ، فلم يبطي هؤلاء بمغادرة الاستانة في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٨٧٧ ، ويميل المؤرخون الى الاعتقاد بأن مدحت كان عازما على مواصلة المفاوضات مع الدول الست لتعديل المقررات وقبولها في النهاية اذا اوشكت المفاوضات ان تنقطع ، لانه كان يعتقد بان القضية لم تنته بمؤتمر الاستانة ، ويعارض في الاشتباك مع روسيا في حرب تسوء عواقبها لما يلمس من ضعف بلاده وتفككها .

الا ان الاقدار لم تتج له تحقيق هذه الخطة ، لأن الازمة المستحكمة بينه وبين السلطان كانت قد وصلت خلال ذلك الى حدما الأقصى . فقد كان نفوذ مدحت يتعاظم يوما بعد يوم في داخل البلاد وخارجها ، حتى تضائل امامه نفوذ عبد الحميد وخبا سلطانه . وكانت حاشية الخاقان الاعظم من محمود باشا الى رديف باشا الى سعيد باشا وغيرهم من اصحاب المطامع الخسيسية الذين كانوا يفتنون من الظلم فافتقروا بالعدل وقضت نزاهة مدحت وصلابته على مناواريهم النفعية ودسائسهم المجرمة ، لا يفتأون يخيفون السلطان من مدحت باشا ومبادئه الخطرة قائلين انه يهدف الى اعلان الحكم

الجمهوري في البلاد ايضا فالى هذا كله نقمة ايغناطييف السفير الروسي على ابي الدستور ومسايعه المتوصلة لا بعاده عن الحكم لأن روسيا القيصرية كانت حريصة على ن تظل الدولة العثمانية مسرحا للفوضى وميدانا للفتن التي تتوسل بها للتدخل في شؤونها .

ومن عجب ان لا ينتبه مدحت باشا الى المؤامرات التي كانت تحاك حوله في الخفاء ، فلا يتخذ حيطته لها ، ولا يقابلها بالالتجاء الى الشعب الذي يحبه ويعجب به كي يصونه ويحميه لانه المدافع الاول عن حقه في الحرية والتقدم وعن طموحه الى الحياة العزيزة الكريمة . ولكن ابا الاحرار كان منهمكا في تنفيذ دستوره وتحقيق برنامجه الاصلاحى ، فلم يفتن لما يدبر له . ولو فطن له لما عدل به ذلك عن المضي في نضاله الى النهاية بجراثة العظيمة وصلابته العجيبة اللتين لا يعرفهما الا من ندرنا انفسهم للدفاع عن الحق حتى آخر لحظة من حياتهم . لقد كان يقول : « تحملت من المتاعب منذ جلوس السلطان مراد ما يفوق القدرة البشرية ، وكنت اقول ليست هذه الحياة لي بل للأمة » وقد وقع الوطن في مصائب داخلية وخارجية ، فوجب ان اسعى في تخليصه من مخالبتها . وعلى هذه الخطة من النضال والتضحية ونكران الذات كان يسير ، عالما بأن سيرته تلك مناقضة تماما لما يريده السلطان ، فما يروعه ذلك ولا يؤثر فيه وانما يروعه ويؤثر فيه وحي ضميره وصوت وجدانه . وكان في برنامجه ان يقبل المسيحيون في الجيش ، وكانوا لا يكلفون من قبل المساهمة في الدفاع عن وطنهم ، وتعينهم في وظائف الدولة أسوة ببقية المواطنين . فرفع الى السلطان كتابا طلب فيه موافقته على قبول الطلاب المسيحيين في المدارس الحربية ، ثم اتبعه بكتاب اخر اقترح فيه تعيين ولاية مسيحين لبعض ولايات الدولة . فأهمل عبد الحميد هذين الكتابين ولم يجب عليهما .

واتفق في تلك الايام نفسها ، فيما مدحت باشا ينتظر جواب السلطان على طلبيه ، ان اضاف وزير المالية عبدالله غالب باشا الى رواتب القصر بضعة الاف ليرة دون ان يستشير الصدر الاعظم . فلما حقق مدحت عن اعمال هذا الوزير اكتشف عدة فضائح ارتكبها ، فلم يتردد في اقالته . ولكن غالب باشا كان مقربا من السلطان اثرا عنده ، فأخذ يسعى لتعيينه رئيسا لمجلس الاعيان الذي كان على وشك الافتتاح ، فعارض مدحت معارضة شديدة في تعيينه لهذا المنصب وغيره ما لم يؤد حسابا عن اعماله السابقة . وكتب بذلك كتابا الى السلطان ، فظل هذا ايضا مع كتابيه السابقين ، دون جواب .

ماذا صنع ابو الاحرار في هذا الموقف الحرج ؟ لقد اصر على تنفيذ مطالبه الثلاثة ، لانه كان يعلم ان التفريط في واحد منها معناه التفريط في امور كثيرة فيما بعد ، فكتب تأكيدا بهذا الشأن وحين لم يتلق جواب السلطان في هذه المرة ايضا ، ارسل الى عبد الحميد تقريره المشهور الذي لم يعرف التاريخ العثماني على اختلاف عصوره ان وزيراً وجه مثله الى احد السلاطين . وقد قال مدحت في هذا التقرير المؤرخ في ١٨ كانون الثاني سنة ١٨٧٧ :

«لقد كان غرضنا من وضع الدستور واعلانه القضاء على الحكم المطلق ، وتنبية جلالكم الى واجباتكم ، وتحديد صلاحية وزراء الدولة ، وضمان المساواة التامة بين جميع سكان الولايات العثمانية ، والعمل بيد واحدة في سبيل اصلاح وطننا اصلاحا حقيقيا .

والمرسوم الذي اصدرتموه حديثا سوف يبقى نافذ الحكم حتى بعد زوال الازمة الحاضرة ، وبعبس المراسيم الكثيرة التي تنشر منذ ثلاثين سنة ولا تنفذ احكامها . فنحن لم نقصد من اعلان الدستور واتخاذ وسيلة لحل المسألة الشرقية حلا مناسبا ، او القيام بمظاهرة نسد بها افواه الاوروبيين المتكلمين ضدنا .

واسمحوا لي ان ابدي لجلالتكم قبل كل شيء ان تعرفوا واجبات السلطان ،

كي نستطيع التخلص من داء التملق الوبيل الذي عود شعبنا الدناءة منذ اربعمئة سنة . ودهور البلاد الى دركات الانحطاط . اني احترم شخص جلالكم غاية الاحترام ، ولكن هذا الاحترام لا يمنعني عن مخالفتكم حتى في افقه الامور التي اراها ضارة بمصلحة بلادي . لان مسؤوليتي عظيمة جدا ، وانا اخاف من ضميري . ولا يخامرني قلب جلالكم الشك في الحقائق التي اعرضها عليكم . فان العثمانيين يجب ان يكونوا قادرين على اصلاح انفسهم بانفسهم . وهل تعرفون ما معنى النظام في الشعوب الدستورية؟ ان الجواب على هذا السؤال بسيط جدا لا يحتاج الى ايضاح او تفصيل ، وهو : ثقوا بي وببقية رجال الشعب .

مولاي ، مضت تسعة ايام على مقترحاتي التي اهملتم امرها . واني اراكم ترفضون الانظمة التي هي اشبه شيء بالادوات الضرورية للعامل . والعمل لا يتم بلا آلة . واسمحوا لي ان اقول : انكم بعملكم هذا تعملون على هدم بناء الدولة ، في الوقت الذي تعمل فيه على ترميمه . واذا كنتم تريسون اقاتلي لهذه الاسباب ، فتفضلوا بتسليم زمام الامور الى شخص يوافق مزاج جلالكم لعله يستطيع انقاذ الحكومة من ورطتها الحاضرة .

وما من شك في ان مدحت باشا قد تهور في ارسال هذا التقرير الى السلطان ، لا سيما وانه لم يعد عدته لمواجهة النتائج التي لابد ان تنتج عنه . وواضح ان غايته منه انما كانت اصلاح السلطان وليس تحديه او اذكاء غضبه ، ولكن اي سلطان امكن اصلاحه بالاقناع او بالتوبيخ ؟ ولعل ابا الاحرار كان يعد تقريره هذا كتاب استقالة يتخلى بعده عن الحكم ليعود الى تزعم الفئات المناوئة للاستبداد ويدافع في صفوفها عن الدستور . ولكن التاريخ يسجل ان عبد الحميد كان اكثر دهاء منه ، لانه لم يكن يخطو خطوة الا بعد ان يتثبت من المكان الذي يضع قدمه فيه . وكذلك كان شأنه اذ وجه ضربته الى ابي الدستور على اثر تسلم هذا التقرير : لقد ابعد عن العاصمة لاسباب شتى جميع القواد الذين يناصرون مدحت باشا وفي طليعتهم سليمان باشا صديقه الحميم . وتيقن من ان حامية الاستانة كانت مخلصة لرديف باشا عدوه اللدود ، فأمره في ليلة الرابع

والعشرين من كانون الثاني سنة ١٨٦٧ بتوزيع مفرزات الجند على مفارق الطرق ومدخل الشوارع والبنائيات العامة ، واعد كل شيء اعدادا محكما كان البلاد مقبلة على انقلاب خطير ، ثم ارسل سعيد باشا الانكليزي مشير المايين الى الصدر الاعظم فابلقه السلام الشاهاني وقال له ان السلطان قد وافق على جميع مقترحاته وطلب اليه ان يرافقه الى القصر . فلم تخامر مدحت باشا ريبة ، بل قام لفوره واستوى مع سعيد في مركبة اقلتهما الى القصر .

وهناك احاطت بمدحت باشا طائفة من الضباط ، وابلقه سعيد باشا انه معزول . فتلقى النبأ برباطة جأش وقلة اهتمام ، وكانت الجملة الوحيدة التي نطق بها قوله : « اعان الله وطني » . ثم اعلمه سعيد باشا انه سينفى الى اوروبا . ولما سألته عن سبب ابعاده ، ذهب لمقابلة السلطان ثم عاد فاجابه : ان المادة ١١٣ من القانون الاساسي تخول السلطان حق ابعاد الاشخاص الذين ترى مديرية الشرطة ان في وجودهم خطرا على الامن والنظام ، وقد قدم عمر فوزي باشا مدير الشرطة الى جلالة السلطان تقريرين بهذا الشأن وقع عليهما بخاتمه . ولما اطلعه سعيد باشا على هذين التقريرين وجد في احدهما ان احد الجواسيس سمع ضابطا يقول لرفيقه في احدى القهوات ان مدحت باشا سيعلن الحكم الجمهوري في البلاد ويصبح رئيسا للجمهورية . فلم يقرأ التقرير الثاني وقال وقد علت وجهه ابتسامة مرة : « ان بلادي التعيسة كمريض حضره نطس الاطباء ، وعالجوه حتى كاد يبيل من مرضه فاندس عدو له فسقام سما قضى على حياته » .

ونفض مستعدا للسير الى منفاه . واذا بسعيد باشا يدخل قبيلغه سلام السلطان قائلا : « ان جلالتك يעדك بالرجوع الى الاستانة في القريب العاجل » فاجابه : « اني اتأسف ، لاني اذا عدت فلن ارى السلطان في هذه القصور ! » وقدم اليه سعيد

باشا خمسمائة ليرة قائلا له : « هذه لكم من مولانا السلطان ، فخذها لنفقاتكم » فرفض مدحت قبولها واجابه : « لست من العبيد المحتاجين الى هبات سيدنا ، فليبق هذا المبلغ في بيت مال المسلمين » .

ثم سيق لفوره الى الباخرة عز الدين محاطا بفصيلة من الجنود الشرکس تحت قيادة نصرت باشا ، فسافرت به دون ان يرى افراد اسرته او يعرف الوجهة التي يسير اليها . وبينما الباخرة تمخر به عباب اليم ، استقدم السلطان الى القصر ادهم باشا وعهد اليه بمنصب الصدارة ، واذا مرسوم تعيينه في صباح اليوم التالي .

وضج الناس في الاستانة وفي الولايات لنفي مدحت باشا ، واستولى عليهم حزن عميق . وذعر الاحرار الدستوريون فلم يجروا على القيام بعمل عدائي ضد السلطان للتدابير الارهابية التي اتخذها قائد الجيش ، ولفقدان التنظيم السياسي والاتصال الوثيق فيما بينهم ، رغم خوفهم الشديد على الدستور الذي اعلنه زعيمهم بعد جهاد عنيف .

واذا المايين انه ضبط عند مدحت باشا اوراقا تثبت خيانتة فعزله وابعده . وامر الصحف فنشرت انه كان يحو ك مؤامرة لابادة الاسرة المالكة ، وقلب الدولة العثمانية الى جمهورية ، وتنصيب نفسه رئيسا عليها . ولم يكن الاهالي قد تعودوا قراءة « الاكاذيب الرسمية » في الصحف فانقسموا بين مصدق ومكذب ، ومؤيد ومستنكر . ولكن جرائد اوروبا الشهيرة نشرت الخبر على حقيقته ، قائلة ان السلطان خشي مباديء مدحت فابعده عن البلاد ليطلق فيها العنان لاستبداده ، فذاع الخبر في العاصمة العثمانية .

وقيل ان السيد تيير رئيس جمهورية فرنسا لما بلغه نبأ اقالة مدحت وابعاده ، قال لاصحابه : « ان الذي زين للسلطان الاقدام هذا العمل ، هو اكبر اعداء تركيا » وان فكتوريا ملكة

انكثرا قالت : « يظهر ان الاتراك يستعدون للانتحار » . وقال
امبراطور النمسا فرنسوا جوزيف : « ما ابعد الامة التركية عن
الاصلاح » . اما قيصر روسيا فقد انعم على الجنرال ايغناطييف
بوسام ، ثم عدل عن ذلك بنصيحة وزير الخارجية واكتفى
باهدائه هدية سنوية . وعادت الصحف الاوروبية الى اثارة
الحملات الشعواء على الدولة العثمانية ، منوهة بضرورة انقاذ
الاقليات المسيحية ، ساخرة من مهزلة الدستور التي انتهت
بتلك الفاجعة المؤثرة . فكان لذلك كله تأثير سيء في الاسواق
العالمية زعزع ثقة الممولين بتركيا ، فهبط تقدمها هبوطا عظيما ،
وهب اصحاب سندات الدين العثماني يطالبون حكوماتهم
بالسعي لضمان ديونهم وتأليف دائرة الديون العمومية في
الدولة العثمانية .

في المنفى

لم تدم صدارة مدحت باشا في عهد عبد الحميد سوى ٤٨
يوما ، وفي اليوم الرابع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة
١٨٧٧ اقيل من منصبه ونفي من بلاده وهو في حدود الخامسة
والخمسين من عمره .

ومنذ ذلك اليوم بدأ استشهاد ابي الاحرار واستمر ست
سنين كاملة .

ولم ينسى الشعب التركي مدحت باشا . فبعد شهر ونصف
من نفيه ، في اليوم الرابع من اذار سنة ١٨٧٧ ، وهو يوم
افتتاح مجلس النواب العثماني الاول ، احتدمت العواطف
الوطنية في صدور جمهور كبير من الطلاب المثقفين ، لانعقاد
المجلس النيابي ومدحت باشا صاحب الفضل الاكبر في تاسيسه
منفي عن بلاده ، فتنادوا الى القيام بمظاهرة كبرى في اليوم
التالي . واخذوا يتجمعون في الموعد المعين في جهات مختلفة من
المدينة وجوامعها مع عدد كبير من الاهليين ، ثم تلاقوا في نقطة
واحدة ووقت واحد ، وساروا نحو قصر السلطان ، وابلغوا
ياوره الذي خف لاستطلاع الخبر ، ان الشعب ناظم على
الحكومة الحاضرة . وهو يرجو من السلطان ارجاع مدحت
باشا من المنفى وتسليمه زمام الحكم ، واقالة قائد الجيش

رديف باشا والصهر محمود باشا ونفيهما من البلاد . و اضاف
احد الشيوخ المتظاهرين ان رجال الدين سيغلقون الجوامع
ويهملون ذكر الخليفة في خطبة الجمعة اذا لم يحقق مطالب
الامة . فابلق الياور هذه المطالب الى السلطان ثم عاد ينسيء
المتظاهرين بان جلالتة وعد بدرسها وتحقيقا ، فتفرق المتظاهرون
مستبشرين .

ولكن ما كادت الجموع الحاشدة تتفرق حتى اعتقل نصف
طلاب المدرسة الحربية وصدر الامر بنقل هذه المدرسة الى
ادرنة ، واقليل ناظر الدرك العام ونفي عدد كبير من الموالين
لمدحت باشا سواء منهم من اشترك في المظاهرة او من لم يشترك
فيها . الا ان هذه التدابير لم تستطع ان تنزع من قلوب الطلاب
محبة بطل الدستور ورسول الحرية ، فاذا بطلاب المدرسة
الحربية ينادون يوما بعد ان جرى تفقدهم : ليحي مدحت
باشا ! بدلا من ن ينادوا : ليحي جلالة السلطان ! كما هي
العادة المتبعة . مما اربع عبد الحميد فأمر باجراء تحقيق دقيق
في هذه الحادثة وانزال العقاب الصارم بالطلبة المتمردين . وكان
في الاستانة ٢٠ الف من طلبة العلم المجاورين في الجوامع
فارسل مئات منهم ومن طلاب المدرسة الحربية الى سجن عكا
على ظهر الباخرة عسير .

وظل اسم مدحت باشا في تركيا رمزا للحرية وللأستشهاد في
سبيلها ، فكان الطلاب والمناضلون الوطنيون والمفكرون الاحرار
يهتفون بحياته وهم يجرون الى السجون والمنافي ويساقون الى
ساحة الاعدام . كما ظل السلطان عبد الحميد يذكره كلما
قامت في البلاد حركة ثورية ، او ارتفع فيها صوت يطالب
بالحرية ، فيعلن « ذلك المجرم الذي اضل الناس وساقهم في
طريق الغواية » !

وكذلك لم ينس مدحت باشا وطنه وشعبه ، بل كان دائم
التفكير في العمل من اجلهما والنضال في سبيلهما . وكانت

الباخرة التي اقلته الى منفاه قد انزلته في نابولي فأقام فيها
شهرًا ، ثم زار اسبانيا فلبث فيها شهرين ، ثم ارتحل الى
باريس وشخص منها الى لندن فأقام فيها مدة طويلة . وكانت
الحكومة التي خلفت حكومته قد عدلت عن الاصلاحات التي قام
بها وعزلت الموظفين الذين عينهم . فانفجرت الاضطرابات
والثورات في انحاء البلقان ، وتعللت روسيا القيصرية بذلك
لأعلان الحرب على الدولة العثمانية . وهاجمتها من ناحية نهر
الطونة (الدانوب)

لم يستطع ابو الاحرار وهو في منفاه ، ان يتلقى انباء الحرب
التي تخوضها بلاده دون ان تغضبه وتثيره . فجعل يتصل
برجال الدولتين الفرنسية والانكليزية يطلب مساعدتهما
لتركيا ، ثم سافر الى النمسا للغرض نفسه . ولكنه كان
يلاحظ ان وصمة النفي اللاصقة به كانت تعوقه عن هدفه .
فأرسل الى الماين برقية يقول فيها : « سعت مدة اقامتي في
عاصمة بلاد الانكليز بما يعود على دولتنا بالنفع ويرفع شأن
حكومتنا ، وحاولت اقناعهم بعقد صلح يحفظ الدولة وعظمتها ،
وافتخر باني وفقت الى ذلك بعض التوفيق » ثم اعقبها ببرقية
ثانية قال فيها : « انا اليوم في فينيا ابذل الجهد للقيام بنفس
المساعي . . . وآمل اخباري بما يوافق مصلحة الامة لاستعين
به على امنيته الوحيدة . لقد وقفت حياتي لانقاذ الدولة من
وهديتها ، وانا قادر على القيام باعباء ما يطلب مني ، ومصلحة
الوطن تضطرني الى ذلك » . فاذا به يتلقى من سعيد باشا
رسالة ينبئه فيها بانه ذكره في محضر السلطان ، فسأله عنه
وكيف يعيش ، فأجابه : انه في حالة بؤس ينتقل من بلد الى
بلد ، ويعيش بالقروض ، فرق له قلب السلطان وبكى ، وقال :
ارسلوا له الف ليرة ! ثم يختم رسالته طالبا من مدحت ان
يشكر للسلطان هبته ويتضرع اليه بالعتو عنه . فأغضبت هذه
الرسالة مدحت باشا واتارت غيظه ، ورد عليها برسالة

قال فيها :

« لقد عبرتم للسلطان عن حالي بانها حال بائس يتنقل من بلد الى بلد ، تستدرون بذلك شفقتي ، وهذا وصف لا يوصف به الا أفاق فاقد الشعور ، لا رجل مثلي عمل ما عمل وتولى الصدارة بجدارة . وانا كما وصفتكم من اسباب عيشي وفقرتي ، فقد اقترضت عشرة آلاف فرنك من خرستاكي في نابولي فنفدت ، وانا اليوم اسعى في قرض جديد اسد به رفق اسرتي في الاستانة ، ولكنني فخور بذلك ، فقد ولدت عاري الجسد وساموت عاري الجسد . وانا ابن الحاج اشرف افندي ونعم النسب ، ومع هذا فلا انتسب الا الى الله ، وذخيرتي اني عاهدته الا اقول الا الحق ولو اوصلني الى مثل ما الاقيه الان من الشدائد . وما الذي فعلت من اجرام حتى اطلب العفو ؟ لقد سعيت في تولية السلطان مراد بعد عبد العزيز ، فلما مرض سعيت ان يجلس مكانه السلطان عبد الحميد ، وكان جلوسه مقرونا باعلان الدستور ووضع خطة الاصلاح ، ومنذ خروجي من الاستانة وانا افكر في الدولة وفي سبيل انقاذها من المهالك ولا افكر في نفسي ، فماذا في هذا مما يعتذر منه ؟ »

وبعد ايام استولى الجيش الروسي على بلونة ، وقال الناس انه لن يلبث ان يصل الى الاستانة . فجدد مدحت الهمة على مواصلة مساعيه في الدفاع عن بلاده لدي الدول المختلفة ، وعاد الى لندن . وحين عازمت الدول على عقد معاهدة برلين لتعديل مواد معاهدة سان استفانو دفعته الغيرة مرة اخرى الى كتابة رسالة تتضمن وجهة نظر الدولة العثمانية ، وطبعها باللغتين الانكليزية والفرنسية ووزع نسخها على اعضاء المؤتمر . فبدا للسلطان ان اندفاع مدحت للدفاع عن الدولة في اوروبا يخشى منه ، فيجب استقدامه الى بلاده ليكون فيها تحت نفوذه المباشر ومراقبة جواسيسه المستمرة . فأخذ سعيد باشا يكتب اليه في ذلك ، وما زال به حتى اقنعه بالعودة رغم نصيحة اصدقائه له ان لا يفعل .

وقد قابله على اثر ذلك السفير العثماني في لندن ، وبلغه ان جلالة السلطان قد عفا عنه واجرى له مرتبا شهريا قدره مائتا

ليرة وأمر بأن يقيم مع اسرته في جزيرة كريت ، وارسل اليه اعانة قدرها الف ليرة كما قرر تقديم خمسمائة ليرة الى عائلته التي سترسل الى كريت على باخرة خاصة . وبعد ان اقام مدحت باشا شهرين في هذه الجزيرة ، ابلغه المابين ان احد رجاله سيصل الى كريت ليأخذ منه التأمينات اللازمة ! ثم تلقى امرا بتعيينه واليا على سوريا ، ولم يكن لدى ابي الاحرار ميل الى الوظائف ، فطلب من السلطان اعفاءه من هذه الوظيفة ، فأجابه الصدر الاعظم ان هذا المنصب قد اختاره لك السلطان وارسل اليك باخرة خاصة لتقلك الى بيروت . فلم يسعه الرفض بعد ذلك . كان مدحت باشا قد ضعفت قواه وقارب سن الشيخوخة ،

ولكنه ما كاد يصل الى مقر وظيفته الجديدة حتى بادر الى العمل على اصلاح سورية التي كانت تعد من الولايات العثمانية الراقية المشهورة بذكاء ابنائها وخصب اراضيها . وكان اول ما وجه اهتمامه اليه اصلاح المدارس ونشر التعليم . فالف جمعية من العلماء لهذا الغرض ، وجمع الاعانات من بعض الاثرياء فأصلح بها بعض الجوامع وجعلها مدارس للاحداث تضم كل منها مائة وخمسين تلميذا او مائتي تلميذ ، وخصص لهذا الغرض قسما من واردات الاوقاف ، ونشر المدارس في الملحقات ، وحث اهالي بيروت على انشاء جمعية المقاصد الخيرية وجمعية زهرة الاحسان . ثم اتجه الى الصنائع والفنون .

وبينما كان مدحت عاكفا على الاصلاح في ولاية سورية ضجت الاستانة لأن السلطان قد ابعد الصهر محمود باشا عن العاصمة وعينه واليا على طرابلس الغرب ، ونفى رشدي باشا الكبير الى مغنيسا ، وشيخ الاسلام الاسبق حسن افندي خيرالله الى قونية ، وقاضي الجيش قاسم ملا الى كوتاهية ، وامين افندي الى قونية ، وسيف الدين افندي الى حلب ، واحمد افندي شرواني زاده الى ديار بكر ، واكثرهم من اصحاب مدحت ومن اشياعه في مبادئه .

وانعقد خلال ذلك المجلس النيابي الثاني في الاستانة . فحمل فريق من احرار النواب على اعضاء الحكومة حملة شعواء لانها زجت بلادها في الحرب وادخلتها في مأزق لا مخرج منها ، وقرر هؤلاء النواب فيما بينهم نزع الثقة من بعض الوزراء ومحاكمة الصدر الاعظم محمود نديم مع بعض القواد الذين سببوا بتهوانهم نزول النكبات بالجيش . فما كاد يتصل هذا النبأ بعبد الحميد حتى عمد الى اقالة الوزراء والغى منصب الصدارة العظمى مستعيضا عنه بمنصب رئيس وزراء اسوة ببقية الحكومات الدستورية ، واسند رئاسة الوزارة الى احمد وفيق باشا ، فنفذ بذلك مطالب النواب قبل ان يطالبوا بها لئلا يقال انه ارغم على اجراء هذه التبديلات . ثم عقد السلطان في قصره مجلسا وطنيا كبيرا دعا اليه اعضاء الحكومة وبعض النواب والوزراء السابقين وقادة الرأي ، للبحث في انقاذ الدولة التي وقعت بين مطامع الانكليز والروس ، ولما تليت على الحاضرين الحلول المقررة لانقاذ الموقف اخذوا يعلنون موافقتهم عليها واحدا بعد اخر باحناء الرأس ، اذا باحمد افندي نائب ازميز واحد ممثلي المجلس النيابي في الاجتماع . يقف قائلا بجرأة وحماسة :

« انكم لا تطلبون رأينا الا بعد فوات الاوان . فقد كان عليكم الرجوع الى رأينا بصورة جدية يوم كان درء هذه الاخطار مستطاعا . فالمجلس النيابي لا يتحمل قط تبعة حالة نشأت دون علمه ، وفضلا عن هذا فان المسائل التي تناقش فيها المجلس واصدر قرارات فيها لم يؤبه لها ، ولهذا اكرر القول ان المجلس النيابي لا يتحمل مسؤولية الاحوال التي ادت الى الازمة الحالية . »

فغضب السلطان وغادر قاعة الاجتماع ساخطا ، ثم التفت الى رجال حاشيته الذين لحقوا به وهرعوا اليه من كل صوب قائلا : « لقد اخطأت كثيرا في محاولتي ادارة الشعب باللين مقتفيا اثر والدي المرحوم السلطان عبد المجيد . . . وكان يجب علي العمل

بنصيحة جدي السلطان محمود الذي اوصى باخذ الشعب بالشدة . »

وما لبث عبد الحميد ان عمل بنصيحة جده ، فاصدر في ١٣ شباط سنة ١٨٧٨ مرسوما بحل المجلس والغاء الدستور مؤقتا للظروف الاستثنائية التي تجتازها الدولة ! وقد دام ذلك الالغاء الموقت ثلاثين سنة كان عملاء السلطان يحملون خلالها على « الافكار الافرنجية » التي ييئها الاعداء في رعايا الدولة باسم الدستور والحرية قائلين ان اهل الشرق لا يحكمون الا بالاستبداد ، وقد تكرم جلالة البادشاه فمنحهم الدستور فافسدوه لانهم لا يصلحون له ، فيجب الالتفاف حول جلالته لأنه هو وحده الدستور ، وارادته هي الشريعة ، وكل ما عدا ذلك ضلالات افرنجية تؤدي الى خروج نساء المسلمين سافرات كنساء الكفار والعياذ بالله !

وفي اليوم التالي لتعطيل المجلس امر السلطان فاخرج من العاصمة بالقوة عدد من النواب البارزين واعيدوا الى ولاياتهم ، وهم بدران افندي نائب بيروت ، ومانوك افندي نائب حلب ، و خليل افندي غانم نائب سورية ، ونافع باشا الجابري نائب حلب ، ويوسف بك ضياء نائب القدس ، واحمد افندي نائب ازميز ، ومصطفى افندي نائب سلانيك ، ومصطفى بك نائب يانيا ، ورأسم بك نائب ادرنة .

وكانت الاشاعات القائلة بان مدحت باشا سيقطب النظام الملكي في البلاد العثمانية الى نظام جمهوري قد توقفت ، فبدأ اعداؤه يشيعون انه يريد الاستقلال بولاية سورية ويحرض العرب على طلب الانفصال ويستشهدون على ذلك بموجة الحرية التي تصاعدت فيها ايام حكمه ، وبانتشار قصيدة اليازجي التي يقول في مطلعها :

« دع مجلس الغيد الأوانس »

وفي الواقع ان السلطان قد خشي ان تنتظم احوال سورية

في عهد مدحت باشا ، وان تجتمع كلمة اهلها ، فتخرج من يده ، فكان اذا عرضت عليه مشاريع مدحت اجل التصديق عليها او رفضها . واتفق انه كان يحتفل بتدشين الحديقة العمومية بدمشق ، فتهتف بعض الحاضرين : ليحي مدحت باشا ! فشهر احد الضباط سيفه وهاجم الهاقين قائلا : ان هذا الهتاف لا يجوز الا في مقام الدعاء للسلطان . فقبض عليه ولكن لم يلبث ان افرج عنه بامر المابين .

وكان لفرنسا نفوذ في لبنان ولانكلترا مطامع في سورية ، وقد رأيت هاتان الدولتان ان اصلاحات مدحت باشا تضعف نفوذهما في هذين البلدين ، فكانتا تقاومانه وتحركان الدسائس حوله . وقد كتب مدحت باشا تقريرا وجهه الى مقام الصدارة بسط فيه الوضع السائد في ولايته ، ونحن ننشر معظمه فيما يلي نقلا عن كتاب « مذكرات مدحت باشا » الصفحة ١١٤ - ١١٦ ، نظرا لاهميته التاريخية :

« ... ومع سابق معرفتي بهذه البلاد فقد وجدت الحالة متغيرة عن ذي قبل فقد صبغت احوال الولاية الاجتماعية والسياسية بصبغة غير صبغتها الاولى ، لان الانكليز والفرنسيين يبذلون مساعيهم من اربعين سنة لتقوية نفوذهم في هذه لبلاد ، وقد اوصلوا جبل لبنان الى حالته الحاضرة وهم يحاولون ايصال بقية البلاد الشامية الى ما وصل اليه الجبل . والدول تنظر اليهم بعين المقلد ، فالامريكان يريدون اعلان حمايتهم لجبل النصيري فيفتحون المدارس ويشوقون الاهالي الى قبول الحماية الاميركية . والالمان يرسلون مهاجرينهم الى سواحل القدس لاسكانهم في القرى المجاورة . والخلاصة فان كل حكومة تريد وضع يدها على قطعة من بر الشام . فالاسبانيون قد انشأوا كنيسة ومدرسة بجهة يافا للوصول الى نصيبهم من الاستعمار . ولهذا فان ابناء المسيحيين قد اتقسما الى احزاب فمنهم من يحاول الالتحاق بانكلترا ومنهم المتزلف الى فرنسا . وحاول الدروز ايضا تأسيس حكومة درزية اعتمادا على دولة انكلترا ، اما المسلمون فقد صاروا في حيرة من هذه الاحوال وبين تلك المقاسد وقد شغلت المسألة الحربية دار الخلافة ، ولم تبج لرجال الدولة النظر الى حالة

سوريا المحزنة ، فالوامر التي ترسل من الاستانة قاصرة على طلب المال والجند ، وهذه الحال تفتح للاجنبي باب الاستعمار ، خصوصا بعد ان اشتغل موظفو الولاية بمصالحهم الشخصية وتركوا المصلحة العامة فاخلوا بواجباتهم وفسدت اخلاق الاهلين بسبب اعمالهم ، وكثر القتل والنهب ، واختل الامن العام فبلغ عدد الجنايات في جهتي عكار وصافيتا تسعين في اربع سنوات ولم تقف الحكومة على اشخاص القاتلين بل لم تجاز واحدا منهم ، وطالما سجنتم الجناة وافرجت عنهم . وفي سجن طرابلس قوم قد سجنتمهم الحكومة احدى عشر سنة بسلا حكم قانوني وقد اخلينا سبيلهم . والحالة في القرى والنواحي التي يحكمها القائمقامون توجب الاسف . اما واردات الحكومة فقد اخبركم عنها في لائحة غير هذه ، فقلت ان الوريثي قد وصل الى النصف ، وان الاعشار قد خربت بيوت الاهلين . وقد زادت الطين بلة مسألة القائمة التي نزلت بسببها واردات العام الماضي الى النصف .

« هذه هي مختصر احوال الولاية الاجمالية ، والذين يشكون من هذه الحالة هم الافرنج لانهم يريدون التهام البلاد بهذه الوساطة ، فاذا لم تنته من هذه الازمة وننقذ الاهالي من براثنها بسرعة ، تدخل الانكليز في احوال الاناضول بحجة اصلاح ، وتدخل الافرنسيون في احوال سوريا بهذه الحجة . الخلل سائد في البلاد . وليس ثمة اسم للاصلاح ، وجرائد اوربا تكتب المقالات تلو المقالات مظهرة سوء المغبة ، فاذا تعرضت لاستقلالنا دولة او اكثر من دولة وافقها الرأي العام الاوروبي ، وقام المستعمرون الذين انشأوا المدارس في بر الشام طالبين الاشتراك في اقتسام السلب . وعليه فقد اخذت في اصلاح من يوم حضوري الى هنا لايقاف هذه الحركة . وقد انتهت مسألة متصرف المركز بهمة دولكم ، ولكن الامور لا تتم بحلها فقط ، فالولاية بحاجة الى اصلاح احوالها المالية ، واصلاح محاكمها ، ومنع الرشوة التي تورث الخجل وتجعل الوطني منخفض الرأس امام الاجانب . والخلاصة ان الواجب تطبيق قوانين المحاكم التي اسسها السلطان لاعادة الامن والسكينة الى قلوب الناس . وما دام الحال على هذا المنوال فالدولة لا تصل الى اصلاح المطلوب لان مجلس الوكلاء (الوزراء) يصدر القرارات ويبعث بها الى الولايات غير ناظر الى احوال بعض الولايات الراقية واحتياجاتها ، فتبقى القرارات حبرا على ورق . وهذا هو الذي

حدا بالافرنج الى عدم الاعتماد على قوانين الدولة العلية . فارجوكم الاسراع بالقوانين المطلوبة لان الانظمة الموجودة لا تفيد في الاحوال الحاضرة ، ومن يعتقد ان هذه الحالة تستمر طويلا بلا خطر يخطي في تصوره . وانا اعرف الدواء والداء ، وارى السكوت عجزا ، ولهذا عرضت المسألة على نظركم .

وبينما مدحت باشا عاكف على الاصلاح بهذه الروح البصيرة ، ارسل اليه المايين برقية قال فيها : « ان خديو مصر المخلوع اسماعيل باشا توجه الى اوروبا وارسل ولده الى الاستانة » . فقدم الاخير طلبا الى الحكومة راجيا منها الترخيص له بالاقامة مع عائلته في دار السعادة . وقصد الرجل دخول الاستانة للفساد . وقد قرر مجلس الوكلاء المنعقد تحت رئاسة السلطان رفض الطلب ، وقرر ايضا اخذ رأي الصدور العظام المعزولين ، فاذا كان عندكم رأي غير الرأي الذي قرره الوكلاء فاكتبوه وارسلوه الى المايين » . وواضح انه كان ينبغي لمدحت باشا موافقة الوكلاء على قرارهم اذا كان ينشد رضى السلطان ، ولكن ذلك الرجل الكبير ابى الا الصراحة في قوله ، وكتسب للمايين رسالة قال فيها ان ابعاد اسماعيل عن الاستانة خطأ لان القائلين انه سيشغل بالفساد قد بنوا قولهم على مجرد الوهم ، وستكون اقامته في اوربا مدعاة لكثير من الشائعات ، واذا فرض ان الرجل سيسلك مسلكا مغائرا لمقاصد السلطان فان وجوده في الاستانة تحت رقابة دائمة خير من بقائه في اوربا ، على ان احتراس الحكومة العثمانية من امثاله لا يتفق مع عظمة الملك وهيئته . فاسخط هذا الجواب جلاله السلطان .

وكان مدحت لا يفتأ يقدم استقالته من منصبه حينما بعد اخر . ثم قدمها من جديد . فاذا بحسن فوزي باشا يصل الى بيروت ثم يذهب الى دمشق فيبلغ مدحت انه قادم لطلب العهود والمواثيق لجلالة السلطان . فتولته حيرة وقص على محدثه ما قام به منذ جلوس السلطان حتى ذلك العهد ، قائلا : ان هذه الامور كلها لا توجب تقديم المواثيق ، واذا كان فيها ما يريب

فحدثني عنه . فقال حسن باشا : انك ستحول ولاية سورية الى قطر مستقل ، وقد قمت بما يحقق هذا الظن . فقال مدحت : ان جلاله السلطان قد طلب مني المواثيق قبل الاشاعات يوم كنت في اوروبا وبعد وصولي الى جزيرة كريت ، وهذه الاقوال قد انتشرت بعد حضوري الى سوريا وهي اشاعة ليس هناك ما يثبتها .

فلم يجب حسن باشا على اعتراض مدحت . ولكن لم تمض ثلاثة ايام حتى ابعاد ابو الاحرار عن سورية بعد ان اعدت الاحتياطات العسكرية لهذا الامر . وعهد اليه بعد ذلك بولاية ازмир ، وعبثا حاول الاستقالة منها فان المايين لم يقبل طلبه . وكانت ازмир تتخبط يومذاك في ظلمة رهيبة من الفساد والفوضى وقد شاع عنها انها البلد الذي يحكمه اللصوص وقطاع الطرق ، فعكف على اصلاح هذه الحال . ولكن خصومه كانوا يفسرون اعماله تفسيرات شتى ، فقاوم الباب العالي مشاريعه الاصلاحية ورفضها . وارسل المايين عمدا من الجواسيس لمراقبته ومراقبة رشدي باشا المقيم في مغنيسا . وكانت صحف اليونان قد حملت حملة شديدة على تركيا ، فقبل في الاستانة ان مدحت باشا هو الذي اوعز الى تلك الجرائد بكتابة ما كتبه ، ثم نشرت صحفها ان ابا الاحرار قد جن .

السلطان الاحمر

لم يقم بين سلاطين آل عثمان خلال الستمئة سنة التي انقضت على الحكم العثماني ، رجل شر من عبد الحميد ، او ند له في استبداده وجوره . ولم تصل الدولة العثمانية في جميع ادوارها الى حالتها في زمنه المشؤوم . وقد ألغى الدستور الذي اقسم الايمان المغلظة باعلانه والمحافظة عليه ، وفض المجلس وسجن عددا كبيرا من الاحرار او نفاهم الى الولايات النائية وكانوا السبب الاول في صعوده الى الحكم ، والف الحكومة على وجه يوافق انانيته وظلمه .

وقد اتجه همه منذ جلس على العرش ، الى المحافظة عليه باي ثمن كان . وكان يعتقد بأن الخطر يتهدهده من ناحيتين ، ناحية سلفه السلطان مراد ان ثاب رشده اليه يوما وطالبه بحقه في الملك ، وناحية الشعب الذي تعود في الزمن الاخير ان يثور على الاستبداد ويخلع الملوك المستبدين . وقد دفع الخطر بتقارير استصدها من كبار الاطباء تزعم ان السلطان قد فقد عقله تماما وان عودته الى العرش ضرب من المستحيل ، ولم تكن هذه التقارير صادقة كل الصدق ، فقد استعاد مراد قواه العقلية بعد قليل ، وكان ذلك سببا لان يعاني من ظلم اخيه مأساة من افجع المآسي البشرية ، اذ بقي سجينا حتى توفي

بعد خلعه عن العرش بثمانية وعشرين سنة . وقد سمح عبد الحميد لوالده مراد وافراد اسرته واصدقائه بزيارته ليشاهدوا بانفسهم اعراض مرضه العصبي . ولكنه لما كاد يتمائل الى الشفاء حتى منعهم جميعا من دخول قصر جراغان . ثم حاول بعض الاحرار اختطافه من محبسه ، فنقله الى قصر مالطة كوشكي وحرم دخول هذا المكان ، وحظر دخول الكتب والصحف وادوات الكتابة اليه . وفي هذه الاثناء ترعرع اولاد مراد واحفاده ، وكبروا امام عينيه ، دون ان يسمح لسواحد منهم بمغادرة القصر . ودون ان يتلقوا من العلم الا ما لقنهم اياه بنفسه . وكان يضطر الى الكتابة بالفحم الاسود على بلاط القصر الجميل كي يعلمهم القراءة والكتابة .

اما الخطر الثاني فقد حاول عبد الحميد دفعه بالمغالة في الاستبداد ، وانصب استبداده خصوصا على الرجال الذين يستطيعون خلع السلاطين ، اولئك المفكرين الاحرار والوطنيين الصادقين الذين يمثلون خيرة ما يجيش في اعماق الشعب من ثورة على الظلم . وشجاعة في كفاحه ، واستماتة في هذا الكفاح ، فشئت رجال الفكر ، وفرق اعلام الوطنية ، وقضى على كل ضمير حي وذهن وقاد . فلم يبق حوله غير المنافقين والمشعوذين الذين لاءموه في اخلاقه ومالأوه على ظلم الرعية واستباحة دمها والعبث بمراققتها . فتصدع بنيان الدولة ، واستنزفت خيراتها ، وعشت بها الحروب والمظالم . وبينما كان السفاح واعوانه يتقلبون في العيش الرغد ، ويرتعون في احضان المتارف ، كانت الامة تزداد فقرا وبؤسا ، والدولة تسير نحو الخراب .

وقد انعدمت في ذلك العهد حرية الشخص تماما ، فكان المرء يبيت بين زوجه واولاده وهو غير آمن من ان يفاجئه طارق في دياجي الظلام فيختطفه من بينهم ليزج به في غيابات السجون حيث القيود والاغلال ، او يرسل الى المدن النائية التي تضج لما

تراه من شقاء المبعدين ، او يقذف في اعماق البوسفور طعاما للحيثان . اما الصحافة فكانت تعيش تحت رقابة متعسفة حولتها الى ابواق تعجيد وتهديد ، يضطرب محرروها خوفا لكلمة تبدو منهم قد يتأولها اولو الامر على غير ما ارادوا . وبحسبنا ان نعرف ان ثمة الفاظا وكلمات مأثورة كان يحظر ذكرها تحت طائلة العقاب من امثال القانون والدستور ، والخلع ، والجمهورية ، والديناميت ، والثورة ، والانصاف ، والحرية ، والعدل اساس الملك ، والظلم مرتعة وخيم والحرية منتهى غايات الامم . الخ . اما الكتب فكان لا يسمح بنشرها ما لم تعرض على مجلس التفتيش في الاستانة نفسها ، فيقرأها اعضاءه ويزيدون فيها وينقصون ويحرفون ويبدلون وربما حذفوا من الكتاب صفحات وفصولا فاخترل بحذفها الكتاب . ولقد امتدت ايدي الرقباء الى الكتب القديمة التي ظلت تقرأ مئات السنين فصودرت وحظر النظر اليها لكلمة مخيفة او جملة ثورية وردت فيها . وكانت الرسائل الخاصة تراقب ، ولا سيما تلك التي ترد الى الذين ينظر اليهم المستبدون بشيء من الريبة . فاتخذ الاخساء الغادرون ذلك سببا للثأر من خصومهم ، فكان احدهم يكتب الى عدوه رسالة بتوقيع كاذب فيشير الى مؤامرة او مكيدة لا علم له بها ، ثم يثير الشكوك حوله لدى بعض الجواسيس ، فتضبط رسائله وتقرأ ، فيتهم باشنع التهم ويساق الى اعماق السجون . وكان الاحرار يلجأون الى البريد الاوربي فيتخاطبون بواسطته بمساعدة بعض الاجانب ، لان كل دولة اجنبية قد بادرت في ذلك الوضع الى انشاء بريدها الخاص .

وفي ذلك الزمان اضحى الجواسيس هم الذين يتصرفون بشؤون الدولة . فقد كانت لهم دائرة منظمة في المابين يدعى رئيسها « مدير سياسة المابين » . ولتلك الدائرة فروع متشعبة في انحاء البلاد وخارجها ، وعمالها مبثوثون في جميع دوائر

الحكومة وانحاء الدولة . عملهم التجسس بل التلصص والوشاية والافتراء لازهاق الارواح وملء السجون وسلب الاموال من اخس سبيل . ولم تكن في البلاد كلها زاوية خارجة عن رقابتهم . حتى قال احد الظرفاء لو تشعبت في بلاد الدولة العثمانية طرق الحديد واخترقت سهولها وجبالها اختراق « جند الخفية » لكانت بلا ريب اغنى بلاد الارض .

وعلى هذه الانقاض ، انقاض الدولة التي كانت تنهار اركانها واحدا بعد اخر ، وعلى ذلك انشقاء ، شقاء الشعب المتعاضم المتفاقم ، كانت تقوم قصور يلدز (الكوكب) التي تعد من اجمل قصور الدنيا ، والتي انفق عليها ما يزيد على ثمانية ملايين ليرة عثمانية . وفي هذه القصور المتفرقة بين الخمائل والغابات والبساتين في مساحة تزيد سعتها على مساحة بلد كبير ، والتي كانت تضم بين جدرانها خمسة آلاف من الموظفين والخدم والجواري الحسان وسبعة الاف جندي من الالبان ، كان يعيش وراء عشرات الاسوار والابواب ، رجل لا يذكر اسمه الا متوجا بالقاب التفخيم والتعظيم ، فهو السلطان الاعظم والخاقان الافخم ، وسلطان البرين والبحرين ، وامام الحرمين الشريفين ، وهو ظل الله في ارضه ، المحفوف بالطاقة الصمدانية ، وعنايته الربانية !

وكانت اعظم صفات هذا الرجل الخوف . فهو يخاف على حياته من كل احد حتى من اعوانه وحراسه ومن نسائه واولاده . وهو يخاف من طعامه وشرابه ومن فراشه ووساده ، لا يستقر له مضجع ولا يهدأ له بال بل يظل متقلبا على اشواك المخاوف يسير في قصره ويده في جيبه على المسدس لئلا يكون هناك من يتربص له ليقتله فيسبقه هو الى قتله ، وينام على احد المقاعد في غرفة المائدة او غرفة القراءة او غرفة النجارة التي كان يتسلى بها والمسدس تحت مخدته ليضلل المتأمرين على قتله ! وقد استغل اعوانه هذا الضعف فيه فأذكوه وضاعفوه بما كانوا

يختلقون له من اخبار وما يصورون له من المؤامرات المزعومة تقربا منه وابتنازا لماله .

وكان عبد الحميد اخوف ما يكون من مدحت باشا لأنه اجرا الاحرار في مناهضة الاستبداد ، واصلب الوطنيين في الدفاع عن الحق ، وصاحب الفكرة الاولى في الدستور وعلان سلطة الامة لتقييد سلطة الملك . فكان من امانيه ان يبطش به ويتخلص مرة واحدة منه ومن رفاقه . ولكن مدحت محبوب من الشعب اثير عنده ، معروف لدي الكثيرين من احرار اوربا ورجال السياسة فيها ، فلم يكن البطش به بالأمر اليسير . وقد رأى السفاح ان القضاء عليه بذريعة قانونية ، يمنع الشعب واحرار اوربا من الاحتجاج والاستنكار . وكان انتحار عبد العزيز قد احفظ رجال حاشيته فعزوا الى مسببي خلعه انهم قتلوه ، وذاعت هذه المزاعم حينما تم تلاشت . ولكن السلطان عبد الحميد لم يلبث ان عزم على اثارة هذه القضية من جديد . فاستكتب صحفيا يدعى مدحت افندي كتابا اسمه « اس انقلاب » ذكر فيه اسراف عبد العزيز وتبذيره وانتحاره ، ثم قال : وقد يكون مصرع عبد العزيز جناية لا انتحارا ! ثم عمد رجاله الى تلفيق الادلة المختلفة ، استعدادا لاثارتها ، على ان تلتهم نارها دفعة واحدة كلا من السلطان مراد ، ومدحت باشا ورفيقه رشدي باشا ، والصهرين محمود باشا ونوري باشا اللذين اثارا سخطه في المدة الاخيرة ، وغيرهم ممن تعرضوا لغضبه .

اشتغل رجال المابين بهذه القضية خمس سنوات ، ولما تم لهم ما شاؤوا من ادلة مزيفة عرضها السلطان على وزرائه وطلب منهم ملاحقة مدحت باشا وغيره من المتهمين وادانتهم ، فلم يجرؤ الوزراء على تلوين ايديهم بهذه الدعوى . فآخذ عبد الحميد يقيلهم ويلجأ الى انصار الاستبداد وعباد الملوك فيقربهم منه ويعيدهم الى الحكم واحدا بعد اخر ، من جودت باشا الذي تعهد بترويح هذه الاكذوبة فعينه عبد الحميد وزيرا للعدلية .

الى سروري افندي احد اعضاء المحاكم المشهورين بالفساد وكان مدحت قد عزله فعينه السلطان رئيسا لمحكمة الجنايات بعد ان نقل مقرها الى يلدز ، الى نصرت باشا الملقب بالمجنون وهو الذي خصص له سيد يلدز دائرة في المابين للاستعانة به على تحقيق دسائسه وكان مدحت قد طرده من ولاية الطونة . ثم عهد برئاسة الوزارة الى محمود نديم عدو الحرية وعدو مدحت الاول .

وشاع ذلك بين الناس ، فاصبح المنافقون يتقربون من السلطان بذم الاحرار والافتراء عليهم ، وكان محمود جلال الدين باشا قد زوج ابنه منير بك من احدى جوارى عبد العزيز فادعى انه وقف من الجارية على اسرار موته وقدم بذلك تقريرا الى عبد الحميد ، فانعم عليه برتبة الوزارة وعينه مع سروري افندي في اللجنة التي عهد اليها بالتحقيق في تلك الجناية الموهومة .

وذاع في شهر آذار سنة ١٨٨١ ان عبد الحميد يحقق منذ سنوات في خلع عمه وفي الاسرار التي اكتنفت موته . وتهامس المطلعون بانه قد اعتقل لهذا الغرض عشرات المتهمين . وان رجال السراي قد هددوا والدة عبد العزيز وجواريه وخصيانه لحملهم على الادعاء بان عبد العزيز قد قتل ، فلم يقل احد منهم الا الحقيقة ، ولكن احد العبيد قد وافقهم على هواهم مع رفيق له ، وان رجال الاحكام العدلية قد احضروا فخري بك المابين الذي كان في معية عبد العزيز ، ومصطفى البهلوان وزميليه الذين كلفوا بخدمته ، فضربهم ضربا مبرحا ، وارغمهم على السهر عدة ايام وليال ، وعذبهم بالآلات خاصة بهذا الغرض ، واغرقهم في الحوض الثلج ليلا ، ووضعوا الحديد المحمي على رؤوسهم ، فلم يقولوا الا الحقيقة ولكن مصطفى البهلوان لم يتحمل حرارة الحديد فجاء المحققين في اكاذيبهم وقال ما امروه به .

وتسامع مدحت باشا بهذه الانباء في مقره بازمير ، كما تسامع

بها رشدي في مستشفى بمغنيسا ، فلم يحركا ساكنا ولم يقيما لها شأنا . وكتب اصدقاء مدحت في اوربا اليه ينصحونه بالهرب وارسلوا لهذه الغاية باخرة الى ازميز ، ولكنه ابى مغادرة البلاد قائلاً ان للمحاكمات قواعد وانظمة تستدعي الوقوف على حجج المتهم وبراهينه لاطهار الحقيقة وهو مستعد للمثول امام المحكمة لاثبات براءته او ادانته .

على انه بينما كان راقدا في داره مساء الاثنين في ٤ ايار من تلك السنة ، دخل عليه احد اصحابه ينذره بان الياور حسني بك ، وهو احد خصوم مدحت ، قد تلقى من المابين امرا برقيا يقضي بمحاصرة منزله وقد اتجه الى الثكنة العسكرية حالا ، ثم حضر آخر واعلمه ان الجنود المقيمين في الثكنة وعددهم اربعة آلاف ، قد سلموا البنادق وهم على اهبة الحضور للاحاطة بسراي الحكومة التي يقيم فيها . فلم يصدق مدحت ان السلطة تحشد لاعتقاله بضعة الاف من الجنود ، ونهض من فراشه فنظر الى الثكنة القريبة من السراي فاذا بالجنود يتهيأون حقا ويهمون بمغادرة المعسكر ، فهجس في صدره ان عبد الحميد قد امر بقتله والا لما كانت هناك حاجة الى هذا الحشد الكبير من الجيش . فغادر السراي تحت جندح الظلام لا يدري الى اين يتجه . وضاعفت من حيرته طلقات نارية ما لبثت ان ترددت في ذلك السكون ، ورأى الرصاص يخترق الفضاء ويتساقط في الماء على مقربة منه . ثم لحق به خادمه يوسف آغا يخبره ان الجنود قد احاطوا بالقصر من جهاته الاربع وفي ايديهم الحراب والبنادق . فاستصحبه الباشا معه وسارا هتية على اقدامهما ثم شاهدا عربة فركباها الى حي الافرنج . ولما وصلت الى امام قنصلية فرنسا ، تعالت الطلقات النارية اكثر من قبل ، فلم يكن من مدحت باشا الا ان دخل القنصلية وامر خادمه بالعودة الى القصر لاعلام عائلته بمقره وسلامته .

وكان الياور حسني بك والقومندان حلمي باشا قد ارادا

اخفاء خطة الجنود . فأمر بوضع كمية من الهشيم في احدى انحاء المدينة واشعالها ، فحسب الناس ان هناك حريقا واخذوا يطلقون النار جريا على عادتهم في ذلك الزمان . وبينما الناس منشغلون بذلك الحريق الوهمي ، احاط الجيش بمنزل مدحت ، ودخل حلمي باشا وحسني بك وفريق من الضباط يتحرون عنه في كل حجرة تحت المناضد والاسرة وبين الجدران ، دون ان يعثروا له على اثر .

بات مدحت ليلته تلك في القنصلية الفرنسية ، وعلم قناصل الدول الاجنبية المقيمون في ازميز وعددهم اربعة عشر بالحادث ، فاقبلوا الى هناك في الصباح يعربون له عن عاطفتهم نحوه وعن استنكارهم لما يحدث له . ثم ما لبث ان تلقى من جودت باشا برقية يعرب له فيها عن تعجبه من التجائه الى قنصلية فرنسا حين جاء دوره لاستجوابه في قضية مقتل السلطان عبد العزيز ويطلب منه تسليم نفسه . فاجابه ببرقية قال فيها : « لم اسمع بمسألة مقتل عبد العزيز من احدى الدوائر الرسمية قبل اليوم . وقد طرقت مسمعي هذه الكلمة الآن . وعلى كل حال ، اذا كان لنا علاقة بهذه الجناية ، وقد سارت الحكومة على قاعدة عامة للنظر في الدعاوي والمحاكمات ، فلم خالفت القاعدة العامة المتبعة وارسلت الى منزلي جحفا جارا ؟ وما الذي اضطرها الى سلوك هذا المسلك ؟ هل سألنا احد عن هذه المسألة وبقي سؤاله دون جواب ؟ او هل دعانا احد الى محاكمة فرفضنا دعوته ؟ » وقال في ختامها : « اني احب ان ينظر في هذه المسألة امام محكمة ، غير ان حركة الحكومة الاخيرة قد سلبت من قلبي كل ثقة ، فاذا وثقت بان حياتي وشرفي يسلمان من كل تعرض ، وان محاكمتي ستكون علنية ، حضرت الى المحكمة بكل ارتياح » . فأجابه جودت باشا بان السراي ارسلت هيئة لاستجوابه على باخرة خاصة . ووجهت وزارة خارجية فرنسا الى قنصلها في ازميز برقية قالت فيها انه لم يبق من مبرر لبقاء مدحت باشا

في القنصلية ما دام قد قبل مبدأ المحاكمة ووافقت حكومة الدولة على ذلك . فلم يجد مدحت بدا من مغادرة القنصلية وتسليم نفسه الى حلمي باشا . ثم وصلت الباخرة « اسطنبول » تحمل جودت باشا نفسه ، وعلي باشا الذي عين واليا على ازمير بدلا من مدحت وهو عدو اخر له ، وعثمان بك شقيق حسن الشركسي قاتل حسين عوني باشا الذي سبق ذكره وقد رماه السلطان من نقر في البحرية الى رتبة قول اغاسي وادخله في زمرة ياورانه ، وعددا من رجال العدلية والشرطة السرية . فنقل مدحت اليها ، ولكنها لم تبجر به فورا ، بل ظلت راسية في الميناء بانتظار رشدي باشا ، وكان هذا الرجل المسن يقيم في مغنيسا على مقربة من ازمير ، وقد الح عليه المرض حتى اشرف على الموت ، فارسل جودت باشا عددا من الجنود لاحضاره فاحاطوا بمنزله وعاملوه بقسوة لا يعامل بها الا الاشقياء وكان مقيدا لا يقدر على القيام فلم يرحموا ضعفه وشيخوخته ، بل نقلوه الى ازمير عنوة ، ثم تبين لهم ان سفره في الباخرة سيقضي عليه ، فاستجوبوه وساقوه الى سجن ازمير ، فلم يلبث ان مات هناك .

استجوب مدحت باشا خلال عودة الباخرة الى الاستانة ، ثم اثناء سجنه هناك ، عن التهمة الموجهة اليه والى رفاقه ، وخلصتها ان الاحرار الذين خلعوا السلطان عبد العزيز قد شكلوا في السراي السلطانية لجنة مؤلفة من مدحت باشا ورشدي باشا وحسين عوني باشا والصهر محمود باشا وحسن خيرالله افندي شيخ الاسلام ، وكان السلطان مراد لا يصدر امرا الا بموافقة هذه اللجنة ، كما ان امور الدولة كلها كانت تجري تبعا لما يريده اعضاؤها . وان السلطان مراد اصدر ارادة سنية بهذا المعنى . وقد قتل مصطفى البهلوان والحاج محمد وفخري بك السلطان عبد العزيز بأمر من الصهرين محمود باشا ونوري باشا ، وبما ان محمود كان من اعضاء اللجنة

فلا ريب في انه قد اصدر امره برأي رفاقه ، وان الجنة الثلاثة قد انتخبوا باتفاق اعضاء اللجنة « وهذه هي اكبر الدلائل التي برهنت لجلالة مولانا الخاقان الاعظم ، على ان الجناية مرتبة من قبل الوكلاء باشتراك محمود باشا ونوري باشا وامر السلطان مراد » وقد قام الدليل على ذلك باعتراف اثنين من المجرمين هما مصطفى البهلوان والحاج محمد اللذان اقرا بانهما قتلا السلطان عبد العزيز بأمر محمود باشا ونوري باشا ، وبشهادة اثنين من الزنوج افادا انهما شاهدا وقوع الجريمة . قد اجاب مدحت باشا بان انتحار عبد العزيز قد ثبت رسميا ، وانه يسمع بمقتله للمرة الاولى ، وان اللجنة المذكورة لم يكن لها وجود ، ولم يحضر الصهر محمود باشا جلسات هذه اللجنة الموهومة او غيرها من اللجان . اما الجنة المزعومة فالفوكلاء لا يعرفونهم . وقد انتخبوا من مستخدمي سراي السلطان مراد . والقول بان اثنين منهما قد اقرا بالجناية يدعو الى التعجب ، ولا يتخيل عاقل انهما زعما ما زعماه بلا تهديد وتعذيب ، وذلك هو ولا ريب شأن الزنجيين اللذين شهدا بانهما حضرا مصرع عبد العزيز . وقد دام التحقيق معه اكثر من عشرة ايام . اجاب خلالها على مئات من الاسئلة بعضها يدور حول الجناية المزعومة وبعضها لا يمت اليها بضلة . ولم يدهش ابو الاحرار من كل ما احيط به من الدسائس وما سمعه من الاكاذيب وما عرض له من المضحكات ، بقدر دهشته من ان يقول له راغب بك احد قرناء السلطان اثناء التحقيق ان الدستور الذي وضعه هو ورفاقه كان ضارا بمصلحة الامة . وهو يعلم ان بلاد البلغار ومصر والصرب والجبل الاسود واليونان قد انفصلت عن الدولة العثمانية فسبقتها خلال سنوات معدودات اشواطا بعيدة في مضمار التقدم لسبب اساسي واحد هو انها لم تخضع للاستبداد والفوضى بل اعلنت كل منها دستورا لها واخذت تدبر شؤونها باحكام هذا الدستور . ولم يتألم من شيء

بقدر المهن ان يقبل عليه في سجنه يوما ، خير الدين آغا احد
 مصاحبي السلطان ، يغريه بالاعتراف بانه اشترك في الجريمة
 بأمر السلطان مراد فالمسؤولية لا تقع عليه بل على السلطان
 السابق ويستشهد على ذلك بنفسه فيقول « لو امرني جلالة
 السلطان بقتل شخص مثلا ، لنفذت امره في الحال وكنت بريئا
 من كل تبعة . وانتم مثلي في تلك الحالة فلو قلتم ذلك لغادرتم
 هذا السجن » . فيجيبه مدحت بتأثر عظيم : « يا حضرة الآغا
 ان في كلامك ما لا ينطبق على الحقيقة ، فان القانون والشرع
 يعذران الرجل ناظرين الى شخصه ووظيفته ، وانت في خدمة
 جلالة السلطان وقد اشترك بماله فأنت من عبيده ، ولعل لك
 عذرا في ان تقول ما قلته . اما وكلاء الامة فهم مسؤولون في كل
 لحظة ، ليس عن قتل شخص بل عن كل بادرة تبدر منهم .
 فإذا امر السلطان احدهم ان يصفع شخصا ونفذ امره كان
 مسؤولا أمام القانون وامام الهيئة الاجتماعية . . » وما لبث
 المتهمون ان ابلغوا صك الاتهام الحافل بالتناقضات ، وعين يوم
 ١٥ حزيران موعدا للمحاكمة .

محاكمة عجيبة في سراي يلدرز

سلطان مخلوع يريد خلفه الاستبداد بالملك ولكنه يخاف
 الوقوع فيما وقع فيه سلفه ، ويبعثه هذا الخوف على الامعان
 في الاستبداد . والاسراف في الظلم ، واستئصال كل ما يهدد
 عرشه القائم على الجور والطغيان . هذا ما كشفت عنه فرية
 مقتل عبد العزيز ، واثبتته محاكمة مدحت باشا وبقيه المتهمين .
 شكلت المحكمة داخل سراي يلدرز بالقرب من مخفر مالطة ،
 فنصبت خيمة كبيرة خضراء محاطة بسياج وسط ميدان واسع
 احيط بالجنود ، ووزعت تذاكر « الدعوة » الى بعض المقربين
 والصحافيين الاجانب والوطنيين ، وجعل منبر القضاة مرتفعا عن
 وجه الارض بمقدار متر واحد اما المتهمون فحفرت لهم في الارض
 حفرة بعمق نصف متر ليقفوا فيها .

وكان الرئيس الاول لهذه المحكمة سروري افندي ورئيسها
 الثاني خرستو ريدي ، واعضاؤها توفيق افندي وامين
 افندي والمهتدي وحسين بك وتكفور بك . وقام لطيف بك
 بوظيفة النائب العام . وكان اكثر هؤلاء القضاة من الجواسيس
 السابقين . وقد قالت احدى الشخصيات الاوربية بصددهم انه
 يجب ان لا يصلب كلب اتباعا لحكمهم . فكيف بالحكم على
 اعظم شخصية في الدولة العثمانية وركن الاصلاح المتين فيها !
 وكان المتهمون خمسة عشر منهم السلطان مراد ووالدته

والجارية « عرض نياز قالفة » الذين اصدر عبد الحميد عفوا عنهم مكتفيا بالصاق تلك الجريمة النكراء بهم . ومنهم رشدي باشا الذي توفي في ازмир . ومنهم مدحت باشا الذي ابقى في غرفة خاصة داخل المخفر حتى يجيء دوره . وادخل الباقون الى الخيمة التي سميت بالمحكمة .

سئل المتهمون الاربعة الذين قيل انهم اشتركوا في اقتراح الجريمة ، فقال مصطفى البهلوان ان محمود باشا ونوري باشا قد امراه بقتل عبد العزيز فقطع عروق ذراعه اليسرى وجرحه في ذراعه اليمنى . وكان فخري بك قابضا على ذراعي السلطان ، وقد جلس الحاج محمد ومصطفى الجزائري على ركبتيه ، وكان هذا المتهم يتحدث وكأنه يقرأ خطابا محفوظا . وهو مع ذلك لا يتأثر . يروي تفاصيل جريمة القتل وكأنه يروي قصة لا علاقة له بها . وصدق الحاج محمد على قول البهلوان . اما مصطفى الجزائري فقال ان البهلوان ورفيقه يكذبان . وكذلك كذبهما فخري بك قائلا ان السلطان عبد العزيز قد انتحر انتحارا ولم يقتله احد . وان ما يقال عكس ذلك هو كذب وافتراء .

وسئل نجيب بك وعلي بك ، وكانا متهمين بانهما قد وقفا امام حجرة عبد العزيز ساعة قتله مشهرين سيفيهما . للمحافظة على الحجرة ومنع نساء القصر من الدخول اليها ، وقد شهدت بذلك جارية تدعى بروين فلك تزوجت منير بك بن محمود جلال الدين بك . كما شهد به خصيان قالوا انهما كانا مارين امام الحجرة فشاهدا بابها مفتوحا ، ورأيا الجناة داخلها قد اخذوا يقطعون ذراعي عبد العزيز ، وكان الضابطان يحرسان باب الحجرة وقد اتكا كل منهما على سيفه ، وقد مرا بهما ونظرا الى داخل الغرفة فلم يمنعاها من ذلك ولم يقولوا لهما كلمة . وقد اجاب نجيب بك على هذه التهمة بانه كان في المخفر يعني بتبديل ثيابه لما سمع خبر انتحار عبد العزيز ، وقال علي بك انه عين ياورا للسلطان مراد قبل انتحار السلطان المخلوع بيوم

واحد ، ولم يكن حاضرا في وقت الحادثة بدائرة فرعية . وجاء دور محمود باشا ونوري باشا المتهمين باصدار الاوامر الى المتهمين الاربعة باقتراح الجريمة ، فأجاب محمود باشا بأن عبد العزيز قد قتل نفسه . وان ما قيل في حقه هو اختلاق محض ، وكذب الذين زعموا انه ذهب الى دائرة فرعية قبل انتحار عبد العزيز ، قائلا انه قادر على ان يثبت بشهادة الشهود اين قضى وقته من يوم خلع عبد العزيز الى يوم انتحاره . ونفى نوري باشا ايضا كل ما نسب اليه .

ثم تكلم محامو الدفاع بما يرضي الحكام الذين عينوهم تعيينا لهذا الغرض ، مبتعدين عن جوهر القضية ، منوهين بشفقة السلطان التي تسع كل جرم !

وسئل الطبيبان ماقو باشا وقاسترو افندي عن المقص الذي انتحر به عبد العزيز ، هل يمكن ان يجرح بمثله جرحا كجرح السلطان ، فقال قاسترو افندي ان في وسع الانسان ان يذبح رجلا بهذا المقص لا ان يجرحه فقط ، فوبخه الرئيس وقال له انك معتوه ! فلم ينبس احد الحضور ببنت شفة .

واخيرا جيء بمدحت باشا من الغرفة التي ينتظر فيها ، فتخلى سروري افندي عن رئاسة المحكمة لخرستو ريسي ، وكذلك كان يفعل كلما جاء دور مدحت ، لانتشار نبا خصومته واياه ، ايهاا للناس بان المحكمة حريصة على اقرار العدل . فكان اول ما فاه به ابو الاحرار قوله : اولا اشكر للباري جل وعلا اني دعيت الى هذه المحكمة بسبب هذه القضية ولم ارتكب شيئا يندس الشرف والمروءة ، ولو فرض وكان ما اتهمت به صحيحا فليس هو الا نتيجة الغيرة على الوطن . ثانيا اشكر للسلطان انه يريد اظهار الحقيقة للعيان بجعله المحاكمة علنية . وثالثا اشكر للمحكمة انها لم تبلغنا حكم الاعدام قبل سؤالنا عن اسرار القضية بل تركتنا ندافع عن انفسنا بحرية ! فقال الرئيس : نعم ، نعم . وقد قرأتم ورقة الاتهام فكيف

وجدتموها ؟ فأجاب : نعم ، قرأت ورقة الاتهام ووجدت فيها شيئين صحيحين أحدهما البسملة الموجودة في أولها ، وثانيهما تاريخها الموجود في النهاية ، وما بقي فيها فهو كذب وافتراء وخروج عن موضوع القضية ، ثم طلب قراءة ورقة الاتهام ليجيب على محتوياتها . فقال الرئيس : ان عليه ان يجيب على التهم الموجهة اليه وحده . فاعترض على ذلك بان المسألة مسألة قتل ملك ، وسلسلة التحقيقات تبثديء من البهلوان مصطفى ثم تصل إلينا بالتسلسل ، وقد كتبت المحكمة اجوبة الكثيرين ، وهي تدعي انهم هم القاتلون . ثم تسند الي الجرم انا ورشدي باشا ، فثبوت الجريمة وتهمة هؤلاء اصل ، ومسألتنا فرع ، وعليه فيجب البدء أولا من الاساس وقراءة المضبطة . ولكن الرئيس يرفض قراءة صك الاتهام ، ويسأل مدحت عن السبب الذي حدا بالوكلاء الى اخذ خنجر عبد العزيز بعد خلعه ، فيقول ان السلطان المخلوع لا يجوز ان يبقى معه سلاح وقد جرد عبد العزيز من سلاحه بقرار من مجلس الوكلاء . ويسأله عن سبب ابقاء فخري بك في خدمة عبد العزيز وفصل غيره من الامناء فيقول ان بقاء فخري بك في القصر كان بطلب السلطان المنتحر وانه لا يعرفه قبل اليوم ولا يعرفه رشدي باشا . ثم يسأله عن الحراس الذين ارسلوا لخدمة عبد العزيز وسبب تخصيص رواتب كبيرة لهم ، فيجيب بانه ورشدي باشا لا يعرفونهم واما مرتباتهم فليست كبيرة بالنسبة لقبولهم ان يسجنوا مع السلطان .

ويقول الرئيس ان التحقيق في مصرع السلطان كان ناقصا فيجب مدحت انه لما حضر الى دائرة فرعية كانت التحقيقات قد تمت واكتفى بها جميع الوكلاء ولا سيما بعد الاطلاع على تقرير الاطباء . ثم يخرج الرئيس عن اساس الدعوى فيسأل مدحت عن سبب التجائه الى القنصلية الفرنسية فيروي حادثة محاولة اعتقاله والظروف التي دفعته الى ذلك ، ويسأله عما

قيل من اعتزامه قلب النظام الملكي الى جمهورية فيقول ان هذا الموضوع خارج عن جوهر القضية ولا يجيب عليه ، ويسأله اسئلة اخرى من هذا النوع فيرفض الجواب عليها طالبا حصر الاسئلة في اساس الدعوى ، ملحا على قراءة صك الاتهام ليجيب عليه مادة فمادة . ولكن الرئيس بأدر الى اعلان ختام الجلسة .

وتابعت المحكمة في اليوم التالي النظر في الدعوى بحضور المتهمين ما عدا مدحت باشا الذي اودع في المخفر شأنه في اليوم السابق . وقد استمعت الى افادة ستة وعشرين شاهدا لم يكن في قول احدهم ما يثبت تهمة القتل او غيرها من التهم المتعلقة بها ، الا الجارية « بروين فلك » التي زعمت انها رأت الضابطين نجيب بك وعلي بك اثناء نزولها على سلم السراي قبل وفاة عبد العزيز واقفين على باب حجرته ، والجارية « ذوقياب قالفه » التي زعمت انها لما دخلت حجرة السلطان على اثر وفاته شاهدت مصطفى الجزائري يغادرها من النافذة ويرمي بنفسه من اعلى القصر وكانت قد قالت خلال التحقيق ان السلطان كان حينذاك في الطابق الاعلى من القصر فقالت هذه المرة انه كان في الطابق الاوسط . والا الزنجان ربحان وراقم اللذان زعما انهما شاهدا الضابطين على باب الحجرة وشاهدا المتهمين الاربعة يقتلون عبد العزيز لأن الباب كان مفتوحا ، كما شاهدا محمود باشا في دائرة فرعية يتحدث الى نجيب بك وكانا قد زعما في اثناء التحقيق انهما شاهدا يتحدث مع الجارية « عرض نياز قالفه » فلم يشيرا الى ذلك امام المحكمة .

ثم نهض محامو الدفاع يلتمسون شفقة السلطان ، فوقف محمود باشا فقال اني لم اوكل احدا عني . وكرر اقواله السابقة وزاد عليها انه كان في يوم الحادثة نفسه في منزل رشدي باشا وقد علما بها هناك . فقال الرئيس ان رشدي باشا يقول انك لم تكن في منزله يوم الاحد وقرأ مقطعا من افادة رشدي باشا ،

فقال محمود باشا : هذا افتراء كتبته انت بخطك ، فسكت الرئيس ولم يجب على هذه التهمة .

وتبعه فخري بك وعزت بك يدافعان عن نفسيهما ، فلم يصغ احد الى اقوالهما ولم يتركاهما يتمان دفاعهما . ثم جيء بمدحت باشا فآلح مرة اخرى على قراءة صك الاتهام ليجيب على ما تضمنه ، وروي ما سمعه عن الوان التعذيب التي عاناها المتهمون كي يقرروا بالجريمة المنسوبة اليهم ، ثم قال ان الزنجين قد ارسلا الى دائرة فرعية مع من تدعي السراي انهم قتلوا السلطان . وقد اعترفوا بانهما رأيا الجناة يرتكبون الجناية ولم يعترضوا على ذلك او يقولوا كلمة . فلم لا تعدهم المحكمة مشتركين في الجريمة ؟ ثم هاجم اساليب المحكمة المخالفة للقانون لانها لم تسهل للمتهمين الاجتماع بمحاميتهم . ولم تجمعهم بعضهم ببعض ، ولم تدع والددة عبد العزيز ونساءه وجنود مخفر فرعية والاطباء الذين فحصوه للشهادة ، وقالت ان السلطان دفن حيا فكيف جهل الاطباء ذلك ولم يفرقوا بين الحي والميت ؟ واتهمها بانها تكتفي باقوال بعض المأجورين او المعترفين عنوة لاعداد احد عشر شخصا بلا جرم ولا مسوغ قانوني . فقال الرئيس : ان الكلام الذي تقوله هو جنائية جديدة تضاف الى جنايتك الاولى ، فضحك واجاب : لقد اصدرتم علينا حكم الاعداد واذا جنينا جنائية فوق جنايتنا الاولى فلا سبيل الى اعدام احدنا مرتين ولكن في وسعكم ان تكتبوا الجنائية الثانية على حجارة قبورنا . وانتم لا تستطيعون منعنا من الدفاع عن انفسنا ولكن اذا كان في اقوالنا كذب وغلط فبينوه لنا . وكرر طلبه بجلب والددة عبد العزيز ونسائه والاطباء الذين عاينوا جثته وجميع الضباط والجنود الذين كانوا في دائرة فرعية لسماع اقوالهم امام المحكمة . واصر على براءته وعلى جهله القتل . وعلى ان الدعوى ملفقة من اساسها . وطلب ان يوجه الى المتهمين الذين اعترفوا بالجريمة

بعض الاسئلة . فأحضر الرئيس مصطفى البهلوان وسأله كيف وقعت الجريمة واعاد الرجل اقواله السابقة فقال مدحت : «ايها الرئيس ان هذا الرجل كان قد قتل رجلا غير السلطان عبد العزيز لان المنتحر كان قد قطع في ذراعه ما طوله خمسة سنتيمترات وهذا الشاهد القاتل يقول انه قطع عروق الذراع اليمنى قطعاً باتاً ، وقد لوحظ عند ترتيب الشهادة ضد الصهرين شيء واحد وهو ان الشهادة المزورة ضدتهما قد كتب فيها انهما قالاً للبهلوان اقطع عروق ذراع السلطان اليسرى ، لجعلها موافقة لتقرير الاطباء ، اما الرجل فيقول انه قطع جميع العروق ، ومن المعلوم ان الانسان يجب ان يكون جراحاً للبحث عن العروق التي تحتوي الدم في ذراع رجل ولا سيما اذا كان لدينا كالسلطان عبد العزيز ، اما مصطفى البهلوان فهو لا يعرف اي عرق يحوي الدم ولهذا فانه قد قطع العروق كلها ، والنائب العام يقول في ورقة الاتهام ان مصطفى اقر بانه قطع من ذراع السلطان ما يقارب خمسة سنتيمترات وهو قول يتفق مع تقرير الاطباء ولكنه لا يوافق كلام مصطفى الآن وعليه فهو من اختراع ذكاء النائب العام . ومن العجيب ان مصطفى يقول انه قطع العروق بسكين ولم يقل انه قطعها بمقص ، ولو قال انه قطعها بمقص لاتفقت اقواله مع تقرير الاطباء ولما اضطر المحكمة الى ارتكاب الكذب في هذه المسألة والادعاء بان الوكلاء قد وضعوا المقص في الدم . »

ولما اعترض النائب العام على اقوال مدحت اجاب هذا ان مصطفى يقول انه قطع كل عروق الذراع وانتم تقولون انه قال بانه قطع خمسة سنتيمترات وما هو حاضر هنا فسلوه وقولوا له ما هو السنتيمتر وكيف تكون نسبته الى المتر . لنرى هل يعرف ان يقول هذا الكلام ام هو قول مزور وملفق على لسانه . ويقول مدحت بعد ذلك ان هذه المسألة هي نقطة واحدة مما ورد في مضبطة الاتهام من الاكاذيب . وقد زيف هو منها حين

قرأها ٩٣ اكدوبة ، فلتقرأ عليه ليبينها واحدة بعد اخرى ولكن الرئيس يصر على رفضه قراءة مضبطة الاتهام .

وتسمع المحكمة من ثم اقوال شاهد مرتجل يزعم انه سمع مدحت باشا يتحدث حديثا يفهم منه انه قتل عبد العزيز وكان ينوي قتل اعضاء البيت المالك جميعا ، فيجيب مدحت بان هذا الرجل من خصومه ، وانه لم يكن من خاصته يوما ، وانه اذا كان قد فكر في قتل اعضاء البيت المالك فليس من المعقول ان يعترف بذلك امام مثل هذا الرجل الذي لا يكاد يعرفه .

وتنتهي الجلسة دون ان تمحص المحكمة اقوال المتهمين وتجييبهم الى مطالبتهم المشروعة . ويحضر السجناء في اليوم الثالث الى المحكمة ويودع مدحت في المخفر . فيبادر الرئيس المتهمين بقوله : ان المحكمة قد حكمت على مصطفى البهلوان والحاج محمد ومصطفى الجزائري وفخري بك وعلي بك ونجيب بك بالاعدام وفقا للمادة ١٧٠ من قانون الجزاء ، وحكمت على محمود باشا ونوري باشا ومدحت باشا ورشدي باشا بالاعدام ايضا بموجب المادة ٤٥ لانهم مشاركون للجناة في الجريمة ، وحكمت بالسجن عشر سنوات على سيد بك وعزت بك لانهما عاونوا القاتلين . وما كاد الرئيس ينتهي من تلاوة الحكم ، حتى صوب الجنود بنادقهم الى المتهمين وقبض على كل واحد منهم جنديان ، ثم قادوهم واحدا بعد اخر وراء كل منهم كتيبة من الجنود .

ثم جيء بمدحت باشا الى المحكمة منفردا فابلىء الحكم عليه . وكان ابو الاحرار موقنا بان الاوامر قد صدرت الى اعضاء المحكمة باصدار هذا الحكم مهما كان من تهافت الادلة التي يبني عليها ، فلم يقل كلمة واحدة . ولما خرج من المحكمة ليعاد الى السجن ، شاهد جودت باشا وسروري افندي واعضاء المحكمة وبعض رجال المابين واقفين للتفرج به وفي مقدمتهم راغب بك قرين

السلطان ، فقال له مدحت ساخرا وهو يهيم بالصعود الى العربة : ايها البك لقد اجهدت نفسك وشغلت فكرك ، لتخدم الدولة والامة باستصدار الحكم علينا بالاعدام . وانت تتفرج اليوم هنا ، فيجب ان تحضر لتتنظر الينا حين يوضع الحبل في اعناقنا فان سرورك حينئذ يكون اعظم . »

وكان من الواجب ان يبلغ المتهمون صورة القرار الذي صدر بحقهم لتمييزه ضمن المدة القانونية ، فاهملت المحكمة هذا الواجب كما اهملت كثيرا غيره من قبل . الا ان هذا لم يمنع مدحت باشا من كتابة لائحة سجل فيها اوجه اعتراضه على الحكم ، وسلمها الى طاهر آغا احد المقربين من السلطان ثم دعا طاهر آغا يوما وحلفه يمينا ان ينقل الى السلطان اقوالا كثيرة قالها له ، ومنها « ... قل لجلالته ان اجدادك كانوا يقطعون رأس الوزير بين يوم وليلة وهي صفة لا تنطبق على ملوك هذا العصر . ولكن جلالة السلطان لو امر بذلك فقطعت اعناقنا . » لكان ذلك احفظ لسياج الدولة من ارتكاب مثل هذه الجناية باسم العدل .

« ... ان المظلوم في الدنيا يلجأ الى السلطان للاخذ بناصره والانتقام له من القوي ، اما الذين يظلمهم السلاطين فانهم يلجأون الى ملك الملوك وهو السلطان الاكبر جل وعلا ، واذا كانت المحكمة التي يرئسها سروري افندي لا يميز حكمها ولا يستأنف في الدنيا فان تمييزه ونقضه يكون عند الله . وليس هنالك حراس الشراكسة ووحوش الالبان لاسكاتي واعتقالي وحرمانني من النوم ، بل هناك اساوي السلطان ويحضر معي عاري الجسد . »

مصرع مدحت وانتصاره

شاع كذب التهمة التي نسبت الى مدحت باشا ورفاقه ، وظهر تلفيقها بعد المحاكمة صارخا جليا ، واحيت اقوال مدحت في المحاكمة في قلوب الذين تسامعوا بها الحب القديم الذي يكنونه له والاحترام العميق الذي يحضونه اياه فأخذوا يهمسون بالحقيقة التي تجلت لهم ، ويرددونها في كل مكان معجبين ، بيد ان الاجانب قد اذاعوها في صحف اوربا فنشرت الفصول الطوال عن هذه الفضيحة وكثر اللفظ حولها في كل مكان .

وزاد في حرج الموقف ان اطباء الاجانب الذين فحصوا جثمان عبد العزيز قد ارسلوا كتابا الى عبد الحميد قالوا فيه ان احدى قتلته هي كذب محض ، وارسلوا من هذا الكتاب نسخة الى كل سفارة اجنبية . فاجتمع السفراء في منزل الكونت كورتي سفير إيطاليا ، وتذكروا في قرار المحكمة ، واستعرضوا حياة مدحت باشا المشرقة بايات الدفاع عن امته ووطنه ، واتفقوا على انقاذ المحكوم عليهم من حكم الاعدام . ثم اجتمعوا في دار السفارة الايرانية ، وكان عميدها محسن خان اكبر السفراء سنا ، وقد حضر المحاكمة وتابعها باهتمام ، ووضعوا بالاشتراك معه كتابا الى السلطان وكلفوه تسليمه اياه . وخلاصة هذا الكتاب ان

المحكمة قد حكمت على مدحت باشا ورفاقه بلا دليل ولا موجب ، واستعملت معهم الشدة ، فاذا عفا السلطان عنهم خدّم الدولة خدمة سياسية تذكر له بالشكر ، فاجاب عبد الحميد على كتاب السفراء بان العفو وعدمه هما من حقوقه ، وانه يعجب من تقديم مثل هذا الكتاب بواسطة محسن خان سفير الدولة الايرانية التي تصلب الناس بلا حكم . فرد محسن خان على ذلك بقوله : ان المحكمة التي جرت في يلدز لم ير الراؤون مثلها في بلاد العالم كله ، واذا ذكر له جلالة السلطان حادثة تشابهها في بلاد العجم كان له من الشاكرين !

واجتمع الوزراء والعلماء على الاثر في سراي يلدز بحضور السلطان ، ليأخذوا قرارا نهائيا بصدد هذه القضية . فلم يوافق على الحكم سوى ناظر العدالة جودت باشا والصدر الاعظم محمود نديم وشيخ الاسلام عرياني زاده . وكان عبد الحميد مصرا على تنفيذ الحكم فاعاد رجاله الكرة على المتهمين لحملهم على الاعتراف . كانوا ينادون الواحد منهم في موهن الليل ، فيقولون له ان حكم الاعدام سينفذ فيه صباح الغد ، وانه ان شهد شهادة ترضي السلطان عفا عنه . ولكنهم لم يستطيعوا الوصول الى الغرض الذي يريدون . فاسقط في يد عبد الحميد ورأى نفسه مضطرا الى استبدال النفي المؤبد بحكم الاعدام .

وفي يوم الخميس ٣٠ تموز نقل المعتقلون مع غروب الشمس الى الباخرة ، والذين فسارت بهم الى جزيرة رودس ومنها الى ميناء بور سعيد فالبحر الاحمر ثم رست في جدة فانزل المنفيون الى البر وسجنوا في منزل هناك ، ثم سيقوا الى مكة ومنها الى الطائف التي تقرر ان تكون مقرا لهم . وكان الناس يظنون ان المنفيين قد ارتكبوا جريمة شنعاء ، فسمعوا عكس ذلك من قناصل الدول في جدة ، ومن الاجانب الذين قرأوا الصحف ، وشاهدوا على ظهر فخري بك آثار الحديد المحمي بالنار . فاعربوا عن اسفهم لما لاقاه هؤلاء البؤساء من فظائع يلدز ،

وكان العربان يقبلون لرؤيتهم شاكى السلاح قائلين لهم الله ينصركم ويرحمكم !

ولم يكذ المنفيون يستقرون في سجن الطائف الذي انتقلوا فيه من متاعب السفر وقسوة النوتية الى عذاب امر واقسى ، حتى اضيف اليهم زميل جديد هو شيخ الاسلام حسن خيرالله افندي الذي كان عبد الحميد قد نغم عليه لاشتراكه في خلع عبد العزيز وانتصاره لمبادئ الحرية ، فاسند اليه مشيخة الحرم النبوي الشريف لابعاده عن الاستانة ، ثم عزله منها وسجنه في مكة ، وما كاد مدحت ورفاقه يصلون الى الطائف حتى امر بنقله الى السجن الذي اعتقلوه فيه ، كي يعاني مثل العذاب الذي يعانون . ثم استقبل السجن نزىلا جديدا هو شريف مكة السيد عبد المطلب ، اذ تسامع السلطان بانه يريد العصيان ، ولعله خشي ان يطلق سراح المعتقلين .

وتضيق اخبار ابي الاحرار في رمال الحجاز ، ولكن من عرضوا لهذه الحقبة المظلمة من حياته يؤكدون ان رجال عبد الحميد لم يدعوا وسيلة من الوسائل التي تسيء الى مدحت ورفاقه ، وتحول دون هربهم او اتصال الناس بهم ، الا ولجأوا اليها . وقد حاطوا الطائف بالاي من الجنود وفرقتين من المدفعية ، وارسلت السراي الى جدة ومكة والطائف عددا من الميرالايات والقائمقامين والجواسيس ، وعينت فريقا لقيادة الجنود ، ثم ارسلت لواء للتجسس على الجميع . ثم حضر الميرالاي محمد لطفي الى الطائف ، ويبدو انه هو الذي اختير لقتل مدحت ، وقد حاول اغراء هذا من الخدم بقتله فلم ينجح ثم دس للمعتقلين السم في طعامهم فشعروا بذلك واخذوا يفحصون الطعام قبل ان يقدموا على اكله .

وكان نوري باشا قد جن في المنفى واستفحل جنونه ، واخذ خادمه بكر اغما يتذمر من خدمته دون اي مقابل ، وقد خصصت له السلطة مرتبا مدة شهرين ثم قطعت عنه ، فاستدعاه عمر

باشا الى قصره وقال له : « اعلم يا بني انك لا تخرج من السجن الا اذا مات نوري باشا » فاذا اردت الخلاص فاقتل نوري باشا » فقال الخادم : « ان الله تعالى قد حرم قتل النفس » فقال الباشا « انك ستقله لانقاذ حياتك » واذا قتلته فتوجه الى الحج وزر بيت الله يغفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . . ! فافعل ما امرت به ومر اخوانك الخدم ان يقتلوا بك فينقذوا انفسهم » فأبى الخادم الاخذ بهذه النصيحة !

وكان المابين قد امر بارسال الرسائل التي يكتبها السجناء الى عائلاتهم وتسليمهم اجوبتها بعد الاطلاع عليها ، فكتب المعتقلون بضع رسائل الى اهلهم وتلقوا اجوبة عنها ، ثم انقطع ورود الاجوبة فانقطعوا هم عن ارسال الرسائل واصبح احدهم لا يعرف شيئا عن اولاده وعائلته وهم لا يعرفون عنه شيئا الا عن طريق الرسائل السرية التي كان ينقلها بعض ذوي المروءة للسجناء او لعائلاتهم بطرق شتى . وكانت اخر رسالة تلقتها اسرة مدحت باشا منه مؤرخة في ١٨ نيسان سنة ١٨٨٣ وقد قال فيها : « ستكون هذه الرسالة اخر رسائلي على ما اظن لانهم قطعوا عنا الطعام واخذوا الورق والاقلام وضيقوا علينا الخناق كما اخبرتكم في رسالتي السابقة ، وهم يريدون تسميمنا واحدا بعد واحد ، وقد ظهرت نيتهم هذه ظهور الصبح لكل ذي عينين » . ثم روى امثلة من اعمالهم ومحاولاتهم .

ولم تنلق الاسرة بعد ذلك الا رسالة واحدة ارسلها اليها حسن خيرالله افندي شيخ الاسلام السابق ينعاها فيها اليهم ، مؤكدا لهم انه لم يمت من المرض الذي اعتراه كما قيل بل قتله عملاء السلطان .

ويروي هذا الشيخ كيف تم مصرع مدحت باشا فيقول ان ذلك قد حدث في ليلة العاشر من نيسان ١٨٨٣ ، اذ بقي في تلك الليلة الميرالاي والكباشي بكر في الحجرة الكائنة على باب الثكنة ، وحاصرا السجناء بعدد من الجنود . وفي الساعة

الخامسة اوقف الحاج شكري آغا خادم محمود باشا وجيء به الى البكباشي بكر في حجرة هناك . ثم فارق بكر الشكنة وتوجه الى دائرة السجناء ، ووضع جنديين على باب كل مسجون ، ووضع في ساحة السجن عددا من الجنود شاكي السلاح . وكان علي بك نجل نامق كمال نائما مع مدحت في حجرة واحدة ، فحطموا باب الحجرة بعد منتصف الليل واخرجوه منها ، ودخلوا على مدحت باشا فخنقوه ولم يقل لهم سوى كلمة واحدة حسب انها تردعهم وكانت خليقة بأن تردعهم حقا لو فقهوا لها معنى ، وهي : « ان الجندي يحافظ على وطنه ولا يرتكب الجنایات » . ثم حطموا باب حجرة محمود باشا ودخلوا عليه ، وكان الملازم محمد آغا قد أحضر حبلا فوضعه في عنقه وعذبه عذابا الیما فمات بعد ان كسر احد الجنود ذراعه بعصاه . ولما استشهد الرجلان اخذوهما الى الساحة ودفنوهما قبل بزوغ الفجر .

وسمع اهل الطائف في تلك الليلة صراخ رفاق مدحت ، يشق سكون الليل ، فقال بعضهم لبعض : ان الجنة يقتلون الاحرار فلعن الله الظالمين .

ويقال ان الطاغية لم يطمئن الى موت ابي الاحرار ، فطلت الهواجس تعصف به ، حتى ارسل الى الطائف امرا بحفر قبره وفصل رأسه عن جسده وارسله اليه ليتحقق من موته ، فنبش القبر ، وفصل رأس مدحت عن جثمانه ، ووضع في صندوق ارسل الى الاستانة وقد كتب عليه : « مصنوعات من العاج الياباني لجلالة السلطان ! » فلما تسلم عبد الحميد هذه الهدية اطمأن وشاع السرور في قلبه

ولكن عبد الحميد اخطأ في الحساب والتقدير ذلك ان مدحت باشا لم يكن جسدا يفنى اذا قطع ومزق ومثل به اشنع تمثيل . . بل كان بذرة خير وحق وحرية زرعت في تربة الشر والباطل والاستبداد ، فما زالت تنمو وتسمو حتى

غدت شجرة عظيمة اثمرت ثمرا حسنا وامتدت فروعها شرقا وغربا وطولا وعرضا ، وبسطت ظلها الوارف على الوطن الذي تمخض بتلك البذرة الطيبة زمنا طويلا .

ثلاثون سنة تقضت والاحرار يناضلون ويكافحون ويتدبرون الامور بالعرف تارة وتارة بالدين وهدفهم الرئيسي بعث دستور ١٨٧٦ الذي وضعه مدحت ، واقرار المبادئ التي استشهد في سبيلها ذلك البطل الثاوي في الطائف ، والعمل بالوصية التي قيل انه كتبها ، حين احس بدنو اجله اثناء محاكمته في الاستانة لتتلى على الاحرار حيثما وجدوا ، فينتفعوا بالتجارب التي يلاها وذبح ضحيتها وقد دعاهم فيها الى الثبات في الجهاد ، والايان بانتصار الدستور لانه حق ، وبث روح الوطنية في جماهير الشعب وتربيتها على محبة الحرية وطلبها بالسيف اذ ليس من امة تخلصت من الاستبداد الا به ، ونبذ الاختلافات العنصرية والمذهبية المفرقة لصفوف المواطنين وتوحيد كلمتهم على مقاومة القوم الظالمين .

ثلاثون سنة تقضت والاحرار ماضون على سنة مدحت ، فهو ابوهم واستاذهم وقودتهم ، يعلقون صورته في صدر قاعاتهم مجللة بالسواد ، ويفتحون جلساتهم السرية « باسم الله وبذكرى مدحت باشا ضحية الدستور » حتى وجد مذهبهم مستقرة في اعماق الصدور وتحول الى قوة انفجرت في ثورات متتالية انتهت بسقوط عبد الحميد وعلان الدستور الذي حال الاستبداد دون تنفيذه فيما مضى ، فاذا به ينفذ بقوة الامة ، مقيما البرهان على ان شدة الضغط التي جاءت الناس الى الصمت خلال تلك الفترة الطويلة ، انما كان زمنا زمن تحفز للوثوب لا زمن استكانة واستماتة !

وكان الاحرار قبل دستور مدحت باشا من اتراك الاستانة وحدها . اما بعد عقد مجلس المبعوثان وانحلاله ، فقد اشترك معهم في النضال العرب والشراكسة والارمن واليونان وغيرهم من

الشعوب التي كانت تخضع لنير الدولة العثمانية ، وتفرقوا في انحاء تلك الامبراطورية الواسعة ينشرون اراءهم فيها وليس بينهم من رابطة غير الاشتراك في معاناة الظلم والتضامن في الثورة عليه .

وحين ارغم عبد الحميد في سنة ١٩٠٨ على اعادة الدستور ، اجاب بانه كان يعمل لهذه الامنية طول حياته . على ان الامة لم تبال بما يقول ، واكتفت بان حكومة الظلم قد سقطت كما يسقط بيت من ورق ، وان الناس قد استفاقوا من ذلك الكابوس المروع وخرجوا الى نور الحرية الساطع في الآفاق . ولم تلبث القوميات المضطهدة التي كانت تعاني نير الاستعباد العثماني ان تيقظت ، فتحرر العرب وتحررت شعوب البلقان ، وبدأت الدولة التركية في سنة ١٩٢٣ عهدا جديدا اعلنت فيه بداية النظام الجمهوري ونهاية عصر السلاطين .

مراجع الكتاب

- مذكرات مدحت باشا ، نشرها ابنه علي حيدر ، وعربها يوسف كمال حتاته ،
محكمة مدحت باشا ، تعريب يوسف كمال حتاته .
عصر السلطان عبد الحميد واثره في الاقطار العربية ، للمكتبة الهاشمية
بدمشق ١٨ جزء ١٠ .
سلاط بن بني عثمان الخمسة ، لماريا ملزياتريك ، تعريب حنا غصن ، وكامل
مروة ، وكامل صموئيل مسيحة .
تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي ، لعزرا سمويل سامسون .
فيض الخاطر ، لاحمد امين ، الجزء الثاني .
تراجم مشاهير الشرق ، لجرجي زيدان ، الجزء الاول .
خلق السلطان عبد الحميد ، لخليل الله .
عبرة وذكرى ، لسليمان البستاني .
تاريخ العصر الحاضر ، لتوفيق التيمي .
تاريخ القرن التاسع عشر ، لمحمد قاسم وحسين حسني .
الانقلاب السياسي العثماني ، لجرجي زيدان ، مجلة الهلال المجلد ١٧ الصفحة ٣
عبد الحميد الثاني ، لجرجي زيدان ، مجلة الهلال المجلد ١٧ الصفحة ٥١٣ و ٥٧٠
الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة ، لروحي الخالدي المقدسي مجلة الهلال ،
المجلد ١٧ ، الصفحة ٦٧ و ١٣١ .
اصلاح تركيا تاريخه وماهيته وتأثيره وروح ابطاله ، لنقولا حداد ، مجلة
« الجامعة » ، المجلد السادس ، الصفحة ٢٢٥ و ٢٤٤ .

فهرست

٥	نشأة عصامي في عصر السلاطين
١٦	سلطان خارج من قفص
٢٥	خلع السلطان عبد العزيز
٣٤	سلطان ينتحر وآخر يجن
٤٤	اعلان الدستور
٥٨	مدحت وعبد الحميد
٧١	في المنفى
٨٢	السلطان الاحمر
٩٣	محاكمة عجيبة في سراي يلدز
١٠٢	مصرع مدحت وانتصاره
١٠٩	مراجع الكتاب